

نامؤ، صلاح الدين
الهيكل الاجتماعي مقدمة في علم الاقوت

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01014120

هيكس - جون رتشر

الهيكل الاجتماعي مقدمة في علم الاقتصاد

NOV 10 1958

NO 24 53

DE 10 53

JA 4 54

JA 20 54

FE 11 54

IL 7 54

IL 15 54

IL 1 55

OG 18 54

DE 9 54

JA 28 55

MR 7 56

AP 10 56

NO 24 53

NO 24 57

MR 11 58

NO 24 58

AP 11 58

AP 25 58

NO 28 58

NO 1 59

14 MAY 64

- 5 Jan 68

1 Jun 69

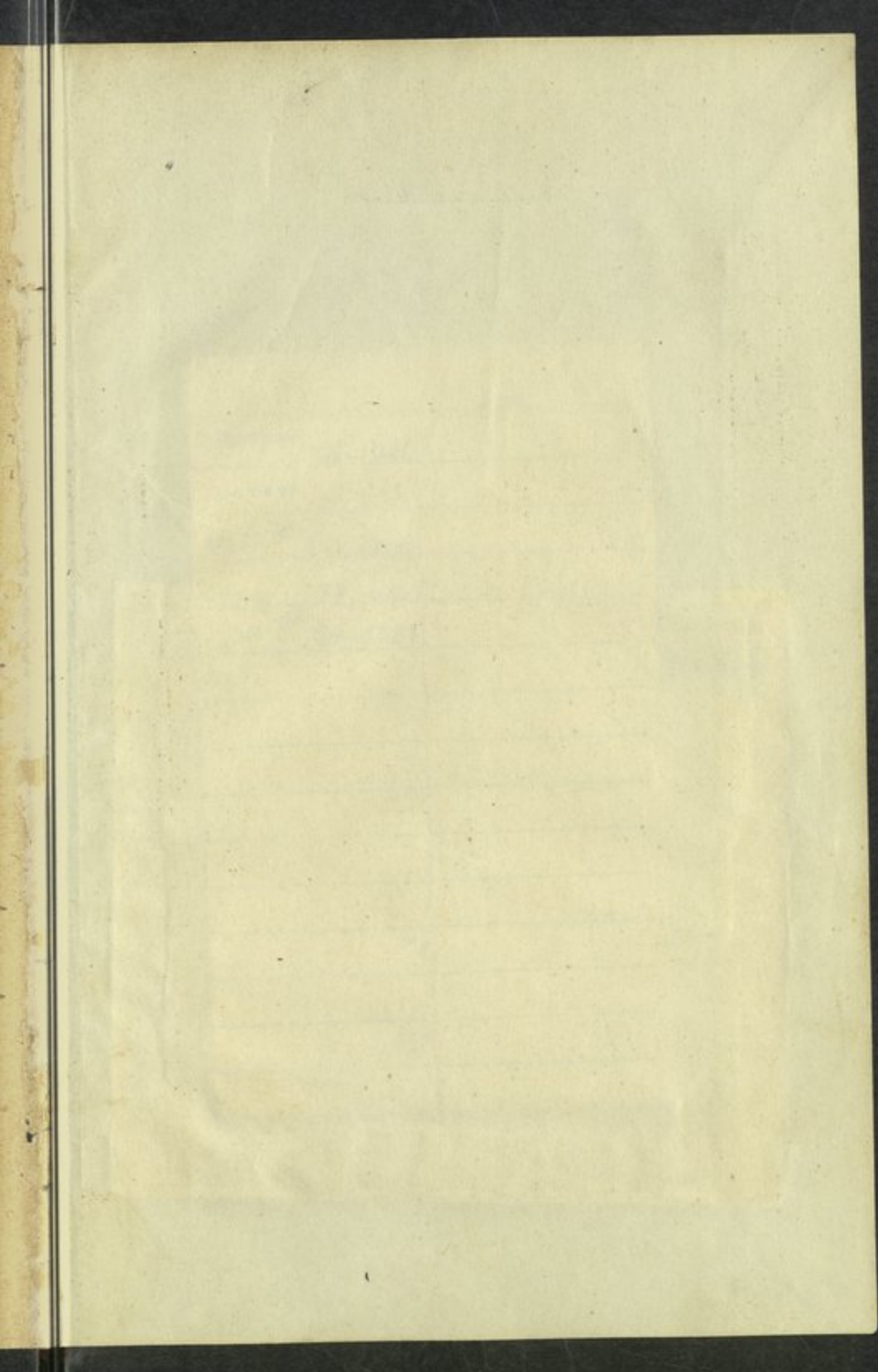
SAFET LIB

30 JUN 1978

MAY 1986

SAFET LIB

17 OCT 1980



الهيكل الاجتماعي مقدمة في علم الاقتصاد

تأليف

ج. ر. هييكس

أستاذ الاقتصاد بجامعة مانشستر

ترجمة

هسيان عمر

درجة الأستاذية في العلوم الاقتصادية
جامعة مانشستر

صلاح الدين ناصح

درجة الدكتوراه في فلسفة الاقتصاد
جامعة أدنبرة

cat. 10 cat. 53

الناشر : مكتبة الانجلو المصرية

١٦٥ شارع محمد بك فريد - مصر



مقدمة

تجتاز مصر اليوم فترة من أخطر وأدق الفترات في تاريخها الحديث ؛ فتورة الشعب التي قام بها جيش الشعب والتي بدأت في الصيف الماضي قد حطمت الكثير من النظم البالية وبدأت في بناء نهضة سليمة قوية لا يشوبها ما شاب النظام السالف من علل وأمراض . وقد يكون من أهم مظاهر تلك الثورة أن بدأ شعور عام لدى المصريين جميعاً بأنه قد آن الأوان لأن يؤدي كل فرد منهم الواجب الملقى على عاتقه على أحسن ما يجب أن يؤدي الواجب بكل أمانة وإخلاص .

وقد يكون من أول واجبات الأستاذ الجامعي أن يجعل مهمة تثقيف الطالب وتوجيهه فوق كل اعتبار ، ولا يكون هذا ميسوراً إلا إذا تمكن الأستاذ من تسهيل مهمة الطالب في البحث والإطلاع على مختلف المصنفات والمراجع الأجنبية - فالتعليم الجامعي الصحيح هو إعداد الطالب لأن يبحث نفسه كل مشكلة تواجهه ويدرس كل ما يعن له من دراسات معتمداً في ذلك على المراجع المختلفة التي يرشده إليها الأستاذ .

وهنا تنشأ الصعوبات المختلفة التي يواجهها الطالب الجامعي ، فالمراجع والمصنفات الهامة مكتوبة بلغة يصعب معها على الطالب المصري أن يتفهم بها دقائق الكتاب وتفصيله . ومن هنا وضحت حاجة جديدة أمام الأستاذ الجامعي وهي مهمة نقل هذه المراجع والمؤلفات إلى اللغة العربية . وقد اختط قسم الاقتصاد بكلية التجارة هذا العام منهجاً جديداً يعتبر مثالياً لما يجب أن يكون عليه التعليم الجامعي الصحيح ، فلم يقرر كتاباً معيناً بالذات في علم الاقتصاد ولم يشترط على الطالب قراءة مؤلف باللغة العربية أو الأفرنجية بل عدّد المراجع الأساسية في علم الاقتصاد وترك للطالب أن يرجع إليها جميعاً دون تحييد مرجع منها بالذات . وإزاء ذلك وإشباعاً لرغبة القراء في استيعاب أكبر قدر من المعلومات الاقتصادية رأينا أن نترجم أهم المراجع الأجنبية في هذا العام توخياً لتبسيط

وتيسير دراسة علم الاقتصاد بجعل هذه الدراسة في متناول القارىء المصرى والشرقى سىما وقد أصبح الاقتصاد على جانب كبير من الأهمية فى حياة الأفراد والمجتمعات بل أنه أصبح فى مقدمة العلوم الإجتماعية الجديرة بالدراسة المتعمقة والبحث الدقيق .

ولقد بدأنا بترجمة كتاب « الهيكل الإجتماعى » لمؤلفه ج. ر. هيكس أستاذ الاقتصاد بجامعة مانشستر . وهذا الكتاب مقدمة اقتصادية فى أسلوب جديد وبطريقة فى العرض تمتاز بطرافتها وروح الابتكار فيها ، وبأفكار من الواضح أنها مبسطة وميسورة الفهم على المبتدئين فى الدراسة . كما أن الكتاب يمتاز بأنه مرحلة أولية فى الدراسة العلمية المنظمة لعلم الاقتصاد ، دراسة تتعرض لمواضيع على جانب كبير من الأهمية فى مجتمعنا الحديث ولا يصحها الجلود الذى يصحب عادة المراحل الأولية لدراسة نظرية القيمة .

هذا وقد أفردنا فصلين فى آخر الكتاب عن مشكلة السكان ومشكلة الدخل الأهلى فى مصر ليتمكن القارىء من استيعاب حقائق هاتين المشكلتين فى ضوء الدراسة النظرية ، التى قام بها المؤلف ، وبذا نكون قد استكملنا البحث النظرى بدراسة تطبيقية لها أهميتها الخاصة فى تاريخ مصر الحديث .

ونحن إذ نقدم هذا الكتاب نرجو أن نكون قد حققنا ما نهدف اليه من سد فراغ كبير تشعر به المكتبة العربية الاقتصادية ، ومن ربط الدراسة النظرية بالمشاكل الاجتماعية التى تواجه مصر الآن . هذا وستظهر قريباً ترجمة كتاب « الاقتصاد » لمؤلفه ب. ا. سامولسون أستاذ الاقتصاد بمعهد ماساشوسيتس بالولايات المتحدة وهو مقدمة تحليلية فى الدخل الأهلى والمبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد . والله ولى التوفيق .

المترجمان

القاهرة فى أول فبراير ١٩٥٣

فصل تمهيدى

وقائع ونظريات اقتصادية

١ - علم الاقتصاد : الموضوع الذى سنبحثه فى هذا الكتاب . وفى غيره من الكتب - التى نأمل أن ننشرها فى المستقبل القريب إن شاء الله - هو علم متفرع من شجرة العلوم الفكرية الضخمة التى يعيش تحت ظلها العالم الحديث . وقد يكون عن طريق الاتفاق ليس إلا أن نقسم شجرة المعرفة العامة هذه إلى علوم متعددة كالطبيعة والكيمياء وعلم الأحياء وعلم النفس وما إلى ذلك - ونحن لا نستطيع على وجه الدقة تحديد علم من العلوم حتى ينمو ذلك العلم ويتوسع . وقد كان الحال كذلك فى العلوم التى قطعت شوطا كبيرا من التقدم كالطبيعة والكيمياء ومع كل فنه ما زال من الصعب أن نفصل بينهما فصلا تاما بإقامة حدود معينة دقيقة . ففينا يختص بعلم الكيمياء والاقتصاد مثلا نستطيع أن نقول إن الأول يبحث عن هذه النواحي التى يقوم بدراستها والتخصص فيها الكيميائيون بينما يدرس الثانى النواحي التى اتفق على دراستها طائفة الاقتصاديين .

وهكذا الحال فيما يختص بالمجال الكبير للعلوم بوجه عام فالالاقتصاد ولا شك ينتمى لطائفة معينة من العلوم هى طائفة العلوم الانسانية أى التى اختصت بتصرف الانسان ، وهناك علوم انسانية أخرى تسير جنباً إلى جنب مع علم الاقتصاد كعلم النفس وعلم السياسة (علم تنظيم الحكومات) وربما يحى أيضاً علم الاجتماع الذى يبحث فى مسائل كالدين والعائلة . كل هذه الأبحاث تلمس علم الاقتصاد من بعيد أو قريب . ولهذا فيجوز على طالب الاقتصاد أن يهتم بها - وربما كانت السياسة أهم هذه النواحي بالنسبة اليه وقد يكون الحد الفاصل بينها وبين الاقتصاد مما يصعب جدا على المرء تعيينه بوضوح . وهذه العلاقة القوية

بين على السياسة والاقتصاد توضيحها تلك التسمية القديمة لعلم الاقتصاد وهي
« الاقتصاد السياسى » .

وقد نسبق الأحداث الآن ونقول إن هذه الناحية الخاصة من نواحي التصرف
الانسانى التى يبحثها علم الاقتصاد هى تصرف الانسان من حيث نشاطه التجارى .
ولهذا فان الاقتصاد يمكن أن يعبر عنه بأنه العلم الذى يبحث فى نواحي العمل
التجارية . فاذا سلمنا بهذا التعبير وجب أن نوضح أن لفظ العمل التجارى مفهوم
على أوسع معانيه ، فالعملية الناتجة عن ذهاب ربة المنزل إلى الجزار لشراء قطعة
من اللحم تعتبر ولاشك عملاً تجارياً من وجهة نظر البائع ولهذا فتقع ضمن تعريفنا
الخاص بعلم الاقتصاد ، ولكننا لا نستطيع بالطبع اعتبار هذه العملية عملية تجارية
من وجهة نظر ربة المنزل ، ومع ذلك فاذا نظرنا إلى علم الاقتصاد نظرة علمية
خالصة فى هذه الحالة نجد أن عملية الشراء التى تقوم بها ربة المنزل تعتبر مسألة
اقتصادية تسير على قدم المساواة مع مسألة بيع الجزار لقطعة اللحم .

لنأخذ أمثلة أخرى : عندما يتقاضى بعض الرجال والنساء من العمال أجراً
عن عملهم فى أحد المصانع فان هذه العملية تعتبر مسألة تجارية من وجهة نظر
صاحب العمل وتجيء بالتالى ضمن علم الاقتصاد . غير أن الاقتصاد يأخذ فى
الاعتبار أيضاً وجهة نظر العامل وبالتالي صاحب العمل . ودفع الضرائب على
الأرباح يعتبر بالمثل عملية تجارية فعلم الاقتصاد يهتم بهذه العملية وينظر إليها من
وجهة نظر المحل التجارى ووجهة نظر الأفراد العاديين الذين يدفعون الضرائب
والحكومات التى تسلم هذه الأموال وكذلك الأفراد الذين يعملون فى
الحكومات ويسلمون مرتباتهم وأجورهم منها . وهكذا بعد أن عددنا
هذه الاعتبارات التى هى بحق على درجة كبيرة من الأهمية فالتا نرى أن
مجال علم الاقتصاد يتسع ويخرج عن أفقه الضيق الذى يبدو لأول وهلة . وقد
كانت مشاكل الكسب أو الوصول إلى الربح المادى على درجة من الأهمية فى
فترات من التاريخ دون فترات أخرى — أما المشاكل الاقتصادية فقد كانت ولا

تزال على درجة كبيرة من الأهمية . ولا أظن أننا نخطئ أن تنبأنا بأنها ستظل كذلك في مستقبل الأيام . وقد تتجاوز التجارب الإنسانية مجالات بعيدة كل البعد عن مجال الاقتصاديات . كمجال الدين والفرملا غير أن النشاط الاقتصادي يظل يشغل جزءا كبيرا من حياة كل فرد . فالعلوم الاقتصادية تعمل على دراسة أوجه هذا النشاط جميعها من الوجهة العلمية وقد وصلت إلى تقدم لا بأس به في تطبيق الطرق العلمية في دراسة تصرفات الفرد أكثر من أي علم انساني آخر ولهذا فإن الدراسات الاقتصادية تأخذ طريقها الأساسي للوصول إلى تفهم عام للمجتمع الانساني وسلوك الأفراد بعضهم إزاء البعض .

٢ — إن طريقة البحث الاقتصادي الحديث لا تختلف عن طريقة البحث في أي علم من العلوم الأخرى ، فالإقتصاد علم يبحث عن الحقيقة ويعمل دائما على ترتيب الحقائق بشكل يجعل من السهل أن نستخرج منها النتائج المرجوة . وكما هو معروف دائما أن الترتيب هو المهمة الأولى والأساسية في أية عملية فالحقائق التي ترتب بالطريقة الصحيحة تعبر عن نفسها — وبالعكس إذا كانت غير مرتبة فلن تكون نافعة البتة — ولهذا فن أهم الأشياء التي سنتعلمها هو كيفية ترتيب المعلومات والحقائق التي لدينا ترتيبا جيدا .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هو : أين يستطيع الاقتصادي الحصول على المعلومات اللازمة له ؟ وقد يقول قائل : بما أن هدف علم الإقتصاد هو دراسة تصرف الانسان في الأعمال والشؤون التجارية فإن أسهل طريقة لمواصلة البحث في علم الإقتصاد هو أن نوجه للأفراد المشتغلين بالشؤون التجارية الأسئلة التي تعن لنا ولكن إذا تأملنا هذه الطريقة وجدنا أنها لن تكون ناجحة كما تظهر لأول وهلة . وحتى لو كنا موفقين وأبدى ذلك الشخص الذي قمنا بتوجيه الأسئلة إليه الاستعداد الكافي للإجابة عن أسئلتنا فإنه ولا شك لن يستطيع أن يجيب عليها كافة . فإذا سألناه عن عمل قام بتأديته منذ ستة أشهر فالغالب أنه لن يتذكر التفاصيل المختلفة لهذا العمل وقد يكون هذا هو السؤال الهام الذي نود

معرفته ، ومن ذلك يتبين مقدار الصعوبة التي تواجهنا عندما نتبع هذه الطريقة في سبيل الحصول على معلومات مرتبة ترتيبا عليا .

وقد تتمكن من تحسين طريقة المقابلة الشخصية السالفة الذكر وذلك عن طريق توجيه أسئلة مكتوبة فإذا استطعنا ارسال أسئلة معينة إلى عدد معين من الأفراد فلا ريب أن عددا منهم لن يجيب البتة وربما أجاب البعض الآخر بطريق التخمين دون أن يتم اهتماما كبيرا بالاجابة الصحيحة ولكن لا بد أن يكون هناك عدد لا بأس به ممن يأخذون المسألة بشكل جدى ويحيييون إجابة حديثه نستفيد بها فائدة ملبوسة . وهكذا فى استطاعتنا عندما ننظر إلى الاجابات كلها أن نعرف بالضبط على الاجابات الهامة من غيرها . والواقع أن طريقة الأسئلة هذه أصابت نجاحا مرموقا فى الحالات التي نجد فيها أفرادا يستطيعون الاجابة عن هذه الاسئلة بشكل جدى مضمون وقد ننجح فى الوصول إلى هذه النتيجة إذا ما استطعنا أن ندفع هؤلاء الأفراد نقودا للوصول إلى الاجابة الصحيحة ، ولهذا فان طريقة الأسئلة هذه اتبعت بنجاح مرموق فى دراسة مشكلة كمسألة الفقر إذ نستطيع أن نقنع القوم الفقراء بالاجابة عن الأسئلة نظير أجر بسيط ولكننا لن نستطيع أن نصل إلى هذه النتيجة مع قوم أغنياء . والواقع أن جزءا كبيرا مما نعلمه عن الفقر جاءنا عن طريق هذه الأسئلة — فالأبحاث الاجتماعية التي قام بها شارل بوث ودونها فى كتابه « حياة وعمل سكان لندن ما بين سنتي ١٨٩١ - ١٩٠١ » والأبحاث التي توالى بعد ذلك فى كل من لندن وجهات كثيرة أخرى من المملكة المتحدة استعملت كلها طريقة الأسئلة . ولكننا نستطيع أن نؤكد أن هذه الطريقة قد تنجح فى هذه الناحية بالذات ولكنها لن تأتى بنتائج ذات قيمة فى أنواع أخرى من الدراسات الاقتصادية .

والواقع أن كثيرا من المعلومات التي تهم الباحث الاقتصادى تجمع فى الوقت الحاضر عن طريق المؤسسات التجارية — ولكن أهم هذه المعلومات تقوم بجمعها الحكومات . فالحكومات الحديثة تقوم بجمع حقائق ومعلومات جمة لمجرد حب المعرفة فى بعض الأحيان ولكن فى الغالب الأعم للاستفادة بهذه المعلومات فى

الأحداث العامة الجارية . وعلى أية حال ففي زمن السلم يتم نشر مجموعة كبيرة من هذه المعلومات والبيانات لفائدة الرأى العام وكذلك لفائدة الموظفين الرسميين وتنظيم الأعمال الرسمية وحسن إدارتها وهكذا نجد أن الاقتصاديين سيستفيدون من هذه المعلومات والبيانات .

ولحسن الاستفادة من هذه المعلومات الادارية يجب أن نعلم كيف يمكن جمعها والسبب الرئيسى لذلك وألا فستضارب الأمور وتختلط علينا . فإذا ما نشرت إحدى الحكومات مثلاً أن عدداً ما من الأفراد كانوا عاطلين في تاريخ معين فإن الرقم المحدد لهذا العدد يعتمد على تعريف البطالة المستعمل . فهل أدخلنا — مثلاً — ضمن المتعطلين هؤلاء الأفراد الذين تعطلوا ليومين أو ثلاثة فقط . وهكذا وقد يبدو في كثير من الأحيان أن تعريف البطالة يتغير تغييراً طفيفاً بما يستدعى تغييراً في الرقم الاجمالى للبطالة ، وقد لا نغالى إن قلنا إن تعريف البطالة الذى تستعمل على أساسه الأرقام الاحصائية لعدد العاطلين يختلف من دولة لأخرى اختلافاً بينا . وعلى هذا تكون المقارنة الدولية للبطالة مسألة حساسة للغاية . وهو نوع من الصعوبة يجب أن يؤخذ دائماً في الاعتبار .

٣ — تعتمد الحكومة البريطانية إلى جمع ونشر البيانات لمختلف الموضوعات . فمن الوجهة الاقتصادية نجد أن أكثر هذه البيانات نفعا هي التي تتسلسل فيها المعلومات على عدد معين من السنين ليتمكن الباحث من عمل المقارنات بين سنة وأخرى ، ومن أهم هذه البيانات ما يأتي :

١ — تعداد السكان : جرت العادة أن يجري تعداد السكان في بريطانيا كل عشر سنوات ابتداء من ١٨٠١ حتى ١٩٥١ (الغنى احصاء ١٩٤١ لظروف الحرب العالمية الثانية) ولا تقتصر التعدادات الحديثة على ذكر عدد السكان وقت اجراء التعداد بل يذكر أيضاً شيء عن أعمارهم وعدد أفراد عائلاتهم ومكان اقامتهم ونوع العمل الذى يقومون به ، وتقوم الحكومة باجراء هذه العملية كل عشر سنوات فقط ولكن أجزاء من هذه العملية تقدره الدولة بين سنى التعدادات

المختلفة بطرق غير مباشرة — إلا أن الإحصاءات المضبوطة عن أجمالي عدد السكان يمكن الوصول إليها حسابيا بأرقام المواليد والوفيات التي تنشر تباعا كل ثلاثة أشهر .

ب — الصادرات والواردات : كثير من البيانات عن السلع المستوردة إلى بريطانيا والمصدرة منها أمكن الحصول عليها منذ زمن بعيد . وقد أمكن الوصول إلى مستوى عال من الدقة في جميع هذه البيانات بعد منتصف القرن التاسع عشر . وإحصاءات التجارة الخارجية الحديثة تعطينا الشيء الكثير من المعلومات عن كمية ونوع البضاعة وتذكر لنا أيضا جهتي الاستيراد والتصدير .

ج — إيرادات ومصروفات الحكومة : وهذه هي حسابات الحكومة التي يقدمها وزير المالية عندما يلقي خطبته عن الميزانية أمام البرلمان والتي تنشر فيما بعد بكثير من التفصيل وهذه البيانات تعتبر على جانب كبير من الأهمية في حد ذاتها فضلا عن أنها تنقل إلى الرأي العام معلومات هامة بطريق غير مباشر ، وهكذا نجد أن الأرقام الخاصة بالبطالة التي سبق الإشارة إليها يمكن أن نجد لها صلة بمصروفات الحكومة لأن بعض هذه المصروفات يتفق في شكل أعانات تعطل . ومن جهة أخرى نجد أن أكثر المعلومات والبيانات الخاصة بمستوى الدخل في الدولة واختلاف هذه الدخول بين الأفراد تصلنا عن طريق الأرقام التي تنشر عن ضريبة الدخل .

د — تعداد الإنتاج : تم في القرن العشرين إجراء عدة أنواع من تعدادات الإنتاج . وهذه التعدادات تختص بعدد العمال المشتغلين في مختلف المهن وبمستوى الأجور في كل صناعة وبعدد الآلات الخاصة لكل مؤسسة وبكمية السلع التي يتم صنعها في فترة معينة . وهكذا فالبيانات التي من هذا القبيل تعتبر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للاقتصادى لأنها تزوده بالمعلومات التي يحتاج إليها بالضبط وهذه المعلومات تنشر سنويا في بعض الصناعات ولكن في كثير من الصناعات يجب أن نتظر حتى يتم إجراء تعداد الإنتاج الذي لا ينشر إلا على فترات متباعدة . فقد عمل أول تعداد للإنتاج في بريطانيا سنة ١٩٠٧ ولكن لم

يذكر في هذا التعداد إلا المؤسسات الكبيرة ، ثم عمل تعداد آخر للإنتاج في السنوات ١٩٢٤ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ وهذه الاحصاءات الأخيرة تعتبر أكثر دقة من الاحصاء الأول . وفي السنوات الثلاث التي سبقت سنة ١٩٣٩ أمكن الوصول إلى اجراء مقارنات للإنتاج بين السنوات الثلاث ومنها استطاع الاقتصاديون أن يصلوا إلى نتائج ذات قيمة .

ويمكن الوصول إلى بيانات منتظمة بالطرق الآتية :

١ - يقوم بعض نقابات العمال بنشر أرقام عن الأجور والتوظيف تكمل الأرقام والبيانات الحكومية . ففي الفترة ما بين سنتي ١٨٨٠ ، ١٩٢٠ كانت نقابات العمال مصدرا موثوقا به فيما يختص بالبيانات المختلفة الخاصة بالعمال لأن المصالح الحكومية في ذلك الوقت لم تكن على علم تام بأحوال العمل . ولكن بعد سنة ١٩٢٠ اعتبرت المصادر الحكومية أكثر دقة من غيرها في هذا المجال .

٢ - حسابات الشركات : يحتم القانون على الشركات والمؤسسات التجارية أن تنشر حساباتها لفائدة المساهمين قبل كل شيء . وهذه البيانات الحساسة لا تعتبر ذات قيمة كبيرة بالنسبة للاقتصادي نظرا لأن المعلومات التي يمكن الحصول عليها من الشركات معلومات ضيقة لا تخدم إلا الغرض الذي من أجله نشرت ، ولا يعنى هذا من وجود بعض الاستثناءات ، فالبيانات التي تقوم بنشرها البنوك الكبرى على فترات متباعدة تعتبر على جانب كبير من الأهمية .

٣ - تقارير السوق : إذا ما قمت بشراء دراجة مثلا فلا شك أن البائع سيسجل هذه العملية في دفاتره ولكن هذه العملية لن تنشر - ومع ذلك فهناك أنواع مختلفة من العمليات التجارية الكبرى يقوم بها سماسرة محترفون يرون أن من الأوفق نشر هذه المعلومات فيما بينهم ، وقد تنشر هذه البيانات في الجرائد اليومية أو في إحدى الجرائد التجارية المتخصصة . وهذه التقارير المختلفة عن حالة السوق تعتبر نافعة تماما ، إلا أن كثيرا من العمليات التجارية تتم دون أن يعلم عنها شيء .

وهناك أيضا كثير من المصادر المختلفة للبيانات الاحصائية ولكن ما سبق

ذكره هو أهم المصادر التي نستطيع بواسطتها أن نقوم بمقارنات عدة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي . ومع ذلك فكثير من المسائل الاقتصادية لا نستطيع الإجابة عنها عن طريق هذه البيانات ولهذا فإن الاقتصادي ينفق الكثير من وقته في جمع البيانات عن طريق الأسئلة وما إليها ومع ذلك فلا نستطيع الإجابة عليها إلا إذا اتبعنا الطريق الصحيح .

٤ — هناك أربع مراحل للوصول إلى المعرفة الاقتصادية وهذه المراحل يمكن فصلها بعضها عن بعض لدرجة أن الكثيرين يعتبرون هذه التقسيمات أو المراحل وكأنها أقسام منفصلة تماما ، ولكننا يجب أن نتبين هذا التقسيم بكل حذر — لا لأن المشكلة الأساسية التي نبحثها واحدة — وإنما لأن كل قسم فيها يختص بجزء معين من حل المشكلة الاقتصادية عامة .

فهنالك أولا مرحلة أو قسم يسمى « النظرية الاقتصادية » مهمته الأساسية تحضير الأسئلة التي ستشأ فيما يختص بالحقائق ، إذ أن المسلم به أننا لن نستطيع دراسة هذه الحقائق التي لاحد لها دون أن نعرف بوضوح كنه الشيء الذي نبحث عنه أو نسعى إليه . فنبداً بالبداية والخطوط الرئيسية للبيانات الواضحة التي نستقصيها من حياتنا اليومية ثم نقوم بترتيبها ترتيباً يسهل لنا الحصول على المعلومات المطلوبة ، فإذا ما تم لنا اقيام بهذه الترتيبات التي من هذا القبيل فإننا نكون قد اتخذنا الطريق السليم للوصول إلى أي شيء نافع من البيانات السالفة الذكر .

وفي المرحلة الثانية نبدأ بالاتجاه قدما نحو الحقائق فبعد أن نقرر الأسئلة التي سنبحثها يجب أن نختار الأجزاء التي لها فائدتها بالنسبة للمشكلة التي أمامنا وذلك من بين المعلومات الاقتصادية العديدة التي سبق الإشارة إليها . وبعد أن يتم هذا الاختيار يجب أن نبحث المعلومات نفسها ونصل إلى التفسيرات المختلفة لها بكل دقة . وهذه الخطوة الأخيرة تعتبر على جانب كبير من الأهمية كما اتضح لنا من المثل الذي سبق أن قدمناه عن إحصاء البطالة . فيجب أن نبحث في كيفية جمع

الأرقام الإحصائية وما هي التعاريف التي استعملت فيها يختص بالبطالة ويجب أن تتساءل أيضا عما إذا كانت هذه التعاريف هي بنفسها التي تتفق والنظرية الاقتصادية . فإذا لم تكن موافقة فكيف يمكن ملاءمتها معها . وهكذا فكل ما يختص بالمرحلة الثانية هي فهم تام للبيانات والمعلومات التي تساعدنا على الوصول إلى النتائج المطلوبة .

ويمكن اعتبار المرحلة الثانية هذه كجزء من علم الإحصاء الاقتصادي وقد تستعمل كلمة إحصاء على سبيل الجمع ويقصد بها الأرقام التي ستكون مرجعنا في البحث . وتستعمل أيضا كمفرد بمعنى الطريقة التي تتبع لمعالجة المشكلة التي أمامنا والمعنى الأخير هو المقصود في هذا الكتاب .

أما المرحلة الثالثة فهي جزء من الإحصاء الاقتصادي أيضا فعندما يتم جمع وترتيب البيانات فالغالب الأعم أن تأتي ناقصة بشكل ما وقد يمكن أن تتلاني هذا النقص عن طريق التخمين أو التقدير الذي جرب في كثير من الحالات بنجاح ملحوظ ، على أنه يحسن اتباع هذا الطريق بكل حرص ودقة .

وأخيرا ففي المرحلة الرابعة يجب أن نرتب البيانات ليسهل معه الوصول إلى إجابات الأسئلة بكل ما نرجو من دقة ووضوح . وهذه هي المرحلة المسماة بالاقتصاد التطبيق أو الوصفي وهي دراسة اقتصادية تسير جنباً إلى جنب مع التاريخ الاقتصادي وقد لا نكون مباغين في شيء إن قلنا إن التاريخ الاقتصادي يميل إلى أن يكون اقتصاداً تطبيقياً في مرحلة ما من مراحل التاريخ كما أن علم الاقتصاد التطبيقى يختص بالتاريخ الاقتصادي للعالم المعاصر .

٥ — وسنعنى في هذا الكتاب بالمرحتين الأولى والأخيرة — للبحث في النظرية الاقتصادية لتهيئة الأذهان للفكرة في حد ذاتها والأسئلة التي لا بد وأن تتبادر ثم الاقتصاد التطبيقى الذى سيوضح لنا بكل جلاء نوع الإجابات عن الأسئلة في حالة التطبيق للتاريخ الحديث وخاصة لتاريخ بريطانيا في الفترة ما بين سنتي ١٩٢٠ ، ١٩٣٩ . فالمعرفة الاقتصادية يمكن الوصول إليها بالتعاون والتآزر بين المراحل الأربع السابق ذكرها وخصوصا المرحلتان الأولى والأخيرة ،

والآراء الأساسية يجب أن ترتب قبل أن نبدأ التفكير في المشاكل الاقتصادية ويجب أيضا أن نبدأ بتقييم أنفسنا وأذهاننا على تطبيق نظريتنا من الوجهة العملية ازاء المشكلة الاقتصادية التي تواجهنا .

وثمة ضرورة مبدئية لجلاء هذه الأفكار التي نسميها النظرية الاقتصادية تظهر فورا عندما نعدد الآراء في الأعمال العادية ولبعض هذه الآراء صبغة فنية تقوم في بعض الصناعات مثل صناعة الحذاء أو نسج القطن . والمسائل الفنية ليست على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لرجل الاقتصاد ولكنها تهمة إذا أراد أن يبحث بحثا خاصا ، أما الآراء التي تهتم علم الاقتصاد بوجه خاص فهي التي تظهر لا في صناعة وحدها ولكن في جميع الصناعات ك رأس المال والدخل والتكاليف — فهي جميعا تظهر في كل مشاكل العمل الاقتصادية ويجب دراستها بصفة خاصة . ومن أهم أغراض النظرية الاقتصادية أن نتأكد من معنى تلك العبارات التي تظهر وكأنها مسألة معقدة وقد تكون هذه العبارات من ابتكار رجال الأعمال ولكننا نجد أن رجل الاقتصاد يجب أن يدرس العالم التجاري من أفق أوسع من أفق رجل العمل ولذلك فمن الضروري له أن يفهم معنى استعمال هذه العبارات وعليه أيضا أن يقدر معناها الاجتماعي الواسع . أضف إلى ذلك أنه إذا أردنا أن نفهم العبارات الاقتصادية بمعناها الاجتماعي ، نجد أن هذا المعنى مرتبط مع العبارات الاقتصادية الأخرى برباط وثيق ، فمن المحال أن نفهم معنى كلمة دخل بمعنى واسع دون أن نفهم كلمة رأس المال ، وبالعكس . لذلك فإن النظرية الاقتصادية يمكن أن تأخذ شكلا يوافق التفكير المنظم . لأننا إذا أردنا أن نوجه أسئلة فإنها تكون مرتبطة ببعض والرد على إحداها يساعد على الإجابة على الأسئلة الأخرى ، ولا يمكن أن نفهم أحد هذه الآراء فهما تاما ما لم نفهم الآراء المشابهة لها وبالإجابة على أحد الأسئلة يجب أن نسأل سؤالا آخراه ولم جرا ولكن ألم يكن هذا هو الحاصل دائما عندما نسأل أي سؤال رئيسي في هذا العالم الذي يستهدف انماء علم من العلوم .

وهذا في الجزء الأول من هذا الكتاب سنبدأ بنظرية صغيرة . وإذا ما بدأنا بالفهم العادي والتجارب اليومية ونظمنا أفكارنا وصلنا حتما إلى نقطة نستطيع منها أن نتحول إلى بعض الإحصاءات رجاء أن نتعلم شيئا منها . وفي الأجزاء الأخيرة من هذا الكتاب سنجعل نظريتنا والاقتصاد التطبيقي مرتبطين ببعضهما مع البعض الآخر .

الجزء الأول

عناصر الإنتاج

الفصل الأول

الإنتاج والتبادل

تتداخل الشؤون الاقتصادية في حياة كل فرد منا . وأهم مجهود اقتصادي في حياة الرجل العادي هو الوسيلة التي يكسب بها عيشه . فالتناس يكسبون معاشهم بطرق مختلفة متباينة — فهناك الأعمال البدوية والعقلية والعمل في المصانع والمكاتب والحقول — كل هذا بوسائل سارة شائعة وأخرى غير شائعة — غير أن هذه الطرق في كسب العيش على اختلافها تتفق في ناحية واحدة ، هي أداء عمل نافع يدفع من أجله أجر أو مال ، وقد نجد في أكثر البلاد أن السواد الأعظم من الناس يكسبون معاشهم بالعمل لصاحب عمل معين ويحصلون في مقابل ذلك على أجر أو مرتب ولكن هناك آخرين كالإستغاثي والصحن يقيمون وقتهم بين اثنين أو ثلاثة من أصحاب الأعمال — وغيرهم (كأصحاب الحوانيت والأطباء والفلاحين . الخ) يخدمون عدداً كبيراً من أصحاب الأعمال أو الزبائن — ومهما يكن نوع العمل الذي يمكن تأديته ، ومهما تكن طريقة دفع الأجور ، فمن المسلم به أن الإنسان لا بد له من أن يعمل ، لكي يكسب معاشه . ولا بد أيضاً من وجود من هو على استعداد لدفع مال عن ذلك العمل سواء أكان صاحب عمل أو عميل .

ولكن لماذا يدفع صاحب العمل أجوراً لعماله ، هناك أحوال مختلفة تحتاج إلى تفسير — أولاً أن صاحب العمل مستعد للدفع لتأدية عمل له لأن هذا العمل مفيد له شخصياً — فالمرضى يذهب إلى الطبيب أملاً في تحسن صحته وصاحب المنزل في المناطق ذات الجو البارد يلجأ إلى منظمي المداخن ليحصل على

الدفء والمرأة تستأجر الخائكة أملا في الحصول على ملابس حسنة المظهر دقيقة الصنع . نرى مما تقدم من الأمثلة أن في تأدية العمل إنتاجا مباشراً لبعض ما يطلبه صاحب العمل أو العميل — ومهما كانت طبيعة الحاجة التي يجب إشباعها فإن ضرورة حصوله على بعض ما يريد يفسر لنا استعداداه لدفع ثمن العمل الذي سيؤدي .

وفي حالات أخرى نجد أن صاحب العمل على استعداد للدفع لا لأن العمل المؤدى يفيدوه هو شخصياً وإنما لأنه ينتظر من تأدية هذا العمل فائدة لشخص ثالث مستعد للدفع وهو (المستهلك) — وصاحب العمل المباشر ليس هنا إلا وسيطاً . فهو يدفع إلى مستخدميه ويدفع المستهلك بدوره له — كما أن الرغبات التي تشبع هي رغبات المستهلك وهذا الأخير على استعداد لأن يدفع لأنه سيحصل على بعض ما يريد . وصاحب العمل على استعداد للدفع لأنه يتوقع أن يدفع له المستهلك .

وضرورة وجود نوع من صاحب عمل وسيط ، تظهر جلياً إذا ما فكرنا في أن هناك كثيراً من العمال يقومون بأعمال لا تأتي بفائدة وهي منفردة — فاذا ما اندمجت في عمل آخر ظهرت فائدتها . مثال ذلك عامل المصنع الذي يقوم بإداء عملية ما ، هي في الواقع مرحلة من مراحل عمل متكامل أو جزء من كل — مثل رباط الحذاء أو سلسلة الدراجة . فليس هناك فائدة من إداء عمل من هذا النوع ما لم يكن هناك أعمال أخرى تتممه — وهذا العمل يؤديه صاحب العمل الوسيط أو مدير الأعمال الذي يجمع مختلف الأفراد من ذوي الكفايات المختلفة التي يحتاج إليها في أعداد السلعة كاملة — ومثل هذا الرجل لا يعتبر مستهلكاً كالمريض الذي يستخدم الطبيب أو رب البيت الذي يلجأ إلى منظمي المداخلين بل هو صانع أو منتج يقوم بنصيبه الأساسي في طريقة إنتاج السلع التي يحتاجها المستهلكون . فصاحب العمل والمستخدم يعملون في الحقيقة في سبيل إنتاج شيء مفيد للمستهلكين . وكل منهم يكسب معاشه من المال الذي يدفعه المستهلكون الذين يشترون السلع التامة الصنع .

تقوم كل مؤسسة تجارية في صميمها على تعاون وثيق بين العمال . وهذا التعاون منظم لغرض نهائى هو الإنتاج — وليس من الضروري أن تباع هذه المنتجات رأسا إلى المستهلكين ، فكثيراً ما ^{من المنتجات} مؤسسة ما تباع إلى مؤسسة أخرى ثم تقوم هذه الأخيرة بإضافة أعمال أخرى قبل أن تصل إلى يد المستهلك . وحتى إذا أنتجت المؤسسة المواد اللازمة التى يتطلبها المستهلك ، كالمربة أو معجون الأسنان أو الجريدة ، فهناك مرحلة أخرى واجبة التنفيذ فى سبيل تقديم السلعة فى المكان والزمان المطلوبين . وهذه الوظيفة يؤدنها التاجر وصاحب الحانوت اللذان يساعدان فى إشباع رغبات الناس . ومن ناحية أخرى فإن إنتاج مؤسسة ما كثيراً ما يتطلب إعداداً نهائياً لترغيب المستهلك ، كمنتجات مصانع الصلب والمعادن مثلاً فتقدم المواد الخام ، من سلع مفيدة وهى عادة تباع إلى مؤسسات أخرى تستعملها كمواد فى إنتاج آخر . وقد تمتد حلقة الاتصال بين المؤسسة والمستهلك الأخير إلى عمليات صناعية أخرى ، فيزداد عددها قبل أن تصل إليه . فإذا ما أعنا النظر فيما سبق وجدنا أن الغرض النهائى من العمل هو التعاون على صنع شئ يحتاج إليه المستهلك ويكون على استعداد لدفع ثمنه . ولا يجب أن يعوق المنتج عن الإنتاج كون المستهلك بعيداً عنه . فجدية شراء السلعة متيسر طالما أن الرغبة فيها متوفرة . فيكون الباعث لأصحاب الأعمال على استئناس إنتاجهم هو أملهم فى العثور دائماً على مستهلك مستعد للدفع .

٢ — يتضح لنا إذن أن المجهود الاقتصادى الضخم المعقد الذى تبذله الإنسانية والذي يسمونه بالنظام الاقتصادى يقوم على التعاون الوثيق بين الصناع والمنتجين لإنتاج السلع التى يرغب فيها المستهلك ، غير أن إشباع رغبات المستهلك لا يستوجب بالضرورة نظاماً اقتصادياً ضخماً معقداً — حقا إن إشباع رغبة المستهلك مسألة شاقة إلا أنها قد تأتى من إنتاج مبسط . فالحياة الاقتصادية ما هى إلا منظمة من منتجين ومستهلكين .

ولنتساءل الآن من هم أولئك المستهلكين الذين تعمل الإنسانية من أجلهم ؟

هم في الحقيقة الأفراد أنفسهم عمالا ومنتجين . فالتاس هم صناع ومنتجون ومستهلكون في نفس الوقت . والمستهلك الذي ينفق ماله في نوع معين من الإنتاج (كسواء دراجة أو بذلة) قد كسب هذا المال بالعمل في مهنة أخرى - في الطباعة أو الحدائق التجارية . وصانع الدراجة وعمال النسيج ينفقون ما يكسبون في منتجات صناعات أخرى ، والعمال في صناعة ما ينفقون أموالهم في منتجات أخرى وهلم جرا .. والعمال والمنتجين الذين يشتركون في مرحلة من مراحل الإنتاج ينفقون ما يكسبون في أشياء أخرى هم في حاجة إليها أو يرغبون فيها فيشترون كتباً أو جراند أو خضروات أو زهور من التي أنتجها غيرهم من العمال .

والواقع أن تنظيم الإنتاج والاستهلاك في الزمن الحاضر عملية معقدة كل التعقيد . غير أنه إذا ما اتجهت أفكارنا إلى الطريقة التي كان يجري العمل بها في مجتمع بسيط ، قبل التحسينات في وسائل النقل التي تمت في القرنين الآخرين نجد أن معظم الناس كانوا يعيشون في قرى تتبادل البضاعة وكانوا في أكثر الأحوال يتبعون طريقة الاستكفاء الذاتي فنجد في مثل هذه القرى أن المبدأ الذي نظم على أساسه الإنتاج عبارة عن نظام الاستبدال . فالمزارع يستعمل جزءاً من محصوله ليسد به حاجته ويبيع جزءاً لجارته ليشتري بثمنه أشياء أخرى من ملابس وخشب وبقار . والنساج ينسج ملابسه الشخصية غير أنه يبيع الجزء الأكبر من إنتاجه لينفق الثمن في شراء بعض السلع اللازمة له وهلم جرا ... وعلى مثل هذه الاتفاقات المبسطة يرتكز النظام الاقتصادي . والفوائد من تنظيم الحياة الاقتصادية بهذه الطريقة جاءت عن الكفاءة المتزايدة التي نتجت من أن لكل فرد منا عملاً متمسكاً به - ومن يزاوئ أكثر من صناعة واحدة يوزع عليه أن يتقن واحدة منها . ولو أن التخصص الزائد يكون نتيجة العمل الذي على وتيرة واحدة . ولكن المطلوب أن يكون الصانع على درجة من التخصص قبل أن يصل إلى المهارة المطلوبة وبدلاً من أن يقوم كل شخص بعدة أعمال لسد حاجته ، وفي هذا ما فيه من إضاعة

وقت كبير من مهنة إلى أخرى ، يحسن أن يختص بمهنة واحدة يركز فيها جهوده بنية تحسينها - ناركا المهن الأخرى لغيره .

ومن هذه الناحية نجد أن الفرق الأساسي بين نظام القرية العتيق والنظام الاقتصادي في عصرنا الحاضر أن التخصص في الأخير وصل إلى درجة كبيرة من التقدم . فرغبات الشخص العادي في القرن العشرين يتكفل بها نظام المبادلات الذي يشترك فيه عدد كبير من الناس . والعامل العادي لا يعمل أكثر من أن يساعد في إنتاج سلعة مفيدة وهو ينضم إلى عدد كبير من العمال في الإنتاج . والأشياء التي يحصل عليها بالتبادل ما هي إلا نتيجة تعاون واسع بين المنتجين . والبائع على استعمال هذه الطريقة هو الفوائد الفنية العديدة الناتجة عن التخصص . فزيادة التقسيم في طرق الإنتاج تدعو إلى زيادة كفاءة العامل وتمكننا من إدخال أفضل الطرق الفنية في الإنتاج (وخاصة الطارق الميكانيكية) ومع ذلك فبالرغم من التعقيد الذي يتطلبه هذا التخصص فالمبدأ يبقى على ما هو عليه وهو : قم بهذا العمل لي وسأقوم بدوري بأداء ذلك العمل إليك .

Do this for me and I'll do that for you.

٣ - ها نحن الآن قد وصلنا في بحثنا إلى أن ننظر إلى النظام الاقتصادي من وجهتين مختلفتين . فقد تستطيع أن ننظر إليه كأنه تعاون بين المنتجين لسد حاجة المستهلكين ومن ناحية أخرى كنظام للتبادل . وهذا إذا ما تذكرنا أن المنتجين والمستهلكين هم في الغالب نفس الأشخاص . وسنرى كلما تعمقنا في البحث أنه من الفائدة أن تكون لدينا وجهتا نظر لمعالجة الموضوع - وإنه لمن الفائدة أيضا عند عمل الترتيب الأساسي الذي سيشغلنا في الفصلين القادمين أن نطبقهما على إحدى وجهتي النظر ، ولكن قبل أن نبدأ في ذلك يجب أن نطمئن أن علاجنا للطريقة كأنها تبادل بين الطرفين هو علاج صحيح لا يحتاج إلى تعديل . ولكن هناك بعض الصعاب ستواجهنا ويجب علينا أن نستعد لها .

فهاك أولا مسألة النقود . وكلنا نعرف أن الغرض الأخير الذي يستهدفه الإنسان هو الحصول على أشياء مفيدة يتبادلها بعمله - والطريقة المباشرة للوصول

إلى هذا الغرض هي أن يدفع الأجر نقوداً لا سلعا . وصاحب المطبعة والصحن لا يبادلون اللحم والكساء والخبز بالصحف بل يبيعون صحفهم بالنقود وبواسطة هذه النقود يستطيعون شراء ما يلزم من السلع الاستهلاكية — وهذا هو الترتيب المعقول — فالذين يمدون صاحب المطبعة بالملابس لا يرجون من وراء ذلك الحصول على صحف بالثمن الكلي للملابس ، لأنهم إذا اضطروا إلى ذلك كان لابد أن يبيعوا كمية أخرى من الصحف لطبقة أخرى من الناس ، وهذا يتطلب وقتاً فضلاً عن عدم ملاءمته . ولعلاج هذه الحالة المعقدة في البيع نضع في العملية عاملاً وسيطاً هو بيع السلع ببطاقات (فالنقود ما هي إلا بطاقات) ثم نبيع هذه البطاقات مرة أخرى بسلع جديدة ، وهذا يوفر علينا متاعب جمة . فالذين يبيعون الملابس إلى صاحب المطبعة لا يصيبون منه صحفاً وإنما بطاقات أى « نقود » . وقد يرغبون في إنفاق بعض هذه النقود في شراء الصحف كما قد يفضلون شراء الخبز والخبز . ففي إمكان هؤلاء صرفها على الصحف أو تسليمها إلى آخرين قد ينفقونها في شراء صحف . واستعمال النقود يساعد على إيجاد تبادل غير مباشر أو دائر دون أن تنقل البضائع المتبادلة من شخص لآخر . وهذه هي الفائدة التي نحصل عليها من النقود لأنها تزيد من نظام التبادل إلى حد بعيد ولكنها لا تمس جوهر النظام . فبدلاً من أن تستبدل الصحف بالملابس مباشرة نجد أن التبادل يتم على دورتين — تباع الجرائد بالنقود وتنفق هذه النقود في شراء الملابس . وطالما أن النقود التي يحصل عليها تصرف مرة أخرى دون تأخير فإن تقسيم الدورتين يتم بسهولة . فإذا تم ذلك على نطاق غير عادل كان ذلك عائقاً لنظام التبادل . فالعالم الحديث واجه تجارب كثيرة سيئة أثناء العشرين سنة الماضية لوجود عيوب تقديه كثيرة في النظام الاقتصادي — والنظرية النقدية التي هي جزء خاص من الاقتصاد من شأنها دراسة هذه العيوب ولكن أكثرها خارج عن نطاق دراستنا في هذا الكتاب . ومع ذلك فمن المستحيل دراسة المشاكل الاقتصادية بطريقة صميمة دون أن نتجه إلى المسائل

النقدية — ولذلك وجب علينا أن نلص بعض نواحي العيوب النقدية في هذا الكتاب أيضا .

وثمة إشكال آخر يأتي عن طريق الملكية ، فأغلب السلع المفيدة لا يمكن إنتاجها بالمجهود الإنساني وحده لأن العامل يحتاج إلى آلات يعمل بها وأدوات يعمل عليها . والمنتجات الزراعية تنتج من الأرض . أما الصناعات الميكانيكية فإنتاجها بالآلات وإذا كانت الأراضي الزراعية والآلات الصناعية مملوكة للأفراد — فهذه المصادر المفيدة للثروة يمكن أصحابها من فرض ثمن لاستعمالها أى يمكن للأفراد أن يحصلوا على بطاقات تغول لهم الحق في شراء إنتاج الآخرين لا بالمشاركة في طريق الإنتاج فحسب وإنما بإباحة استعمال ممتلكاتهم أيضا . ولهذا المسألة معنى اجتماعي عميق لأن التفرقة بين أفراد المجتمع تدور حول التفرقة بين صاحب المال والعامل وكلما بحثنا وجدنا أن علم الاقتصاد لا بد أن يهتم بهذه التفرقة إلى درجة كبيرة — وعلى أية حال فإن وضعنا المزدوج للنظام الاقتصادي لا يتأثر بالملكية الخاصة لأن المالك يساهم في طريقة الإنتاج بأن يسمح باستعمال ممتلكاته في الإنتاج . ولهذا يمكننا أن نسميه منتجا . فهو يبادل استعمال ممتلكاته كنصيب في إنتاج الزراعة وبذلك يدخل في نظام التبادل — حقيقة أنه يحصل على هذه الامتيازات بطريقة أسهل من العامل ولكن إذا كان هو أيضاً عاملا فإنه يحصل على دخل من دخل العمال الذين يحصلون عليه من عمل مماثل — وإذا اتفقنا أن نعد المالك كمنتج لا يجوز لنا — نتيجة لهذا الاتفاق — أن نتساءل عن الرغبة في تسمية الملكية الخاصة كنظام اقتصادي . ونظام الملكية الخاصة هذا لا بد من دراسته ببحوث واختبارات ولكن من الأسر أن نطبق هذه الاختبارات إذا ما بدأنا أن نكون فكرة صائبة عن وظيفة الملكية الخاصة .

والصفة الوحيدة الحقيقية للقاعدة التي نقول بأن النظام الاقتصادي يمكن أن ينظر إليه كأنه نظام تبادل تأتي من نشاط الحكومات الاقتصادية ، الوطني والمحلي . فبعض النقود التي تستلمها بدلا من الأعمال التي تؤديها أو للممتلكات التي استعملت

تسحبها السلطة العمومية منا على شكل ضرائب ورسوم . ولكي نرى كيف تدخل تلك الضرائب في هذا النظام ، لابد أن نبحث الأسباب التي من أجلها تفرض هذه الضرائب . فأحيانا تفرض الحكومات ضرائب لتقدم كفيات للمواطنين أو الأجانب ، وتحت هذه التسمية تدخل أشياء تعتبر كجزية لدولة أجنبية ومعاشات جنود الحروب السابقة وإعانات للمتعطلين . وكل هذه الأشياء هيأت من أناس إلى آخرين . والبعض منها معقولة ومطلوبة . والبعض الآخر غير مرغوب فيها . ولكن بعض الضرائب التي تفرضها الحكومات لغرض آخر كاستخدام أشخاص يعملون في سبيل الصالح العام كالجنود ورجال الشرطة أو مصلحي الطرق . وكل هؤلاء يعملون لسد حاجة المستهلكين وعملهم جزء من عملية الإنتاج ، ولكن عملهم لا ينتج سلعة يستطيع المستهلك الشخصي أن يشتريها ولو أن المستهلكين عامة يودون بدون شك أن يزودوا بخدمة هؤلاء الناس والطلبات التي تشبعها أعمال من هذا النوع هي رغبات عامة لاشخصية . وفي زمن الحروب نجد أن جزءاً كبيراً من مقدرة أمة على الإنتاج عامة يحوّل إلى سد طلبات الجماعة للقوات المسلحة ولمصانع الذخيرة لأنها تعمل لهذا الغرض ، أما في أيام السلم فعدد الأشخاص الذين يعملون لسد مطالب الجماعة فهو ولا شك عدد كبير جدا .

ويمكن أن نفرض لأول وهلة أن نسبة السكان الذين يعملون في سبيل سد الطلبات الاجتماعية تكون كقياس الوعي الاجتماعي الذي تصل إليه الأمم ، ولكنه ليس كذلك — فحتى في البلاد التي وصلت إلى درجة كبيرة من الوعي الاجتماعي مثل روسيا الشيوعية التي تهيمن الحكومة فيها على العمل نجد أن نسبة الأشخاص الذين يعملون لسد الطلبات الاجتماعية غير كبيرة — لأن في مثل هذه البلاد لا تهيمن الحكومة على إنتاج السلع اللازمة للجماعة فقط بل اللازمة للأفراد أيضا — وفي الدول الاشتراكية يعمل الأفراد في سبيل الحكومة حتى لو كانوا يتبعون سلعا للجماعات مثل الشوارع والمتنزهات والطائرات الحربية أو سلعا للاستهلاك الفردي كالأكل والملابس . والشعب في هذه الدول الاشتراكية يدفع

تُمن تكاليف الشوارع والطائرات الحربية من الضريبة التي تحصل منه ، ولكن
الطعام والشراب يشترى من الحكومة كما هو متبع في المجتمعات التي
تؤسس بطريقة اشتراكية . وفي معظم الأحوال نجد أن الحكومة الاشتراكية
تعمل فقط وسيطاً لصاحب العمل . ولذلك ليس هناك شيء في الاشتراكية يمنعنا
من اعتبار نظامها الاقتصادي كنظام المبادلة . حقاً إن أغلبية النظرية الاقتصادية
في هذا الكتاب الذي نحن بصدد ، يمكن تطبيقها على بلد اشتراكي كما يمكن أيضاً
تطبيقها على بلد أسس تبعاً لنظام المجهود الفردي . وفي كلتا الحالتين يمكن أن
ننظر إلى النظام الاقتصادي كمتعاون بين المنتجين لسد حاجة المستهلكين بما في
ذلك حاجات الجماعات أو من جهة أخرى يمكن أن ننظر إليها كنظام تبادل
مزدوج .

Production is creating or the creation of goods & services or creating utility

الفصل الثاني

Goods and Services

السلع والخدمات

١ - ذكرنا في الفصل السابق الصفة المزدوجة للنظام الاقتصادي وسنعنى في هذا الفصل بتقسيم السلع والخدمات بما يتناسب مع مظهريهما ومدى تأثيرهما في الميدان الاقتصادي. وهذا يقتضينا أن نعرف كلمة «إنتاج». فالإنتاج - هو استغلال كل مجهود يوجه إلى استجابة طلبات الناس بواسطة التبادل. والمنتج هو الذي يدأب على الإنتاج ويساهم فيه بمجده الخاص. وأما الاستهلاك فهو تصريف الجهود الانتاجية في إشباع رغبات الناس واستئجاز طلباتهم وأهوائهم. والمستهلك هو الذي يقبل على الإنتاج ويستغله لفائدته ومصالحه الشخصية. وقد اعتدنا أن نربط بين لفظي «المنتج والمستهلك» ونستعملهما في أحاديثنا الدارجة وفي معاملتنا التجارية ولكن معناهما من الناحية العملية ينصب على معاني أشمل وأدق - فمثلا نرى «الزارع» يميل إلى التفرقة بين مجهوده كمنتج للمأكولات، ومجهوده كتاجر للجملة أو القطاعى الذى يبيع تلك المأكولات أو يوزعها. فلا شك أن بائع التجزئة يعتبر منتجا كالزارع تماما لأن عمله لم يخرج عن كونه سبيل من سبل إرضاء المستهلك - مثله مثل المزارع. والابن في الحقل والتبغ في المصنع يعتبران بغير فائدة لأحد إلا للزارع وصاحب المصنع أنفسهما، والابن المورد للمنازل والتبغ الذى يباع في الحانوت تقدم كل منها في الوقت والمكان الذى يطلبهما فيه المستهلك.

Producers

والسبب الذى به أقنع الناس أنفسهم أن الزراع منتجين بخلاف تجار التجزئة، هو أن كلمة إنتاج المستعملة في معان أخرى غير المعنى الاقتصادى يفهم منها عمل شئ ماذى يمكنك أن تلبسه أو تأخذه بيدك أو تشحنه في عربة أو تقيمه إلى البيت - وجزء كبير من الإنتاج الاقتصادى لا يشمل صنع سلع مادية لأن كثيرا من ذلك لا يخصص في هذا الصدد. فالتاجر وبائع التجزئة يتجرون في سلع مادية

لكنهم لا يصنعونها ويقتصر عملهم على الاستيلاء على سلع مصنوعة ويفيدون منها بتوريدها في الأماكن والأوقات المطلوبة ولكن عددا من المشتغلين الذين لا يعملون في إنتاج سلع مادية ، مثل الأطباء والمدرسين والموظفين الإداريين ومديري الأعمال وعمال النقل والممثلين وخدم المنازل — كل هؤلاء منتجون بالمعنى السابق ذكره ولو أنهم لا ينتجون سلعا مادية ، وإن كانوا يؤدون خدمات مفيدة يتقاضون عليها أجرا ، ولذلك يعتبرون منتجين ، والأشياء التي ينتجونها هي خدمات مفيدة لا سلع مادية ، وعلى ذلك يجدر أن نذكر إن الأشياء التي ينتجها المنتجون والتي يستهلكها المستهلكون هي على نوعين : إما سلع أو خدمات — فالسلع مادية والخدمات غير مادية .

وأداء مثل هذه الخدمات يدخل في الإنتاج ولكن إذا كنا أمناء على تعريفنا فلا يجوز لنا أن نعبر عن أداء الخدمات للآخرين بكلمة إنتاج لأن الإنتاج هو المجهود الموجه إلى سد حاجة الجمهور عن طريق التبادل ، ولذلك لا تضم إلى هذه الفئة إلا تلك الخدمات التي يدفع عنها أجر . وأهم نوع من الخدمات التي يمكن استبعادها هي الخدمات التي تؤدي داخل العائلة كخدمة الزوجة لزوجها وخدمات الوالدين في سبيل تربية أولادهم ، إذ لا تعد هذه الخدمات منتجة لأنه لا يدفع عنها أجر . وليس من المستحسن أن نستبعد هذا العمل الضروري من تعريفنا للإنتاج ولكن لا مناص من ذلك إذا أردنا أن يكون تعبيرنا واقيا دقيقا . والسبب الذي من أجله استبعدناها من تعريفنا لا يغنينا عن تقدير الأهمية الأساسية والأهمية الاقتصادية لمثل هذا النوع من العمل .

٢ — مرت فترة في تقدم الفكر الاقتصادي لم يسمح الاقتصاديون فيها بإدخال تلك الخدمات المباشرة ، ضمن تعاريف الإنتاج . فأدم سميث نفسه حصر كلمة « العمل الإنتاجي » في الجهد المخصص لإنتاج سلع مادية . وفي فقرة من كتابه المشهور « ثروة الشعوب » ، أورد قائمة بأنواع الأعمال التي تعد غير منتجة مبتدئا بالخدم .. فيستطرد قائلا :

و الملك مع كل موظفي العدل والحرب الذين تحت امرته والجيش بأكمله والبحرية — كل هؤلاء عمال غير متجدين — يضاف إلى هذه الفئة المهن المحترمة والهامية والثافهة أيضا كعمال رجال الكنيسة والمحامين والأطباء ورجال الأدب والممثلين والموسيقيين ، .

ولكن يلوح أن تفكير آدم سميث يمكن أن يعتبر في أيامنا هذه تفكير غير إقتصادي — وهو بالضبط ما يسير عليه أولئك الذين يعالجون المسائل الاقتصادية عن طريق إندماجهم في الصناعة — ولكن الغريب أن نجد هذا الخطأ في التفكير لدى أشهر إقتصادي العصر ونعني به آدم سميث . فالصانع والزارع يعتبرون الانتاج هو مجرد عمل شيء ما — وكما سبق أن بينا نجد أن الاقتصاديين يجب أن يكون تعريفهم على مدى أوسع . ولكن لماذا افترض آدم سميث خلاف هذا الرأي — ذلك لأنه لم يفترض أن تكون للفرقة بين المنتجات المادية وغير المادية معنى اقتصادي — فقد كان له سبب أعمق من هذا ولا شك — كما أن خلفاءه من الإقتصاديين لم يسمحوا أن تتأثر تعاريفهم للإنتاج بحجته هذه . ولكنهم إهتموا بهذه الحجة في واحة أخرى من نظريتهم الاقتصادية . وقد شرح آدم سميث هذه الحجة كما يأتي :

و عمل الخادم ؟ لا يتحقق في أى نوع من العمل أو السلع المباعة لأن خدماته تلاشى في لحظة تأديتها ... كفن الممثل وبلاغة الخطيب أو لحن الموسيقى . فعمل هؤلاء جميعاً يتلاشى في نفس لحظة تأديتها ...

والسبب الذي من أجله استعمل آدم سميث هذا التعريف الغريب للإنتاج انه كان متأثراً بالحقيقة الواقعة وهي أن انتاج معظم السلع يقتضى وقتاً طويلاً وأن استهلاك هذه السلع يتبع ذلك ، كما أن الأشياء الدالة على الخدمات المباشرة أن تأدية هذا العمل والغبضة من نتائجه تعتبران كجزئين ملتصقين لا يمكن التفرقة بينهما ومن جهة أخرى نجد أن السلع يجب أن تنتج أولاً ثم تستهلك بعد ذلك . ومن الوجهة العملية فإن انتاج واستهلاك الخدمات وقتي ولكن انتاج واستهلاك السلع له عملية . أما التقسيمات التي تهمننا في باقي هذا الفصل والذي يليه فكلها مختصة بالنظام الإقتصادي الذي يمكن أن نعتبره عنصراً أساسياً .

٣ — في يوم ما (وليكن في ربيع عام ١٩٥٠) ربما تناول قارىء هذا الكتاب قطعة من الخبز في وجبة الإفطار . ولا شك أن وراء قطعة الخبز هذه قصة طويلة أو بالأحرى كتاب زاخر الصفحات بالجهد والعمل الانتاجي المتواصل — اذ قام الخباز لصناعة هذا الخبز قبل يومين من تاريخ تناولك لهذا مستعملاً في ذلك مراداً عديدة أهمها الدقيق . وقبل ذلك بأسابيع طحن الدقيق من القمح المستورد من بلاد نائية . ولعل هذا القمح قد حصد خلال سنة ١٩٤٩ — وإن كان تاريخ الحصاد بالضبط يتوقف على الجهة التي زرع فيها . وقبل أشهر الحصاد لابد أن يكون الزرع قد بذر — وقبل البذر لابد من فلاحه الأرض التي نما فيها . وهكذا نرى أمامنا سلسلة من الأعمال — منذ اعداد الأرض وفلاحها حتى وصول الخبز الى المائدة ولعلها مدة تتجاوز العام بين البداية والنهاية . وقد تزيد عن العام ولكن ليس كل ذلك هو قصة هذه القطعة من الخبز السابق ذكرها .

ففي كل مرحلة من مراحل العملية المبينة آنفاً من حرث الأرض وبذر الحب وحصده وطحن الغلة وخبزها كان لابد من وجود الوقود والقوة . ولعل القوة التي استعملت في الحرث لم تكن إلا الدابة . فاذا كان فرضنا هذا صحيحاً كان لابد من اطعام هذه الدابة وكان لابد من الحصول على ما يجب أن تأكله . وهذا يقتضى أن نرجع بعملية الإنتاج الى الوراء بعض الوقت — أو ربما كانت القوة المستعملة هي « جرار » أو محرك ، وهذا الجرار لابد لاستعماله من الزيت أو البنزين والحصول على هذا الوقود يستدعى أيضاً وقتاً لا يصح اغفاله ضمن انتاج الخبز ومثل ذلك الفرض ينطبق أيضاً على أى نوع من القوة التي تستعمل في الحصاد والطحن كالتيار الكهربائي الذي يستعمل في الخبز . وكثيراً ما تتم هذه الوسائل الأخيرة في وقت واحد حتى لا يطول الوقت اللازم للإنتاج . ومع ذلك فإذا حسبنا حساب القوة اللازمة للإنتاج بوجه عام فإن المدة كلها قد تصل الى ستين يوماً من سنة واحدة .

ولست قصصنا هذه - تامة فالجرار أو المحرك والسفن التي استعملت لتحمل الغلال من وراء البحار والآلات التي استعملت لتخزينها وأدوات الطحن وحتى فرن الخبز — كل ذلك لا بد له من وقت ما لتوفيره . والسبب في الحاجة إليها أنها لازمة في صناعة الخبز ، فكأن هذه القطعة المعينة من الخبز ، التي ما هي إلا سلعة متواضعة لم تكن لتتطلب كل هذه الأدوات العظيمة المذكورة . ولكنها في الواقع ، هي ومثيلاتها ، كانت سبباً في وجود الجرار والآلات والفرن وهي أدوات لم توجد إلا كجزء متمم من العملية المسلسلة لصناعة الخبز . فإذا رجعنا في بحثنا ، في تكوين قطعة الخبز الثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عام قبل أن تظهر على مائدة الطعام لوجدنا أن معظم الأدوات كانت مصنوعة ومعدة للاستعمال بينما كانت المادة الخام من الخبز في طريق التكوين — من جبوب وغلال أو زكائب الدقيق — فعلياً إذن أن نقدر كل هذه العوامل كمراحل في صناعة الخبز . ومهما تكن المرحلة التي وصلنا إليها ، حتى ولو اقتصرت على صنع الجرار أو آلة نقل الزيت اللازم للجرار ، فإن هناك عمل قد تم فعلا يعود بالفائدة على الانتاج النهائي للخبز . والنتائج التي يمكن الحصول عليها من المراحل الأولية للعملية تعتبر بذات فائدة كبرى ولكنها ليست بذات فائدة مباشرة لسد حاجات المستهلكين لأن فوائدها توجد في استعمالها في المراحل الأخيرة التي في نهايتها يظهر إنتاج يتطلبه المستهلكون مباشرة . ومن المستحسن استعمال عبارة سلع لتشمل منتجات المراحل الأولية وكذلك الانتاج النهائي الذي يحوز به المستهلك وإن كنا نطلق على منتجات المراحل الأولى اسم « سلع الانتاج » للترقية بينها وبين سلع الاستهلاك ، التي تسد حاجات الآخرين مباشرة .

وفي ايضاحنا السابق يعد الخبز سلعة استهلاكية والغلال والدقيق والجرار والسفينة والفرن الخ سلع إنتاجية — وهذه الأخيرة يمكن اتمام إعدادها نهائياً بطرق فنية . بمعنى أن العملية اللازمة لإنتاجها قد تمت (فقد تم حصد الغلال وأعد الجرار للعمل) وربما لم يتم إعدادها فنياً ولكنها في طريق الإعداد (ربما تعتبر السلعة موجودة في الحقل أو السفينة ما زالت في طريق

(الإعداد) وفي كلتا الحالتين فهي سلعة إنتاجية لأنه يلزمها مراحل أخرى قبل أن تصل نتائج كل هذه العملية إلى أيدي المستهلكين . والسلع الاستهلاكية هي نهاية كل هذه العمليات والسلع الإنتاجية هي مراحل في الطرق المؤدية إليها

٤ — إذا اخترنا إنتاج أى سلعة استهلاكية نجد أنها تتكون من عملية تستنفد وقتا طويلا وتستلزم إنتاج سلع إنتاجية أخرى حتى تتم . ويمكن تقسيم السلع الاستهلاكية إلى فئتين .

ففي الفئة الأولى نجد سلعا كالخبز الذى انخذناه مثلا فيما سبق (والمأكولات عامة) التى تستعمل وتستهلك فى عملية واحدة - ولعل ربة البيت المدبرة تستطيع أن تصنع رغيفا من الخبز يسد حاجتها يومين أو ثلاث ، ولكن لا بد من تجزئته إلى قطع واستهلاك القطع فى أوقات معينة . وكل قطعة من الخبز تستهلك عندما تستعمل . والسلع الاستهلاكية الأخرى التى من هذا القبيل هي الوقود والتسخ والكبريت وورق الكتابة وتسمى بذات الاستعمال الواحد . أما من جهة الاستهلاك فإن الخدمات تماثل السلع ذات الاستعمال الواحد ولكن نلاحظ أنها تختلف من جهة الإنتاج .

أما السلع الأخرى فنقسمها بذات الاستعمال الدائم كالمنازل والأثاث والملابس وجهاز الإذاعة (الراديو) والدراجات والموتوسيكلات فكلها أمثلة لهذا النوع الثانى من السلع . وخواصها العامة هي أنه يمكن استعمالها لمدة طويلة ، فاستعمالها فى يوم لا يمنع من إعادة استعمالها فى اليوم التالى ، وقد تتجاوز المدة التى تستعمل فيها السلع طويلا وقصرا . وربما اعتبر القلم الرصاص كسلعة دائمة الاستعمال رغم أنه لا بد أن يستهلك بعد أشهر من الاستعمال وخلافا لهذا فالآثاث القديم الذى يمكن استعماله إلى أمد طويل مالم تمسه حوادث طالما يعنى به ويحفظ به بعناية .

وفى التفرقة بين السلع ذات الاستعمال الواحد والسلع الدائمة الاستعمال

لا يجب أن نأقن بنوع ثالث من السلع ، فكثيراً ما يعتمد رجال الاقتصاد إلى تقسيم سلع الاستهلاك إلى نوعين سلع مستديمة وأخرى هالكة . وهذان النوعان يشبهان النوعين السابقين الذكر في بعض الوجوه فالسلع المستديمة الاستعمال لا بد أن تكون مستديمة حقاً ولكن ليست كل السلع ذات الاستعمال الواحد هالكة . فالقمح مثلاً يعتبر سلعة دائمة ويمكن تخزينه إلى ما شاء الله دون أن يفسد ما لم يستعمل ، ولكن لا يمكن استعماله بدون استهلاك ، لذلك فهو سلعة ذات استعمال واحد . وهناك سلع ذات استعمال واحد وفي الوقت نفسه تتميز بإمكان استعمالها مدة أطول كلما كولات المحفوظة وغيرها . والقول أنه يمكن تخزينها يعتبر صفة هامة لهذه السلع ، وهي صفة لها نتائجها الاقتصادية الهامة ولكننا في هذا المجال على الأقل يجب أن نؤكد أنها ليست المظهر السائد : وعلى أية حال فالتقسيم الاسمي للسلع الاستهلاكية أنها على نوعين — سلع ذات استعمال واحد وأخرى ذات استعمال متعدد .

والسلع التي يشتريها المستهلك تتضمن هذين النوعين وأكثر السلع ذات الاستعمال الواحد لا بد من الحصول عليها في فترات متجددة ، أسبوع بعد أسبوع أو يوم بعد يوم . فإذا أكلت وجبة شبيهة البارحة فهذا لا يمنع من أنك تريد استعادتها اليوم وكذلك إذا شعرت بحالة الدفق في الليلة الماضية فلا يمنع أن تطلبها وتشتهيها اليوم . ومن جهة أخرى فالسلع ذات الاستعمال المتعدد تستمر فائدتها لمدة طويلة بعد شرائها ، ولذلك لا تحتاج إلى أن تشتري باستمرار ، اللهم إلا إذا ظهرت الحاجة إليها ، أو عندما تتلف من كثرة الاستعمال أو عندما تصبح قديمة بالية . وينتج من ذلك أنه بينما يتم شراء السلع ذات الاستعمال الواحد في أوقات منتظمة فإن شراء السلع الأخرى ذات الاستعمال المتعدد لا يمكن تنظيم وقت شرائها . وهذه مسألة ذات أهمية كبرى فيما يتعلق بعملية الإنتاج . وإذا كانت كل السلع التي يحتاج إليها المستهلكين سلع ذات استعمال واحد فإنه من السهل إعداد النظام الاقتصادي حتى يمكن أن يستمر في أداء مهمته بنفس النشاط السابق . ويصعب تثبيت إنتاج السلع ذات الاستعمال المتعدد لأن الحاجة إلى شيء

مثل هذه السلع ليست منتظمة . ومع ذلك فالسلع ذات الاستعمال المتعدد تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة للمستهلك — فالطعام والدقء وهما من الضروريات اللازمة يعتبران من السلع ذات الاستعمال واحد ، ومع ذلك فهناك بعض السلع ذات الاستعمال المتعدد تعتبر ضرورية في أى مستوى من مستويات المعيشة ولكنها في المستويات العالية تسد الحاجة أكثر من السلع الفاخرة ذات الاستعمال المفرد التى كثيرا ما تأخذ شكل سلع للتسلية . أما السلع الفاخرة ذات الاستعمال المتعدد فتتضمن المنازل الجميلة والملابس الوجيهة والكتب والصور والأدوات الموسيقية والحدائق الغناء وكل الضروريات اللازمة للرفاهية ويلاحظ أن الذين يقتنون هذه الكماليات يسدون حاجاتهم منها بطريقة غير منتظمة تختلف عن طريقة شراء الطعام . ولذلك فمن الصعب ترتيب إنتاجها بطرق لا تسبب اضطرابات اقتصادية . وأصعب مثل لذلك هو شراء البيوت وسنبحثه بأسهاب في مجال آخر .

هـ — ويمكن عمل تفرقة مماثلة بين السلع ذات الاستعمال الواحد والأخرى ذات الاستعمال المتعدد بالنسبة للإنتاجية . فبعض السلع الإنتاجية تستهلك — ولو أن ذلك يعنى أنها مرت إلى المرحلة التالية لإنتاجها — في نفس الوقت الذى تستعمل فيه ، وهناك سلع أخرى يمكن أن تستعمل بالطريقة نفسها لفترات طويلة وفي المثال الذى سبق ذكره نجد أن القمح والدقيق والزيت والكهرباء كانت كلها سلع ذات استعمال واحد أما الجرار والسفينة وفرن الخبز فكانت سلعا ذات استعمال متعدد . وعلى العموم فإن السلع الإنتاجية هى الأدوات التى تستعمل في الصناعة ولو أن المنتجات التى لم يتم صنعها بعد يجب أن تحتسب كأنها سلع ذات استعمال واحد في مرحلة أخرى . والسلع الإنتاجية ذات الاستعمال المتعدد هى أدوات الإنتاج كالآلات والعدد والمنشآت الصناعية بكافة أنواعها . وربما يصعب تثبيت إنتاج هذه السلع عن إنتاج سلع الاستهلاك ذات الاستعمال المتعدد للأسباب نفسها . ولكننا لا نستطيع أن نعالج هذه المسائل الآن .

الفصل الثالث

الاستهلاك والاستثمار

١ - لدينا الآن فكرة عامة عن طرق الإنتاج . ولكننا قبل أن ننتج إلى الحقائق لنفهمها لا بد لنا من سلسلة أخرى من التعريفات . فعمليات الإنتاج والتبادل التي شرحناها ، تمتد إلى ما لا نهاية ، فقد استمرت منذ فجر التاريخ وستظل ماضل الجنس البشري ، وذلك بالرغم من أن هناك عمليات معينة تنتهي كل يوم بانتهاء صناعة السلع الاستهلاكية ويبيعها للمستهلكين ، وفي الغالب نجد أن هذه السلع يتم إنتاجها جنباً إلى جنب مع سلع أخرى (لا تزال سلع الإنتاج ذات الاستعمال المتعدد في العملية الإنتاجية وتستعمل مرة تلو الأخرى) ولذلك كان من الصعب أن نجد عملية تكفي نفسها بنفسها دون الحاجة إلى عوامل خارجية يمكن القول إن العملية انتهت عندها . وقد رأينا أنه من العسير أن نحدد تاريخ بدئها . والموسيلة الوحيدة لتحديد البحث - حتى لا يتناول تاريخ البشر كله دفعة واحدة ، هي أن نختار مدة معينة وأن نوجه اهتمامنا إلى العملية الإنتاجية طوال هذه المدة . والمدة الملائمة عادة هي سنة .

إن إحصاءات الإنتاج التي سبق أن شرحناها في الفصل التمهيدي من هذا الكتاب تشير عادة إلى أوقات سنوية - ولا بد أن تشير إلى وقت ما . إذ ليس من المعقول أن نذكر أن عدد الطائرات المنتجة هو ألف ما لم نذكر الوقت الذي تم فيه هذا الإنتاج . فانتاج ألف طائرة في مدى شهرين لا يختلف نسبه عن إنتاج خمسمائة في شهر واحد . فكل مقاييس الإنتاج لا بد أن تشير إلى وقت معين . وإذا استعملنا تعاريفنا لنطبق هذه المقاييس يجب أن تشير تسمياتنا أيضاً إلى زمن معين .

ولنحصر أفكارنا في العملية الإنتاجية لسنة معينة بالذات - ولتكن سنة ١٩٥٠ - ويجب أن يكون تفكيرنا في الواقع على مدى واسع من الوقت

كما لو كنا نستعرض فيلها سينمايا أمامنا ، ولناخذ المقصود لنقطع به جزءا معيناً من ذلك الفيلم . أو لنقل جدلاً إننا ألقينا ضوءاً على عام معين فقط من الزمن الكلي الذي أنفق في الإنتاج تاركين كل شيء بعد ذلك العام في ظلام دامس . فما هو أثر هذا التحديد على التقسيمات التي سردناها .

٢ — في غضون سنة يقدم المنتجون خدمات متنوعة وينتجون سلعا مختلفة ، بعضها للاستعمال الفردي وبعضها للاستعمال الدائم فضلا عن سلع الإنتاج والاستهلاك . ومعظم السلع ذات الاستعمال الواحد تستهلك في بحر السنة ، أما سلع المستهلكين فليس حاجاتهم كما أن سلع المنتجين ستكون لعمل سلع المستهلكين . ومن الجلي الواضح أن سلع الإنتاج ذات الاستعمال الفردي التي أنتجت واستعملت في مدى العام لا يجب أن تعتبر جزءاً من الإنتاج الكلي للعام . فإذا أدخلنا كل الخبز والدقيق المصنوع منه الخبز لعددنا لمجهود الإنتاجي مرتين . وإذا فعلنا ذلك فليس ثمة ما يمنعنا من إدخال القمح أيضا فضلا عن القمح الموجود في الحقل والقمح الذي يضرب بعد حصده . وإذا سمحنا لأنفسنا أن نعد كلا من سلع الاستهلاك ذات الاستعمال الفردي و سلع الإنتاج ذات الاستعمال الفردي أيضاً فليس هناك ما يمنعنا من أن نقسم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل وأن نكرر عدد الشيء المنتج مراراً - وهذه العملية ستوصلنا إلى نتيجة تعسفية . فيجب والحالة هذه أن نتجنب هذا النوع من التعداد المزدوج .

وسلع الإنتاج ذات الاستعمال الواحد التي تنتج وتستعمل مدى العام لا يجب عدها كأنها داخلة ضمن الإنتاج السنوي . ولكن هل معنى ذلك أن نستبعد كل سلع الإنتاج ؟ قد يتبادر ذلك إلى الذهن لأول وهلة ولكنها ليست الحقيقة ، إذ أن الإنتاج الذي يهنا هو إنتاج سنة ١٩٥٠ . وبعض سلع الإنتاج الدائم التي تمت خلال سنة ١٩٥٠ والتي سنستفيد بها بعد ذلك . ولا بد أن نوجه عناية خاصة إلى تحويل بعض السلع من سنة إلى أخرى .

ففي بدء العام (صباح يوم أول يناير سنة ١٩٥٠) لابد أن يوجد فروع من البضائع تشمل الأنواع الأربعة المتقدمة . ولكن النوع الظاهر فيها هو بلا شك السلع ذات الاستعمال الدائم — وهذه السلع قد تخلفت من العام الماضي وهي في الغالب نتيجة إنتاج ذلك العام وربما في السنين السالفة أيضا . و سلع الاستهلاك ذات الاستعمال الدائم التي تخلفت من العام المنصرم تشمل المساكن التي نساكنها والآثاث الذي نستعمله والملابس التي نلبسها . أما سلع الإنتاج الدائمة فتشمل المصانع والآلات القائمة والسكك الحديدية والسفن وسيارات النقل والأدوات الخ . . . وهي سلع يمكن استعمالها للإنتاج في السنة التالية . و سلع الإنتاج ذات الاستعمال الفردي التي تخلفت تشمل الخامات والسلع التي لم يتم صنعها بعد والتي في طريق الإتمام والسلع التي تم صنعها ولم تباع بعد . أما سلع الاستهلاك ذات الاستعمال الواحد فتشمل المأكولات التي تخزن (بالسكران) على أن بائع التجزئة يعتبر منتجا أيضا وأن المأكولات التي في الحوانيت يجب اعتبارها سلعا إنتاجية .

هذا هو الموقف في بدء العام ، ثم يدور الزمن دورته وتبدأ عجلة الإنتاج في السير ، فالسلع المخزنة قد استعملت ، ثم استبدلت بسلع جديدة من الحوانيت أي أن السلع المنتجة أصبحت سلعا مستهلكة . وفي الوقت نفسه تملأ أركان الحوانيت الخالية بما استورد من سلع جديدة أي أن الخامات الموجودة يوم أول يناير قد تم تشغيلها ، وأصبحت تدريجيا سلعا تامة الصنع ، وفي نفس الوقت نجد من يستعملون سلع المنتجين الآخرين يعدون خامات جديدة ، وعمال آخرون يعدون سلعا ذات الاستعمال المتعدد . وتستمر هذه العملية في سبيل لا ينقطع من سلع الاستهلاك التي يتم استهلاكها و سلع جديدة ذات الاستعمال الواحد تظهر ثم تختفي في عملية الإنتاج .

والسلع الإنتاجية التي يتم صنعها أثناء السنة وتستعمل في إنتاج آخر في بحر السنة ، لانعدها جزءا من الإنتاج الكلي في السنة . بل تدخل تحت السلع المستهلكة وهي معتبرة في الوقت نفسه خامات لهذه السلع الاستهلاكية . وإذا صح لنا أن ننظر إلى مستقبل غير محدد ، أمكننا بهذه الطريقة إدخال كافة سلع الإنتاج

ضمن سلع الاستهلاك . ولكن لا يجب أن ننظر إلى الأمام دون أن يكون هناك نهاية ، إذ أن لكل عام بداية ونهاية . وأن كثير من السلع الاستهلاكية التي تدخل فيها السلع الإنتاجية قد تخص الأعوام القادمة ولا تخص هذا العام ، كما تبقى سلع إنتاجية من العام السابق إلى العام الذي يليه .

وليس هناك أى تعليل لاختلاف مقادير السلع الإنتاجية من سنة لأخرى ، فسلع الإنتاج ذات الاستعمال الواحد التي تخلفت عن عام ١٩٤٩ ستكون في الغالب قد استعملت واستهلكت في إنتاج سنة ١٩٥٠ . وإذا لم تستهلك فستحل محلها سلع جديدة أخرى . ولكن هذه السلع الجديدة قد تكون أقل أو أكثر من كمية السلع المستهلكة ، وبعض السلع الإنتاجية ذات الاستعمال الدائم ستستهلك أو تستنفذ خلال سنة ١٩٥٠ . أما التي لم تستهلك فستكون في يناير سنة ١٩٥١ أقدم عاما عما كانت عليه في يناير سنة ١٩٥٠ . ومعنى ذلك أنها نقصت عاما من حياتها وهذا النقص في السلع ذات الاستعمال المتعدد لا بد أن يكمله إنتاج سلع أخرى ذات استعمال متعدد ، وقد يسد الإنتاج الجديد هذا النقص وقد لا يسد ، فإذا لم يكمل النقص فإن مقدار البضائع التي في حوزة الناس ستكون أقل في نهاية العام عما كانت عليه في أوله . فإذا زاد العرض زادت الكمية في آخر العام كثيراً .

وسوف تظهر طريقة الاستعمال والاستبدال في السلع الاستهلاكية أيضا لأن عام ١٩٥٠ سيرث من أسلافه - من الأعوام السابقة - مقادير من السلع الاستهلاكية (خصوصا السلع ذات الاستعمال الدائم كالمنازل وخلافه) وستسلم مقادير إلى السنوات التالية . ويمكن اختبار مدى نجاح النشاط الإنتاجي خلال العام ، وذلك بمقارنة الكميات المنتجة في آخر السنة بالمقادير المنتجة في أولها .

٣ - يمكن إذن وصف عملية الإنتاج أثناء العام وصفا موجزا كالآتي :
في أول السنة توجد بضائع من كل الأصناف الأربعة التي يصح أن نسميها معدات أولية . وهذه المعدات تنتهى إلى بضائع وبيع بواسطة العمال في غضون السنة ،
(بعض هذه السلع تستهلك في نفس العام الذي أنتجت فيه ^{في الإنتاج} ولا تحسب ضمن إنتاج العام)

والسلع التي تدخل في هذا الباب هي جزء من السلع التي استهلك أثناء العام نفسه وجزء من المعدات الجديدة مضافا إليها المعدات الأولية كنتيجة لإنتاج السنة. والمعدات الموجودة في آخر السنة تصبح المعدات الأولية للعام المقبل لأنها تساوي المعدات الأولية للسنة الأولى مضافا إليها المعدات الجديدة التي أضيفت إليها مع نقص استهلاك المعدات الذي تم في بحر السنة — هذه هي الخطوة التي تتبع في طريقة الإنتاج والتي يجب أن نعيها.

وكل إنتاج السنة يأتي من تضافر العمل والمعدات الأولية، ولذلك فقد أطلق عليها عوامل الإنتاج. وإنتاج السلع إما أن يكون سلعا استهلاكية تستهلك أثناء السنة أو معدات جديدة. ولهذا أمكن وضع مشروعنا على جدول كالآتي:



ولتأثير منتجات السنة على المعدات نجد أن:

$$\begin{aligned}
 & \text{المعدات الأولية لسنة ١٩٥١} = \text{المعدات الأولية لسنة ١٩٥٠} \\
 & + \text{معدات جديدة منتجة في سنة ١٩٥٠} \\
 & - \text{استهلاك المعدات في بحر سنة ١٩٥٠}
 \end{aligned}$$

وللترتيب في هذا الجدول أهمية كبرى بالنسبة للجزء الذي سندرسه من علم الاقتصاد في هذا الكتاب. وكل ما سنقول به بعد ذلك عبارة عن إيضاح وتطبيق للسائل العملية. ومتى وصلنا بالنظرية إلى هذا الحد أمكننا تطبيقها.

٤ — قبل أن ندخل في هذه التطبيقات يجب أن نذكر أن الجدول كما هو غير وافي — لأن (الخدمات) لم تدخل في الحساب — كما فعل آدم سميث — ذلك

لأن آدم سميث نظر إلى طريقة الإنتاج على أنها تظم العامل الذى يشتغل على المعدات الأولية ويصنع منها سلعا استهلاكية ومعدات جديدة . أما الخدمات فلم تبد له ذات موضوع فاستبعدا باعتبار أنها غير منتجة — وهذا ماقررنا عدم الأخذ به — إذ لابد من أن تدخل الخدمات فى الاعتبار . وهذا ميسور إذا ما أدخلنا الخدمات المنتجة فى السنة كجزء من استهلاك السنة واعتبرناها نتيجة للعمل وحده دون استعمال المعدات الأولية (هذا من غير شك ، أدنى إلى الصواب فى أيامنا عما كان عليه فى أيام آدم سميث فقد تحتاج الخدمات إلى مساعدة السلع ذات الاستعمال الدائم من المعدات الأولية إذا أريد إنتاجها فثلاعمال النقل البحرى يؤدون خدمات مباشرة ولكنهم يستهلكون كثيراً من المعدات فى سبيل أدائها) وهذا أحد أوجه التعديل الذى يجب أن يتم .

والتعديل الآخر يخص السلع الاستهلاكية ذات الاستعمال الدائم والتي تدخل ضمن المعدات الأولية وهي حقاً تكون جزءاً هاماً منها . ومثال ذلك المنازل — فالمنازل الموجودة فى أول السنة تستعمل باستمرار طول العام وهي مفيدة جداً — وإستعمال المنزل شئ يدفع عنه أجر لأن كلاً منا يدفع إيجاراً حتى يحصل على حقه فى السكن فى منزل معين كما يدفع للسلع التى يشتريها الرجل أو زوجته من الخوايت وهذه السلع المشتراه من الخوايت جزء من استهلاك السنة . وبما أن غرف المنزل تشتري من المستهلكين بالطريقة ذاتها فمن الأوفق أن نعد استعمال غرف المنزل جزءاً من استهلاك السنة وعليه يجب أن نعد جزءاً من إنتاج السنة . وثمة شئ يجب التحدث عنه إذا امتد بنا الاعتبار إلى السلع المستهلكة ذات الاستعمال الدائم والداخلية فى المعدات الأولية كالسيارات مثلاً ولكننا فى أغلب الحالات نؤجر المنازل لمستأجرها بينما تباع السيارات مرة واحدة ، وعلى ذلك فقد شمل التعديل استعمال المنازل على هذا الأساس . وعلى كل حال فالمنازل مثل هام للسلع الاستهلاكية ذات الاستعمال الدائم . وعليه فيجب تعديل جدولنا بالطريقة الآتية :



أما المنازل الجديدة التي يتم انتاجها في بحر السنة فيجب أن تدخل في المعدات الجديدة .

٥ - وهكذا أصبح جدولنا تاما ولكن قبل أن نستعمله لابد أن ندخل عبارتين جديدتين بدلا من المواد الأولية يستعمل رجال الاقتصاد كلمة « رأس المال » بدلا من المعدات الأساسية . ولفظ الاستثمار بدلا من المعدات الجديدة . فيجب علينا والحالة هذه التعرف على هاتين الكلمتين الهامتين . ولقد تخاشينا أن نتكلم عن رأس المال والاستثمار لأن هذه أمثلة ظاهرة للطريقة التي استعمل بها رجال الاقتصاد الكلمات المستعملة من رجال الأعمال وأعطوها معاني جديدة . وهذه المعاني في ظاهر الأمر ليست كاللغة التي يقصدها رجال الأعمال . وهناك صلة بين معنى « رأس المال » و« الاستثمار » في الاقتصاد وفي معناها في مجال الأعمال . ويجب أن نوضح هذه الصلة ولا يهملنا الآن سوى المعاني الاقتصادية .

وفي علم الاقتصاد يشمل رأس مال المجتمع البضائع على جميع أنواعها التي يملكها هذا المجتمع (أما يملكها أفراد من هذا المجتمع أو مجموعة من هذه الأفراد كالحكومات) في وقت معين من الزمن . لذلك فإن معداتنا الأولية هي رأس المال الذي يملكه مجتمعنا في أول يناير . وفي علم الاقتصاد يعتبر الاستثمار زيادة في رأس المال ، وعلى ذلك فإن خلق معداتنا الجديدة هو الاستثمار .

وعوامل الإنتاج في الاصطلاح الاقتصادي هي العمل ورأس المال (١). أما السلع والخدمات التي تنتجها عوامل الإنتاج التي يستهلك جزء منها في بحر السنة فتسمى (الاستهلاك) وعندما يستعمل جزء منها لزيادة رأس المال فيطلق عليه (استثمار). ولكي نتيج هذه السلع والخدمات فلا بد أن يستهلك جزء من رأس المال الذي نملكه في أول السنة. (إنقاص رأس المال). والاضافة السككية الى رأس المال في بحر السنة هو الإنتاج السككي للاضافات التي ضمت إلى رأس المال إذا استبعد من ذلك الانقاص في رأس المال. وهذه الاضافة السككية الى رأس المال تسمى الاستثمار ^{الصافي} الخالص. فلاستهلاك زائدا الاستثمار الخالص ^{الصافي} يساوي الانتاج الخالص ^{الصافي}.

وسنعمد على التعاريف الواردة في الفقرة الأخيرة بعد ذلك، لأن البرنامج الذي نحن بصدده يدخل في هذه التعاريف. وفي الجزئين التاليين في هذا الكتاب سندرس عوامل الإنتاج — العمل ورأس المال. وفي الجزء الأخير سندرس الإنتاج النهائي للطريقة الاقتصادية وسناقش كيف تقاس ونبحث بعض أسباب الاختلاف في حجمها كما سندرس كيفية تقسيمها بين أناس مختلفين، وكيف أصبح البعض أغنياء والبعض فقراء. كل أولئك هي تطورات للترتيبات الأساسية التي سردناها.

والآن سننتقل لمناقشة فكرة العمل، كأحد عوامل الإنتاج. وأول مشكلة يجب أن يتناولها الفحص في هذا الموضوع هي مشكلة السكان، إذ ليس كل سكان دولة منتجين، وإن كان مجموع سكان الدولة يحدد عدد العمال الذين يمكن إشراكهم في عملية الإنتاج.

(١) أما الأرض التي اعتبرها رجال الاقتصاد في القرن التاسع عشر كعامل ثالث في الانتاج فتدخل هنا ضمن رأس المال.

الجزء الثانى

عوامل الإنتاج — العمل

الفصل الرابع

مشكلة السكان وتاريخها

١ — سنبدأ باستعراض بعض الأرقام — والجدول التالى يبين — بأرقام مقربة — سكان بعض البلاد فى مراحل مختلفة من التاريخ الحديث . وحيث أنه لم يبدأ عمل تعداد دقيق فى الولايات المتحدة إلا فى عام ١٧٩٠ وفى بريطانيا حتى عام ١٨٠١ وفى بلاد أخرى فى تواريخ مختلفة من القرن التاسع عشر فمن البديهي أن تكون أرقام عام ١٦٥٠ تخمينات (ولو أنها تخمينات حذرة) (١) . وحتى بعض أرقام عامى ١٨٠٠ و ١٨٥٠ لا تفضلها كثيرا . ولكن إذا كان العمودان الأخيران هما الموثوق بدقة أرقامهما فقط فإن هذا لا يعنى أن أى جزء من الجدول يحتوى على خطأ كبير . وقد حدثت بدون شك تغيرات مهمة فى الجدول خلال هذه المدة بطولها ، وقد أخذ فى الحسبان أكثر هذه التغيرات أهمية (٢) .

(١) أخذت هذه التقديرات من كتاب (القرن السابع عشر) تأليف ج.ن. كلارك — الفصل الثامن .

(٢) وعلى هذا تضمنت فرنسا دائما الألزاس واللورين ، وإيرلندة تضمنت إيرلندة الشمالية بينما ألمانيا فى سنة ١٩٥٠ تضمنت ألمانيا الشرقية والغربية معا .

جدول رقم ١
السكان (بالمليون)

١٩٥٠	١٩٠٠	١٨٥٠	١٨٠٠	١٦٥٠	
٤٩	٢٧	٢١	١٠	٦	بريطانيا
٤١	٤١	٣٥	٢٧	١٦	فرنسا
٧٠	٥٤	٣٥	٢٠	١٤	المانيا
٤٦	٢٣	٢٤	١٧	١٣	ايطاليا
١٥١	٧٥	٣٢	٥	—	الولايات المتحدة الأمريكية
٤ $\frac{1}{3}$	٤ $\frac{1}{3}$	٦ $\frac{1}{3}$	٥	١	ايرلنده

وعند مناقشة جدول من هذا النوع ، نجد أن الأرقام في حد ذاتها لا تستدعي الاهتمام ، بل المهم هو مقارنة أى رقم بالآخر (وهذا هو سبب الاكتفاء هنا بالأرقام المقربة حيث تسهل المقارنة ، فالتفاصيل تسترعى النظر بدون إضافة أى شىء من الأهمية) . ويمكن إجراء نوعين من المقارنة على الأقل من الجدول الذى أمامنا ، فبالنظر إلى الأعمدة رأسياً يمكن مقارنة سكان الأمم المختلفة في نفس التاريخ . على أن الفائدة الأساسية في هذا الإجراء فائدة سياسية ، فعظمة فرنسا تحت حكم لويس الرابع عشر ونابليون تنعكس في ارتفاع تعداد السكان النسبي في فرنسا كما يظهر في العمودين الدالين على سنتي ١٦٥٠ — ١٨٠٠ ، كما أن قوة المانيا ونفوذ الولايات المتحدة في العصر الحديث تشير إليهما أعمدة سنتي ١٩٠٠ — ١٩٥٠ . والقوة الحربية ليست دائماً نتيجة لتعداد السكان ، ومع ذلك فالسكان عامل مهم فيها .

ومن الوجهة الاقتصادية نجد أن دراسة الخطوط الأفقية من الجدول لها فائدة تعليمية أكبر . فكل واحدة من الأمم الموجودة بالجدول (باستثناء إيرلندة التي أدرجت لمجرد أنها حالة شاذة) ترينا ازديادا في السكان خلال الفترة بطولها — وهي في الغالب تدل على ازدياد ضخم — وأن نمو السكان الذي حدث في أوروبا وأمريكا خلال الثلاثة القرون الأخيرة من أعجب حوادث التاريخ ، بل ونستطيع أن نجزم بأن شيئا مماثلا لم يحدث قبل ذلك . ولو أننا أنعمنا النظر في الجدول بتعمق لظهر لنا أن تقدم هذه الزيادة لم يكن سهلا منظما بأى شكل ، فهي أسرع في بعض الأوقات والمناطق عنها في الأوقات والمناطق الأخرى . وأنه لمن المفيد أن تدرس هذه التغيرات بالتفصيل .

وقد يلوح لأول وهلة أن أيسر وسيلة لمقارنة نسبة الزيادة في المراحل المختلفة هي استخراج النسب التي نما بها سكان الأمم المختلفة بين السنوات ١٦٥٠ ، ١٨٠٠ وبين ١٨٠٠ ، ١٨٥٠ . وهكذا . غير أن الفترات بين كل التواريخ التي سردناها مختلفة الأطوال ولذلك فهذه النسب أقل في دلالتها مما نبغيه . فيحسن إذن أن نحسب متوسط نسبة الزيادة في كل فترة من هذه الفترات على حدة . أى النسبة السنوية للزيادة التي إذا استمرت طوال الفترة انتجت الزيادة الواقعية للسكان التي حدثت فعلا . ونظرا لفضالة النسب السنوية للزيادة (أكثرها يقل عن واحد في المائة) فن الأنسب التعبير عنها كنسب ألفية عنها كنسب مئوية (١)

(١) لكي نستخرج النسبة السنوية التي تصل بالسكان من ٦ ملايين إلى ١٠ ملايين في ١٥٠

سنة ، يجب أن نحل المعادلة $(1 + \frac{x}{100})^{150} = \frac{10}{6}$ باستخراج لوغار يتم من كل

طرفي المعادلة فننتج النسبة المطلوبة على الفور .

جدول رقم ٢

متوسط نسب زيادة السكان (في الألف) في السنة

١٩٥٠ — ١٩٠٠	١٩٠٠ — ١٨٥٠	١٨٥٠ — ١٨٠٠	١٨٠٠ — ١٦٥٠	
٦	١١	١٤	٣	بريطانيا
صفر	٣	٥	٣	فرنسا
٥	٩	١١	٢	ألمانيا
٨	٦	٧	٢	إيطاليا
١٥	٢٤	٣١	—	الولايات المتحدة الأمريكية
١ —	٦ — ١	٥	٩	إيرلندا

وأول ما يسترعى النظر في هذا الجدول هي النسبة الفائقة السرعة التي تضخمت بها سكان جميع الدول خلال الفترة ١٨٠٠ — ١٨٥٠ ، فحتى نسبة الزيادة في فرنسا التي كانت ضئيلة دائما في الغالب — زادت بسرعة أكثر من المألوف خلال النصف قرن الحالي .

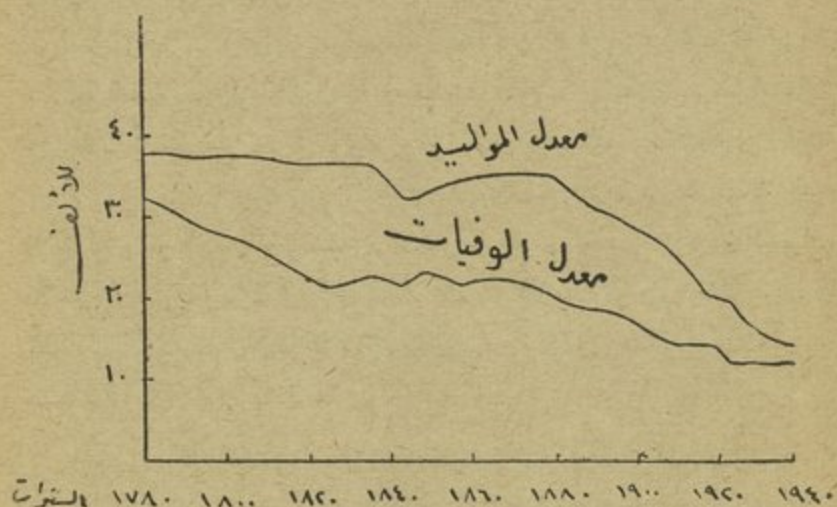
أما حالة إيرلندا الشاذة فقد استمر سكانها في النمو بنسبة ٩ في الألف لغاية سنة ١٨٤٠ ، ولكنها بدأت في الهبوط بين ١٨٤٠ إلى ١٨٥٠ نتيجة لمجاعة البطاطس . والشعور العام الذي يحس به المرء من الجدول بوجه عام هو أن تاريخ السكان خلال القرنين الأخيرين قد مر بظاهرتين متباينتين ، لإسراع شديد في نسبة نمو السكان في فترة ثم توقف يزداد أو يقل في فترة أخرى ، وتتطلب هاتان الظاهرتان شرحا مفصلا .

والتغيير في عدد السكان يتم بأحدى طريقتين : بالنمو الطبيعي أو بالهبوط الطبيعي (ازدياد المواليد عن الوفيات أو العكس) ثم الهجرة ، والأرقام الموجودة بجدولنا تأثرت بالهجرة لدرجة ملحوظة ولكنها ليست إلى الدرجة التي تحدث تغييرا في الموقف العام . فسكان الولايات المتحدة ازدادوا بشكل كبير نتيجة

للهجرة ، الكبيرة التي حدثت في القرن التاسع عشر بعد سنة ١٨٥٠ ، ولهذا فقد كانت النسبة الضخمة لنمو الشعب الأمريكي خلال السنوات الأولى للقرن التاسع عشر (٣١ في الألف في السنة) في الغالب نتيجة للزيادة الطبيعية . وكل ما قام به المهاجرون أنهم منعوا الزيادة من الإبطاء وهو ما كان سيحدث قطعاً بدونهم . وكانت الهجرة سبباً هاماً لهبوط تعداد إيرلندا وإن لم تكن كل أسباب هذا الهبوط . والاختلاف الهام في أرقامنا هذه هو حالة إيطاليا ، فقد كانت الهجرة من إيطاليا كبيرة على الأخص خلال الفترة ١٨٨٠ — ١٩١٩ ، ولهذا كانت نسبة نمو السكان فيها — وهي التي نشاهدها في العمودين الأخيرين من جدولنا — أقل من النمو الطبيعي . ولو كان لدينا إحصاءات للشعب الإيطالي — سواء المقيم في إيطاليا أم خارجها — فن المحتمل أن تكون نسب النمو في الفترات المختلفة ٢ ، ٧ ، ٨ ، ١١ بدلاً من ٢ ، ٧ ، ٦ ، ٨ كما في جدولنا . فقد مالت النسبة الإيطالية للنمو الطبيعي إلى الصعود الكبير في القرن العشرين ، إلا أن السنوات الأخيرة من تاريخ إيطاليا السكاني بدأت تظهر لنا علامات توحى باحتمال مرورها بالظاهرة الثانية . ولنأخذ الظاهرتين بالترتيب ونبحث (١) لماذا ازدادت سرعة نسبة نمو السكان (٢) ولماذا تبطأت .

٢ — إن النمو الطبيعي للسكان عبارة عن زيادة المواليد عن الوفيات ، وبالتالي فإن النمو الطبيعي (أى نسبة النمو في الجدول رقم ٢ بعد تعديله لتضم حالات الهجرة) يعادل الفرق بين نسبة المواليد (عدد المواليد في السنة لكل ألف من السكان) ونسبة الوفيات (عدد الوفيات في السنة لكل ألف من السكان) وعلى هذا فإن النسبة العالية للزيادة الطبيعية لا بد وأن تكون نتيجة هوة واسعة بين نسبة المواليد ونسبة الوفيات . إلا أن الهوة قد تتسع أما لعلو نسبة المواليد علواً خاصاً ، أو لإنخفاض نسبة الوفيات انخفاضاً ملحوظاً ، فنسبة زيادة ١٠ في الألف قد تكون نتيجة نسبة مواليد ٣٥ ونسبة وفيات ٢٥ ، أو نتيجة نسبة مواليد ٢٥ ونسبة وفيات ١٥ . ومن المحتمل (رغم أننا لا نستطيع الجزم بهذا) أن ثبات عدد السكان الذي كان القاعدة العامة قبل سنة

١٧٥٠ كان نتيجة لمزيج من نسبة عالية للمواليد مع نسبة عالية للوفيات . وكانت كلاًهما حوالي ٣٠ في الألف بفرق ضئيل بينهما . أما العام الأساسى الذى قلقل هذا التوازن فهو الانخفاض الملحوظ فى نسبة الوفيات ويرجع - (بدون أدنى شك) الى التحسينات فى الصحة العامة وفى المهارة الطبية التى بدأت تظهر بشكل فعال فى شمال أوروبا فى أواسط القرن الثامن عشر ، ولكن هذه الظاهرة لم تكن لها وجود يذكر فى الدول المتأخرة اقتصادياً لمدة طويلة بعد سنة ١٨٠٠ .



والرسم البياني رقم ١ يوضح لنا نسب المواليد والوفيات فى إنجلترا وويلز . فى سنة ١٧٨٠ (وهو أقدم تاريخ يمكن الرجوع إليه مع الركون الى دقة التقديرات) كانت نسبة الوفيات الانجليز تهبط فعلاً بسرعة كبيرة ، هذا وإن كان هنالك من الأسباب المعقولة ما يجعلنا نفترض أن هذا الانخفاض كان قد بدأ بضعة سنوات قبل ذلك . وقد استمر الهبوط لغاية سنة ١٨٢٠ حيث توقف لمدة ما (وبهذا تأثر الظروف الصحية السيئة فى المدن الصناعية الحديثة) ولكن الهبوط عاد ثانية بعد سنة ١٨٧٠ ، فانخفضت نتيجة لذلك نسبة الوفيات من ٣٠ فى الألف فى عام ١٧٨٠ الى حوالى ١٢ فى الألف الآن .

فارتفعت نسبة نمو السكان (الظاهرة الأولى) كان إذن نتيجة أساسية لانخفاض في نسبة الوفيات ، أما الانخفاض في الظاهرة الثانية فكان بدون شك نتيجة هبوط (بل هو هبوط فجائي) في نسبة المواليد . وكما يظهر من الرسم البياني تحولت نسبة المواليد نهائياً الى الهبوط بعد سنة ١٨٨٠ وفي خلال ٦٠ سنة انخفضت من ٣٥ الى ١٥ في الألف . أما نسبة المواليد الألمانية فلم تتحول عن متوسط الـ ٣٥ إلا بعد سنة ١٩٠٠ ولكنها ، عندما مالت للهبوط كان هبوطها ذريعاً حتى بلغت حوالي سنة ١٩٣٠ الى ٢٠ . ووصلت الآن (١٩٥٠) الى نفس النسبة الإنجليزية تقريباً . ونسبة المواليد الإيطالية هي أيضاً في انخفاض منذ سنة ١٩٢٢ . وفي الواقع أن الميل للهبوط في نسبة المواليد هو ميل واسع الانتشار في العصر الذي نعيش فيه الآن ؛ وهو أحد الظواهر الاقتصادية الهامة للقرن العشرين .

على أن كثيراً من الدول بدأت تنتعش نسبة زيادة المواليد فيها حوالي سنة ١٩٤٠^(١) وما حدث في حالة إنجلترا واضح من الرسم البياني . وقد كان هذا الانتعاش محل تعليقات شتى - وإنما يجب أن لا نغالي في أهميته ذلك لأن سببه الأساسي واضح جداً إذ أن معدل سن الزواج انخفض ، وهذا الإجراء كفيل بزيادة عدد المواليد أثناء حدوثه ، ولكن هذا الانخفاض لا يمكن أن يستمر بصفة مستديمة ؛ وعندما ينتهي الانخفاض وتعود سن الزواج سيرتها السابقة يعود عدد المواليد إلى الهبوط . وأن نسب المواليد المنخفضة في سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ (١٦٩٠١٧) التي لا تظهر في الرسم البياني تدل على أن هذا الهبوط قد حدث فعلاً . ولا يمكن أن يعكس الوضع بشكل حقيقي إلا ارتفاع في عدد أفراد العائلات . وهناك ما يوحي بأن هذا يحدث فعلاً ، وإن كان بشكل ضئيل للغاية الآن .

(١) من الغريب أن يزداد عدد السكان في إنجلترا في الفترة ما بين سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٥ والحرب العالمية الثانية قائمة - وقد ازداد العدد بوضوح بعد ذلك نتيجة للخدمات الصحية والاجتماعية والاعانات المادية التي كانت تهج للأسر الكثيرة العدد . (المترجم)

٣ — ما هي إذن أسباب ذلك الهبوط الكبير في نسب المواليد ؟ بالرغم من كل الأبحاث التي عملت عن هذا الموضوع لم نصل إلى نتيجة حاسمة ، والتعليل الذي يعطى في أغلب الأحيان هو الميل إلى تطبيق تحديد المواليد أو تحديد النسل . إلا أنه بالرغم من أن التحسينات في طرق تحديد النسل قد توضح للناس كيف يمكنهم أن يحددوا عدد عائلاتهم بدون صعوبة كبيرة ، فإنها لا تشرح لماذا يجب أن يرغبوا في هذا التحديد بهذا الشكل الجنوني . (فضلا عن أنه في كثير من بلاد القارة الأوروبية حيث حدث نفس الهبوط في نسبة المواليد ، يلاحظ أن الوسائل المستعملة ، ليست غالبا وسائل لتحديد النسل ولكنها لمنع الحمل ، والأخيرة وسيلة كريهة خطيرة على الصحة ، وغالبا ما تكون غير قانونية ، كما أنها منافية دائما للأخلاق . ولهذا فإن الرغبة في تحديد العائلة لا بد وأن تكون قوية جداً فعلا لدى الناس ليتبعوا هذه الوسائل) . وما ينبغي شرحه هو الدافع — أو الدوافع التي قادت إلى هذا الاتجاه العام نحو تحديد العائلة ؛ وليس هذا بطبيعة الحال مما تسهل معرفته .

على أنه من الممكن الفاء بعض الضوء على الموضوع إذا أرجعنا النظر إلى الوراثة للفترة قبل سنة ١٨٧٠ حين لم يكن لتحديد النسل أهمية كبرى كما هو اليوم . ولكن رغم ذلك نجد تغيرات ملحوظة في نسب المواليد . وكما يظهر من الرسم البياني السابق كانت نسبة المواليد في إنجلترا تصل إلى ٣٥ وربما أكثر طوال الفترة من ١٧٨٠ إلى ١٨٧٠ (ما عدا انحراف ملحوظ حوالى سنة ١٨٤٠) . وهذه بلا شك نسبة واضحة الارتفاع ، وإن وقعت في أمريكا الشمالية نسب أعلى منها وصلت في ارتفاعها إلى ٥٠ في الألف . ومن ناحية أخرى لم تزد نسبة المواليد في فرنسا كثيرا عن ٢٥ خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر . وهذه التغيرات كافية لإحداث اختلاف واسع في نسبة تزايد السكان . فكيف يمكن تفسيرها ؟

الواقع أن نظام ملكية الأراضي المنخفضة نسبيا في فرنسا في القرن التاسع عشر مرتبط كل الارتباط بهذه النسبة المنخفضة . فالسكان إن كانوا من فئة الفلاحين

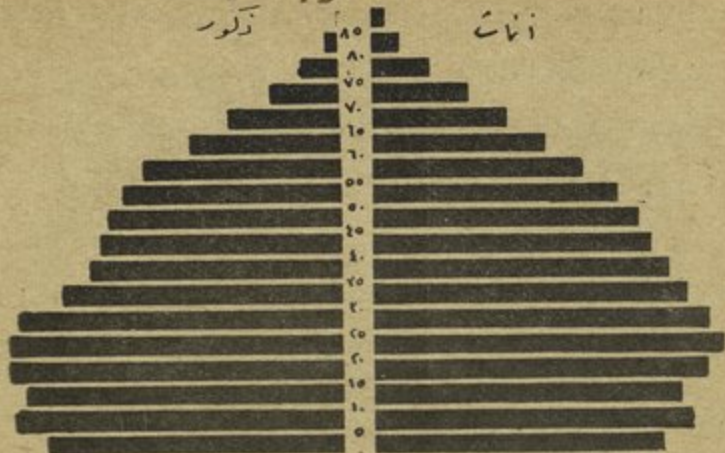
التي تملك مزارعها الخاصة لهم ميل قوى نحو تحديد عدد أفراد عائلاتها ، إذ أن مجال العمل خارج الزراعة محدود ، ولا يمكن إيجاد هذا المجال للأطفال الصغار إلا بتقسيم ملكيات العائلة — أى على حساب الكبار — وهنا يبدو الفرق الشاسع بين هذه الحالة وبين ما كان يحدث في الدنيا الجديدة في نفس الوقت . فقد أمكن للشعب الأمريكي أن يتكاثر بسرعة كما حدث في الفترة بين عامى ١٨٠٠ و ١٨٤٠ لأن الآباء لم تكن تشغلهم مسئولية إيجاد أعمال لأطفالهم ، لأن هذه الأعمال معدة طبيعياً فعلاً بوجود الأراضى البكر الشاسعة حتى كان يقال لمن لا يجد عملاً « انجه غرباً » حيث يتوفر العمل وتوجد الأراضى فلم يكن هناك — إذن — ما يوقف تزايد عدد السكان .

وقد هيأت الثورة الصناعية في إنجلترا نوعاً من هذه الفرص بطريقة رجعية فقد أصبح الأطفال يكسبون عيشهم في سن مبكرة وعلى ذلك لم يجد الآباء صعوبات تذكر للتأكد من أن أبنائهم يستطيعون تدبير معاشهم واحتمال أعباء الحياة بنفس الطريقة التي أتاحت للآباء ومع كل فإن هذه الاحتمالات غالباً ما تكون نافذة من جميع الوجوه . إلا أنه ما كاد مستوى المعيشة (وخاصة مستويات التعليم) يتحسن ويرتقى حتى ازدادت مسئوليات تكوين أسرة بشكل جدى ملحوظ . وأغلب الظن أن أول هبوط كبير في نسبة المواليد الانجليزية كان معاصراً لقوانين المصانع قديماً التي حددت استخدام الأطفال في الصناعة ، أما الهبوط الأخير — والأكثر ثباتاً — فقد جاء عقب تقرير التعليم الاجبارى . وليس من المستغرب — وإن كنا لانملك اثبات أية علاقة بين هذا وذاك — أن اللعب الإضافى على الآباء نابع عن اضطرابهم لإعالة أطفالهم حتى سن الرابعة عشرة دون حصولهم على ما يقابل ذلك حتى عن طريق المعاونة في أعمال المنزل . وكان لهذا تأثير كبير في انخفاض نسبة المواليد . نعم كان التعليم الأولى بالمجان في حد ذاته ، إلا إذا نشأهم آباؤهم تنشئة جيدة ، وهذا يتطلب نفقات تزيد أو تقل تبعاً لمستويات المعيشة .

العرب بالسيف

زكور

نساء

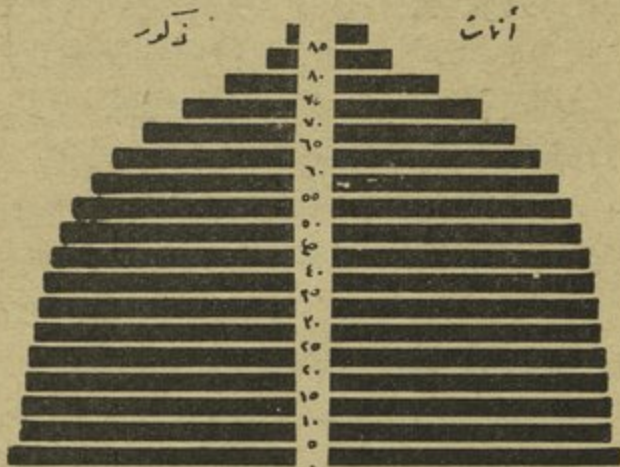


رسم بياني رقم ١

لا تزال أسباب انخفاض نسبة المواليد رغم ذلك محوطة بكثير من الغموض ، إلا أن التفسير السابق هو على الأقل أحد التفسيرات المحتملة ، كما أنه تفسير ذو دلالة ، فهو يعني أن كمية السكان قد هددت في سبيل تحسين نوعهم . وهذا محتمل حدوثه فيما يتعلق بالشؤون الانسانية وخاصة في المسائل الاقتصادية ، فالتقدم في أية ناحية يصحبه تأخر في ناحية أخرى . ولا يعني هذا أنه من المستحيل تماماً تحقيق تقدم عام حقيقى ، فالطريق المعوج يمكن عادة تقويمه فيما بعد . وبالتأكيـد سيحتاج الأمر في حالتنا هذه إلى تقويم الطريق ، فهبوط نسبة المواليد قد أصبح مشكلة اجتماعية من الطراز الأول - وقد أصبح من المتيسر بالفعل أن نتنبأ ببعض المضاعب التي ستواجهنا حتما نتيجة لذلك .

٤ - من المتيسر جداً أن نضع تقديرات مضبوطة معقولة للمستقبل فيما يختص بشؤون السكان أكثر من أغلب الشؤون الانسانية الأخرى . وذلك بفضل الحقيقة البسيطة الواقعة ، وهى أن كل هؤلاء الناس الذين ستزيد أعمارهم عن ٢٠ سنة بعد مضي هذه المدة هم أحياء الآن وموجودون فعلاً ؛ وهكذا (مع اغفال المهاجرة) يمكننا وضع حد أقصى للسكان البالغين في أية دولة بعد عشرين سنة

بثقة تامة . وعلى أساس هذه الحقيقة المعروفة يمكننا استنتاج الكثير عن مستقبل السكان مع بعض التأكد ، وهكذا ، وان كنا لا نستطيع التنبؤ بعدد الأطفال الذين سيولدون خلال العشرين سنة ؛ إلا أننا نعرف بالفعل عدد الاناث — الذين يعيشون اليوم — المعرضات للوفاة بمرحلة سن الحمل خلال العشرين السنة القادمة ، وهذا بالطبع له علاقة وثيقة بعدد المواليد .



رسم بياني رقم ٢

ولتقدير مستقبل السكان في إنجلترا لا يجب أن نكتفي بأن نمد منحنيات نسب المواليد ونسب الوفيات في نفس الاتجاهات التي تقدمت بها لغاية عام ١٩٤٠ (الرسم البياني رقم ١) ثم نلاحظ أن هنالك خطراً من تقاطعها إذا بلغ تفرطح خط نسبة المواليد حداً كبيراً ، بل يمكننا أن نعمل أفضل من ذلك بكثير إذا استفدنا من المعلومات الإضافية التي لدينا بخصوص توزيع الأعمار بين السكان الحاليين .

ويمكن تقسيم سكان أي دولة في أي تاريخ إلى مجموعات بالنسبة لأعمارهم ، وبذلك نعرف عدد من هم في سن العاشرة ، والحادية عشرة . . . وهكذا . وفي شعب ساكن تماماً بدون هجرة ، ثابت في عدد المواليد في السبعين سنة السابقة ،

تتكون مجموعات الأعمار في سلسلة متناقصة ، تقل فيها كل مجموعة في عددها عن المجموعة السابقة لها (وذلك لأن عدداً معيناً من الناس يموت في كل سنة) .
والرسم البياني رقم ٢ يمثل حالة توزيع الأعمار في شعب ساكن من هذا النوع والآن ، إذا بدأ هذا الشعب في الزيادة نتيجة لازدياد المواليد عن العادة ، فإن الأجيال الجديدة التي ستضاف إلى مجموعات الأعمار الصغيرة ستكون أكثر عدداً من الأجيال القديمة التي كانت موجودة حين ولد هؤلاء ، وتبعاً لذلك ستبدأ خلية النحل تتضخم عند القاع ؛ وسيزيد طول الشرائط السفلى بالنسبة لغيرها . وبمرور الزمن سينتقل هذا التضخم إلى أعلى . إلا أنه إذا استمر عدد المواليد في الزيادة ، فسوف يستمر عدد مجموعات الأعمار الصغيرة في الارتفاع بدون تناسب مع مجموعات الأعمار الكبيرة . وهكذا سيكون انحدار خلية النحل مفرطاً بمقارنته بحالة السكون ، وستصبح خلية النحل أقرب ما يكون في شكلها للهرم المنتظم .

والرسم البياني رقم ٣ يرينا توزيع الأعمار الحقيقي لسكان إنجلترا في عام ١٩٥٠ . ويظهر منه جلياً هذا التفرطح ، في مجموعات الأعمار العليا لأنها لا تزال تعكس تكاثر السكان السريع خلال القرن التاسع عشر . غير أن هبوط نسبة المواليد قد خفض فعلاً عدد القادمين إلى كثير من مجموعات الأعمار الصغرى ؛ بالرغم من أن أدنى مجموعة أعمار لا تزال تحاكي كمية المشاهد في حالة شعب ساكن من نفس الحجم الكلي (إلا أننا قد رأينا من الأسباب ما يجعلنا نرجح أن هذا لا يمثل أكثر من حدث طارئ غير ذي أهمية) ومن هذا نرى أن توزيع الأعمار في إنجلترا بعيد جداً عن تمثيل خلية النحل أو الهرم ، بل له انبعاجان ، أحدهما يمثله من هم أعلى من سن الخامسة والثلاثين ، والآخر يمثله الأطفال الذين يقلون عن العاشرة .

وبمرور الزمن ستتحرك هذه الانبعاجات إلى أعلى وسيكون لهذا تيجتان هامتان : فأولاً سوف يؤدي الانبعاج الأعلى إلى ارتفاع نسبة الوفيات - فالأشخاص الذين كانوا يموتون بسرعة (نتيجة لأسباب طبيعية) خلال الجيل

١٩٤٠-١٩٥٠م أولئك الذين تعدوا سن الخامسة والستين في هذا الوقت أى - بمعنى آخر - أولئك الذين ولدوا قبل عام ١٨٨٠ . أما الذين سيعدون الخامسة والستين في سنة ١٩٦٠ فهم أولئك الذين ولدوا قبل سنة ١٩٠٠ ، ولما كان عدد المواليد ما زال في صعود لغاية حوالى عام ١٩٠٠ فمن المتوقع وجود الكثيرين من هؤلاء في هذه المرحلة . وأيا كانت التحسينات التى طرأت على علم الطب ، فسوف تستمر نسبة الوفيات فى الارتفاع عندما يصل انبعاث الرسم البياني إلى سن الحصاد .

والنتيجة الثانية - وهى ذات أهمية فائقة - أن هنالك تأثيرا على نسبة المواليد ، فعدد المواليد فى أى جيل يعتمد على عدد الأمهات القادرات على الحمل الأحياء فى ذلك الوقت ، وعلى متوسط عدد المواليد من كل أم قادرة . وبالتالي ، حتى إذا استمر العدد العادى للعائلة كما هو سهبط عدد المواليد إذا تضاءل عدد الأمهات القادرات على الحمل ، كما سيحدث حتما لمدة ما فى المستقبل كنتيجة لمعدل المواليد المنخفض بين سنتي ١٩١٥ و ١٩٤٠ . وقد كان عدد النساء فى إنجلترا وويلز اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٤٠ سنة ٦٧ مليون فى عام ١٩٣٠ و ٦٨ مليون فى سنة ١٩٤٠ ، وفى سنة ١٩٥٠ كان ٦٤ مليون فقط ، وسوف يهبط إلى أقل من ٦ ملايين حوالى عام ١٩٦٥ ، غير أنه لابد من حدوث بعض الانتعاش بعد ذلك وإن عز أن يصل إلى المستوى الحالى .

ومن الواضح أن توزيع الأعمار بين سكان إنجلترا فى حالة تقلقل كبيرة . وإذا لم يثبت الانتعاش فى نسبة المواليد الذى حدث خلال الجيل السابق لأنه أكثر استمرارا مما يبدو اليوم فإن مجرد مرور الزمن سيقودهم حتما إلى هبوط فى العدد الإجمالى للسكان . فمع نظام العائلة الصغيرة ، الذى ساد وانتشر فى القرن الحالى سوف لا يعود سيرته الأولى مع طول الزمن ، ومن الواضح أن العائلة العادية إذا استمرت مكونة من طفلين فقط (وهو الوضع الحالى الآن) فلا بد وأن يتناقص السكان تبعاً لذلك ؛ لأن الطفلين سوف يحلان محل أبويهما فقط ، وسوف لا يوجد من يحل محل أولئك الذين لا يتزوجون ، أو يفشلون

في إنجاب ذرية لسبب أو لآخر . فلكي نمنع عدد السكان من الهبوط يجب أن تسود العائلات ذات الثلاثة أو الأربعة الاطفال . وقد يكون من العسير تحقيق ذلك الا اذا اعتبرنا العائلات الانجليزية الحديثة المكونة من خمسة أو ستة أطفال مسألة عادية .

وعندما يتحول المجتمع إلى هذه العائلات الكبيرة العدد فسوف يتوقف السكان عن الهبوط إن لم يكن في الحال فبعد فترة ما . ولكن إذا أريد الاحتفاظ بمجموع السكان في مستوى قريب من رقمه الحالي فإن تغيير عدد أفراد العائلة يجب أن يحدث في وقت قريب جداً ، كما ان مجموع السكان الحالي يمكن الاحتفاظ به إلى أمد بعيد اذا بدأ التغيير الآن ، مع استمراره ونشره في العشرين أو الثلاثين سنة القادمة . وربما بدأ هذا التغيير فعلاً اليوم ، ولو أن التغييرات في نسبة المواليد التي حدثت فعلاً (كما رأينا) ليست مما يمكن الاعتماد عليه كثيراً ، وإن كان لا حاجة بنا من أن نأخذ الموضوع بهذه النظرة المطلقة كما كانت العادة في سنة ١٩٣٠ ، والأدلة الموجودة ترجح صعوبة إستقرار عدد سكان بريطانيا — في الوقت الحاضر — اللهم إلا على مستوى أقل عن مستواه الحالي (١) .

هل يترتب على ذلك نتيجة سيئة ؟ سنحتفظ بالإجابة على هذا السؤال للفصل التالي .

(١) ينجل القاريء على تقرير لجنة السكان The Royal Commission on Population في سنة ١٩٤٩ للعزید من مناقشة المواضيع المعالجة في هذا الفصل .

الفصل الخامس

اقتصاديات السكان

١ — هناك فترتان في تاريخ الفكر الاقتصادي اهتم خلالها الاقتصاديون اهتماما بالغاً بمشكلة السكان — الفترة الأولى في أوائل القرن التاسع عشر عندما ازداد عدد السكان زيادة شاذة سريعة — أما الفترة الثانية لحديثة العهد ، حين بلغت معظم الدول العربية الحد الأعلى من زيادة السكان ، وكاد صر يظهر في أنحاء تلك الدول ميل ملحوظ للهبوط في عدد السكان .

ونعتقد أن « مالتس » هو الذي بدأ المناقشات الأولى في مسائل السكان ، وذلك عندما نشر بحثه المشهور عن السكان في سنة ١٧٩٨ والذي أوضح فيه بجلاء خطورة ازدياد عدد السكان دون وجود موانع توقف أو تمنع تلك الزيادة .

على أنه من المسلم به الآن أن هناك خطورة اقتصادية في كل من الزيادة والنقص في عدد السكان ، وقد كانت هذه الحقيقة معروفة منذ زمن بعيد ، فقلة عدد السكان من جهة وزيادتها من جهة أخرى تؤديان إلى الفقر^(١) ، والواقع أن كل من زيادة عدد السكان وقلتهم على جانب كبير من الخطورة بالنسبة للاقتصاد القومي . وقد أكدت لنا الدراسات التي بدأت من عهد مالتس حتى اليوم هذه الخطورة بكل دقة .

٢ — ولنبدأ الآن في مناقشة مسألة قلة عدد السكان — من السهل أن نبين كيف يكون عدد سكان بلد ما قليلا لأنه يكفي أن نتخيل مستعمرة صغيرة قليلة السكان ومفتقرة إلى وسائل المواصلات ، فما لا شك فيه أن هذه المستعمرة قلما

(١) أنظر كتاب « تاريخ فلورنسا » لمكيافلي ص ٧٠

تستطيع أن تنجو من براثن الفقر ، وذلك لأنها مضطرة أن تسد حاجاتها بواسطة عمالها أنفسهم ، ولأن نظامها الاقتصادي قلما يكون منتجاً تماماً . فقلة عدد السكان عقبة كؤودها في سبيل نمو الإنتاج - وبمعنى آخر فلن تكون هناك مشاريع اقتصادية تزيد من الإنتاج وذلك للافتقار إلى الأيدي العاملة ، وقد تحتاج الدولة إلى بناء كبارى فوق الأنهار ، وقد يلزمها من الخطوط الحديدية ما يربط الجهات النائية بعضها ببعض وما إلى ذلك من المشاريع التي لا يمكن تحقيقها عملياً لما تتطلبه من وقت طويل لا يشجع المنفذين على استثمارها في حياتهم فيحجمون عنها .

على أن الصعوبة الكبرى هي في عدم وجود عمال مهرة متخصصين في كل العمليات الصناعية المعقدة ، إذ من المعلوم أن الكفاءات العالية في الصناعة الحديثة توجد كنتيجة لتخصص العامل . وبما لا شك فيه أن العامل إذا تخصص في عمل ما لمدة معقولة أقتن ذلك العمل وبالتالي زادت قدرته الإنتاجية يوماً بعد يوم . ولن يتأتى لمستعمرة قليلة السكان أن يتخصص عمالها في أعمال بالذات مدة طويلة كما لن يتيسر لهم زيادة كفاءاتهم العملية ، ولا فائدة ترجى إذن من تخصص سكان هذه المستعمرة في الأعمال الدقيقة اللازمة لصناعة السيارات مثلاً على نطاق واسع إذا كان العدد الأقصى للسيارات التي قد تباع في سنة واحدة عبارة عن بضعة سيارات . وهذه السوق المحدودة لإنتاج السيارات تسبب تعطل صانعي السيارات في أغلب أيام السنة وبالتالي تكون أوقاتهم أجدى من الناحية الاقتصادية لو أنفقوها في الزراعة مثلاً . وقد تكون الطرق المستعملة في الزراعة طرقاً بدائية أولية لنفس السبب السابق وهو قلة عدد السكان فالزراعة الحديثة باستعمال الآلات والأسمدة الصناعية تتطلب طريقة تسير هذا التقدم من استعمال طريقة الإنتاج الكبير ، كالجرارات الكبيرة والآلات الزراعية الحديثة ، وهذه يصعب إنتاجها إذا ما بيع القليل منها كل عام . ويمكن تطبيق هذه القاعدة على كل مهنة متخصصة في مجتمع صغير منعزل إذ أن النتيجة الطبيعية أن يظل الإنتاج صغيراً بدائياً وغير متخصص . وإذا ما فسرنا هذا من الوجهة الاقتصادية الفنية

نقول أن قلة عدد السكان تمنع الاستفادة من الميزات العديدة للإنتاج الكبير . وهذه العقبات الاقتصادية التي تقف أمام قلة عدد السكان يمكن ملاحظتها اليوم إذا ما نظرنا إلى بعض الجماعات البدائية القليلة السكان في جهات بعيدة من الكرة الأرضية ، ولكن وجود بعض أنواع التجارة بين هؤلاء وبين العالم الخارجي قد يهدف من هذه الظاهرة السيئة الناتجة من قلة عدد السكان . فالتجارة تمهد لهذه الجماعات سبيل التقدم في العمل بشكل ما ، فبما هو معلوم يستطيع التاجر أن يبيع منتجاته إما في داخل البلد أو خارجها ويأخذ في مقابل هذه التجارة السلع التي لا يستطيع إنتاجها في بلده الأصلي . أو السلع التي لا يستطيع أن ينتج منها إلا كميات ضئيلة ، والتي كان في الاستطاعة إنتاجها في حالة التخصص . وقد تغلب هذه الوسائل في بعض الأحيان على مساوئ قلة عدد السكان ولكن نفقات نقل البضائع من وإلى الجهات البعيدة تكون غالبا باهظة لدرجة تحول دون تنفيذ مبدأ التخصص عن طريق التجارة الخارجية . وقد تعتمد بعض الحكومات إلى زيادة نفقات النقل في حالة ما إذا اتبعت سياسة الحماية الجمركية . ولهذا أصاب الفقر كثيراً من الدول الصغيرة التي ظهرت عقب معاهدة فرساي في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، وذلك لقلة عدد سكانها . وهكذا كان الفقر الثمن الباهظ لاستقلالها السياسي .

٣ — لمضار اكتظاظ السكان سبب آخر — فبما رأينا — أن معظم الإنتاج يتم بتعاون العمل ورأس المال ، فإذا زاد عدد السكان كثر عدد العمال تبعاً لذلك وترتب على هذا زيادة بمجموع السلع والخدمات المنتجة ، ولكن ازدياد السكان يتطلب أيضاً زيادة مماثلة في سد حاجاتهم إذ لا بد من أطعام وكساء العمال الزائدين عن الحاجة فضلاً عن إيجاد مساكن لهم ولذلك فإن لم تكن الزيادة في الإنتاج مماثلة للزيادة في السكان فلا بد من هبوط مستوى المعيشة ومعنى ذلك أن زيادة عدد السكان بنسبة ٢٪ تجعلهم فقراء في المتوسط ما لم يقابل ذلك زيادة في الإنتاج

تعادل ٢٪ على الأقل فإذا زاد الإنتاج بأقل من نسبة ٢٪ نقص متوسط انتاج العمال بزيادة عددهم .

ويجوز أن يصحب إزدیاد عدد السكان هبوط في متوسط الإنتاج إذا لم تصحب الزيادة في العمل ، زيادة في رأس المال ، . فإذا تم ذلك فإن كمية معدات رأس المال ستوزع على عدد كبير من العمال ، فيكون لدى كل منهم (في المتوسط) عدد من المعدات أقل مما يجب . والمشاركة في معدات رأس المال الخاصة طريقة سيئة ، ولكن يمكن إستخدام العمال الزائدين عن الحاجة كمساعدين خصوصاً عند إستهلاك المعدات وضرورة إستبدالها — على أن يكون ذلك بشكل يساعد على حسن تنظيم العمل الزائد — وما دامت الفكرة من ذلك هي حشر العمال الزائدين عن الحاجة في إنتاج لم يزود بالمعدات والآلات ، فإن إنتاج السلع لا ينتظر أن يزداد مقداره بالنسبة التي زاد بها عدد العمال وذلك فيما عدا الأحوال التي يزداد فيها العمل بحيث يساعد على إيجاد وفر هام نتيجة للتخصص . وهذه مبدئياً هي الطريقة التي ينجم عنها خطر اكتظاظ السكان ، لأنه كلما إزداد عدد السكان بنقص متوسط الإنتاج بما يعادل نقص الزيادة في معدات رأس المال . ولكن إزدیاد عدد السكان لا يظهر إلا إذا فشلت معدات رأس المال في النمو الكافي — وخلافاً لمسألة التخصص فمن الجائز التغلب على نقص المعدات بزيادة الإنتاج ، فإذا تم ذلك فإن خطر اكتظاظ السكان يتلاشى .

وهناك أيضاً نوع خاص من معدات رأس المال لا يمكن زيادتها بواسطة الأفراد إلى الدرجة المطلوبة وهي الأراضي الزراعية (١) . والمجتمع الذي تنقصه الأرض يمكنه أحياناً أن يتغلب على هذا النقص ، وقد يكون ذلك بالإستئلاء على أرض من جيرانه ، ومع ذلك فهذا الإغتصاب لا يعالج النقص في الأرض ولو أنه يمكن الحد

(١) لهذا السبب اعتاد علماء الاقتصاد في القرن التاسع عشر أن يعتبروا الأرض كعامل ثابت للإنتاج مع العمل ورأس المال بدلا من اعتبارها كنوع خاص من معدات رأس المال التي عزمنا أن نسميها بهذه العبارة .

من هذا النقص باستعمال الأرض بطريقة إقتصادية أكثر أو بإدخال تحسينات في نوعها ، وإذا ما ظل عدد سكان دولة ما قليلا بالنسبة لمساحة أراضيها فليس ثمة احتمال إلى نقص في الأرض ، وربما بقي جزء من أرض جيدة دون إستغلال زراعى . ويأتى خطر اكتظاظ السكان من إرهاب الأراضي الخصبة الطيبة بالزراعات الكثيفة لدرجة أن الطعام الزائد للأشخاص الزائدين لا يوجد إلا في فلاحه الأراضي الحجرية (الأقل خصوبة) أو محدود الزراعة نحو جوانب الجبال أو الصحراء . ويظهر هذا الاكتظاظ (على الأقل داخل جهات معينة) جليا في الجهات المكتظة من إيرلندة الغربية أو بالقرب من (نابلى) حيث يرى الفلاح الإيطالى وهو يزرع قطعة صغيرة من الأرض . ثم بالهند والصين (١) — وتضمن نصف الجنس البشرى حيث يعيش السواد الأعظم من سكانها في فقر مدقع لأن كثيرا من السكان فيهما مركزون في مساحات صغيرة هى التى تقدم باطعام . فاكتظاظ السكان الناتج من نقص الأرض هو أحد الأسباب الكبرى للفقر العالمى .

٤ — وفى ضوء هذا الاحتمال المزيج كانت محاوف إزدياد السكان فى أوائل القرن التاسع واضحة جلية فقد كان عدد سكان بريطانيا فى إزدياد مخيف حتى تضاعف فى نصف قرن ولذلك أساء و مالتس ، وأتباعه عما إذا كان فى الإمكان إطعام هذا العدد الكبير من مساحة تلك الأرض المحدودة . وقد كانت المساعدة من الواردات قليلة والنقص فى الأرض (المساحة المزروعة) كابوسا جاثما وتبين أن ليس ثمة وسيلة لتحاشي مستقبل يضحى فيه بالفاهيات وراحة العيش للضرورة القصوى وهى الحصول على العيز — وإذا استمرت تلك الزيادة فى السكان فلا بد من مصير مظلم يتوقع فى المستقبل . ولقد أمكن تجنب وقوع خطر المصير المظلم — كما نعلم — فإن عدد سكان

(١) ومصر أيضا — ويرى إقارى تفصيل مشكلة السكان فى مصر فى مقال فى الجزء الأخير من هذا الكتاب — العرب .

بريطانيا اليوم يزيد على أربعة أمثال عدده في سنة ١٨٠٠ ، فليس هناك خطر من أن يتأثر جديدا من قلة الطعام (اللهم إلا في حالة الحرب) — وما دامت مخاوف إتساع مالتس لم تقع فهي إذن لم تكن جدية فقد اكتشف مالتس خطأ حقيقيا تغلب عليه إنجلترا — ولكن هناك حالة مماثلة في إيرلندة لم يمكن التغلب عليها .

في الوقت الذي كان مالتس ينادى بنظريته كان عدد سكان إيرلندة نصف سكان إنجلترا وكان ذلك العدد في نمو بنفس النسبة ولكن ازدياد السكان في إيرلندة تحدد بعد سنة ١٨٢٠ بسبب قلة الطعام فقد احتملت إيرلندة سلسلة من المجاعات كانت آخرها عام ١٨٤٦ ، ثم وصل عدد سكانها اليوم عشر سكان إنجلترا .

والآن لنسأل كيف تجنبت إنجلترا الأخطار التي وقعت فيها إيرلندة ؟ أما إذا كانت إنجلترا قد اضطرت لتزويد سكانها من إنتاج أرضها وحده ، فليس هناك شك في أنها كانت تشرع بمثل ذلك الخطب قبل انقضاء القرن التاسع عشر وحقاً قبل التحسينات في النقل المائي عبر المحيطات الذي سهل استيراد الأغذية لدرجة كبيرة . فالطعام في إنجلترا كان شحيحاً والاضطراب الذي سببته قوانين القمح دل على قلة حقيقية وعلى أن الأفيق يندر بأزمات كبرى . ولكن هبوط نفقات النقل مكن الإنجليز أن يستغلوا منتجات الأراضي الزراعية في أمريكا وأستراليا وبذلك وجدوا العلاج الناجع للنقص في الطعام . ولكن كيف أتبع للإنجليز أن ينقذوا أنفسهم بهذه الطريقة بينما لم يتمكن سكان إيرلندة من أن يحذوا حذوهم .

السبب في ذلك أنه لا بد من دفع ثمن الواردات . فإذا كانت مساحة الأرض الزراعية الموجودة في إنجلترا أخذت تتناقص بالنسبة لعدد السكان فإنها تملك موارد طبيعية من الفحم والمعادن — في حين أنها لا توجد في إيرلندة كذلك كانت إنجلترا تزيد دائماً في رؤوس الأموال المصنوعة ومصانعها ومناجمها وسفنها وسككها الحديدية ، وكل هذه الموارد ساعدتها على إنتاج سلع عديدة بادلها

بمواد غذائية من وراء البحار وإن كانت الأراضي الزراعية تنقصها فإن رؤوس أموالها كانت في ازدياد مستمر والأشياء التي كان يمكن إنتاجها برؤوس الأموال هذه كان أكثرها غير ملائم لسد الحاجة من الطعام الأساسي ، ولكنها تحاشت هذه الصعوبة بالاتجار مع بلدان أخرى ، ومع ذلك ما كانت تستطيع إزالة هذه الصعوبة بسهولة إن لم تكن مقدرتها على الإنتاج في ازدياد مستمر وسريع معا .

هـ — إذا عالجنا هذا الموضوع بهذه الطريقة وصلنا إلى معاني وآراء جديدة . فكلما ظهرت المشكلة أمام مالتس وأتباعه كان النقص في الأراضي الزراعية بمثابة عقبة كؤود وكلما وصل عدد سكان أى بلد إلى درجة كبيرة فلا بد أن يقاسى الشعب ألم الفقر ، ولا يمكن معالجة هذا الفقر إلا بانقاص عدد السكان . ونتيجة للتحسينات العديدة في وسائل النقل اليوم فإن حاجة البلاد المكتظة بالسكان أصبحت لا تدعو إلى اليأس ، ومع وجود سكان في بلدان وجهات معينة يقاسون نقص الأراضي الزراعية إلا أن الجنس البشرى على إطلاقه لا يتأثر بهذا إلى درجة معينة ، ومع وجود كثرة من الأراضي الزراعية في العالم كوحدة فإن زيادة عدد السكان في أنحاء معينة يمكن علاجها بالتصنيع . قد يحصل أحيانا أن يعيش سكان كثيرون في بيئات لا تلائم التصنيع وذلك راجع إلى قلة الموارد الطبيعية (لا الزراعية فقط) أو وسائل نقل رديئة . وهنا تكون معالجة اكتظاظ السكان غالبا عن طريق زيادة رؤوس الأموال وبالمعدات التي تزداد وفقا لجهود الأفراد وهذا معناه نشر الصناعات .

ومع ذلك فكما سبق أن رأينا في الفصل الثالث أن الطريقة التي يزداد بهارأس المال هي باستعمال جزء من استغلال قوة إنتاج المجتمع في مدة معينة لإيجاد معدات جديدة (الاستئثار) والقوة المنتجة يمكن استعمالها إما في إنتاج السلع المستهلكة أو سلع الاستثمار وعندما يكون متوسط إنتاج المجتمع ضئيلا فمن العسير إنتاج الكمية اللازمة من سلع الاستهلاك لسد حاجات الحياة الأساسية ، وعلى ذلك لا تتوزع

للمجتمع القوة الإنتاجية من سلع الاستثمار . والدول التي تنطبق عليها هذه الحالة تدخل في دائرة خطرة ذلك لأن زيادة إنتاج معدات الثروة يتيح لهم الفرار من شباك اكتظاظ السكان ، ولكنهم يقعون في نفس الشرك حتى أنهم لا يستطيعون إنتاج هذه المعدات لأنفسهم ، فلا يمكنهم إذن الفرار من مد أيديهم للمساعدة الخارجية . وسنبحث فيما بعد الوسائل التي تقدم هذه المساعدة ..

عندما تصبح دولة غنية لدرجة أنها تستطيع زيادة معدات ثروتها زيادة كبيرة (من مصادر ثروتها القومية) فإن خطر اكتظاظ السكان يكون بعيدا وهذا هو موقف معظم الدول المتقدمة في القرن العشرين ، فإذا ما وصلنا إلى هذه المرحلة فإن كلفة المزايا الاقتصادية تكون في جانب ازدياد السكان . وازدياد السكان قد يكون حافزا جديدا للاستثمار فضلا عن فائدته في الإنتاج الكبير ، إذ لابد من وجود منازل للعدد الزائد من السكان وآلات جديدة لصنع الملابس والحاجيات الأخرى .. الخ وجزء كبير من القوى العاملة في مثل البلاد المتقدمة لابد أن يخصص في إنتاج سلع استثمارية ، ومعنى هذا أنه من السهل أن تمنع البطالة عندما يأخذ عدد السكان في الازدياد وليس من المستحيل تقليل ازدياد السكان الذي كان أحد العوامل التي سببت البطالة المشهورة في سنة ١٩٣١ وقد يكون هذا القول مقبولا فيما يخص بالولايات المتحدة . ولا شك أن الهبوط المرتقب لعدد السكان سيوجد مشكلة عويصة توجب إعادة تنظيم البلاد التي شعرت بها ، وقد لانكون المسألة صعبة إلى حد كبير ولكنها ستكون حتما دقيقة كما أن هبوط عدد السكان سيسبب مصاعب كثيرة من ناحية الإنتاج لم تكن لتظهر لو زاد العدد . ولا يصح أن نقصر اهتمامنا على هذه الاعتبارات الاقتصادية الضيقة دون غيرها — ولو أن الضرر لن يمس إنجلترا (مثلا) في وقت السلم نتيجة للحدود المحدود من الأراضي الزراعية الموجودة في هذه الجزيرة فقد تضيق ذرعا من ضغط السكان بطرق أخرى . وبريطانيا يمكنها أن تكفي سكانها الحاليين البالغ عددهم ٤٩ مليونا إذا كان نصفهم يسكنون المدن الكبيرة ويتمتعون بمزايا

حقيقية عن وجودهم مكتظين . وإذا كان كل عدد سكانها يحاول أن يعيش في
مستوى الطبقة المتوسطة مزوداً بمحذات وملاعب للجولف وسيارات ، فهل
تسع رقعة هذه الجزيرة لتسعة وأربعين مليوناً؟ تمر هذه الخواطر بخلدنا ولكنها
لهست « مشكلة السكان » كما سماها الاقتصاديون فيما مضى .

الفصل السادس

التخصص في العمل

١ — إن مشكلة السكان لدى المشكلة الاقتصادية الأولى المتصلة بالعمل كأداة للإنتاج ، فعدد العمال المساهمين فعلا في الإنتاج ونوع العمل الذي يستطيعون القيام به والمجهود الذي يبذل فيه ، لكل هذه العوامل أكبر الأثر في الإنتاج القوي — وسنقصر كلامنا في هذا الفصل على التخصص في العمل تاركين مسألة المجهود للفصل القادم .

ويجدر بنا أن نبدأ أولا بملاحظة أولية خاصة وهي مسألة العدد ، فعدد العمال المشتغلين أو الذين يكسبون عيشهم في دولة ما أقل عادة بكثير من مجموع عدد سكان تلك الدولة — وبعض الفرق ناتج من التقاعد — متعمدا كان أو غير متعمدا — وأكثره راجع هنا إلى السن والجنس . وعلى هذا الأساس لوجدنا تعداد السكان العام لبريطانيا في سنة ١٩٤٩ (فيما عدا أيرلندا الشمالية) لوجدنا أنه مقسم على حسب السن والنوع كما يأتي .

العدد بالمليون		
ذكور	أناث	
٥١	٥٠	أقل من ١٤ سنة
١٤٩	١٦٤	من سن ١٤ — ٦٥
١٤	١٩	أكثر من ٦٥ سنة

وقد كان الرقم الإجمالي للقادرين على العمل في التعداد السابق — أي الذين يقومون بالعمل في صناعة ما مضافا إليهم المتعطلين عن العمل وقت عمل

التعداد — ١٤٨ مليوناً للذكور ، ٦٣ للأناث . وحيث أنه لا يمكن قانوناً الحاق من تقل سنهم عن ١٥ سنة في صناعة ما . كما لا يمكن الاعتماد على من تزيد سنهم عن ٦٥ عاماً كمشتغلين فعلاً ، فإن المقارنة تنحصر في فئة الأعمار (بين ١٥ و ٦٥ عاماً) وبالنظر إلى هذه الفئة نجد أن الرقمن في الذكور يتساويان تقريباً .

ومعنى هذا أن عدد (غير المشتغلين) في فئة العمر (١٤ — ٦٥) (غالباً ما يكون بسبب إستمرارهم في الدراسة) أكثر من عدد من فوق الخامسة والستين الذين يعملون فعلاً أو يبحثون عن عمل . ولكنه في الأناث لا يزيد على $\frac{2}{3}$ خمسى المشتغلات في متوسط فئة العمر — وهذه نسبة ضخمة — لأن غالبية النساء في المناطق الصحية يقمن بأعمال أخرى بجانب عملهن لكسب العيش . وعلى ذلك وصل عدد القادرين على العمل بحسب تعداد سنة ١٩٤٩ إلى ٢٣ مليوناً — واحد في المائة منهم متعطّل عن العمل .

٢ — وإذا ما أردنا إيضاح القائمة المفصلة لمختلف المهن التي يقوم بها شعب ما كالشعب البريطاني^(١) مثلاً تتطلب منا ذلك كتاباً أضخم من هذا الذي بين أيدينا فيحسن بنا — إذن — أن نشير إلى الخطوط الرئيسية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

ذكور	أناث	
١٨	١٠	الزراعة
٨	—	استخراج الفحم
		عمال في صناعة المعادن
١٢	٧	(سيارات . سفن . آلات كهربائية)
٧	١	النسيج والملابس

(١) القائمة الكاملة للمهن المختلفة للشعب البريطاني جاءت في تقرير السكان البريطانيين .

ذكور	أنات	
٠٠٤	٠٠٣	الطعام والشراب والدخان
١٠٥	—	المباني
١٠٦	٠٠٢	النقل
١٠٣	٢٠٢	الخدمات والمهن
٠٠٧	—	الجيش والبحرية والطيران
١٠٠	٠٠٤	الموظفون في الخدمة الإدارية
٢	١	مهن أخرى
٠٠٢	٠٠١	متعطلون
١٦	٧٢	

عدد المشتغلين في بريطانيا (بالمليون) سنة ١٩٤٩

فحوالى سبعة أثمان $\frac{7}{8}$ المشتغلين من السكان يدخل تحت احدى فئات الجدول السابق ، أما الثمن $(\frac{1}{8})$ الباقي والذي أدرج تحت اسم « مهن أخرى » ، في أسفل الجدول فهى مهن صغيرة للغاية يدخل ضمنها الكيماويين ورجال المطابع والتأمين الى ذلك .

والرقم الذى تدهش له حقا هو رقم الزراعة ، فحوالى ٥ في المائة فقط من المشتغلين من سكان بريطانيا يعملون في الزراعة . وقد يكون أصغر رقم في العالم اجمع فيما يخص بمن يعملون في الزراعة — فحتى في دولة كبلجيكا أو المانيا وهما دولتان صناعيتان من الطراز الاول فان نسبة المشتغلين بالزراعة تصل الى ١٥ في المائة . والواقع أنه من الصعب على مجتمع يأمل في كفاية نفسه بنفسه إقتصاديا أن يصل إلى هذا الهدف وبه هذا العدد الضئيل من السكان يمارسون الزراعة كما يفعل ذلك البريطانيون . وقد كانت التجربة البريطانية الخاصة باستيراد المواد الغذائية وتصدير البضائع التامة الصنع على سبيل التبادل أحد الآثار التى ترتبت على قلة عدد المشتغلين بالزراعة بالنسبة لعدد السكان الكلى وزيادة نسبة

المشتغلين بصناعات كالتعدين والنسيج وصناعة السفن والآلات وما إلى ذلك من الصناعات المختلفة التي أدت إلى تشغيل جزء كبير من السكان في هذه الصناعات .

٣ — إن الأهمية الأولى في التنظيم الاقتصادي لمجتمع ما أن يكون سكانه العاملين مقسمين على المهن والصناعات المختلفة بطريقة وينسب متكافئة تضمن حسن سير العمل . وليس معنى هذا أنه يجب أن تتوفر لكل مهنة العدد (الكافي) من العمال لحسب ، بل يجب أن نضمن أيضا حسن توزيع الكفاءات المختلفة للعمال في كل صناعة بقدر الإمكان . بمعنى أن نضمن وجود العمال من ذوي المواهب الخاصة في مركز أو وظائف يستطيعون أن يظهروا مواهبهم فيها ويستغلون كفاءاتهم أحسن الاستغلال . وظاهره أنه إذا عمل كل إنسان في مهنة ما لا شيء إلا لمجرد شعوره بأنه يجب هذا العمل بالذات فإن الرغبة في حسن توزيع العمال على الصناعات والمهن المختلفة لن تتحقق لأنه سيحتشد عدد كبير من الأيدي العاملة في المهن المرغوب فيها بينما تقل هذه الأيدي في المهن الأخرى غير المرغوب فيها . وتكون النتيجة لهذا سوء إنتاج السلع والخدمات بوجه عام ، إذ لا بد أن يزيد عرض السلع والخدمات في الصناعات والمهن الأولى عن الثانية . وعلى ذلك فلا يجب أن يترك توزيع العمل والعمال في الصناعات المختلفة لمجرد تفضيل المشتغلين دون رغبة المستهلك . وحيث أن كل منتج هو في الوقت نفسه مستهلك لمختلف السلع فسيكون هذا التكامل والتوافق بين القوى العاملة في الصناعات والمهن المختلفة في صالح الجميع .

وهناك طريقتان في سبيل الوصول إلى هذه التسوية : الأولى طريقة الأمر والأجبار . فللحكومة أن تقرر أن صناعة ما تحتاج إلى المزيد من العمال ، ولها أيضا أن تختار عددا معينا من العمال ونضطرهم للعمل في هذه الصناعة . وقد سبق أن نفذت تلك الطريقة في زمن الحرب وعرفت باسم السخرة أو التجنيد . وربما تكون هي الطريقة العملية الوحيدة لعلاج سوء التوزيع المؤقت للعمال في المهن المختلفة . وهي طريقة ضرورية لعلاج ظرف طارئ . كالحرب

الحديثة ، ولكنها ليست كذلك في الظروف العادية إذ يستعاض عنها بطريقة أخرى أكثر إنتاجاً .

أما أساس الطريقة الثانية فهي إيجاد الدوافع التي تتجه بالعمال إلى الصناعات التي تقل فيها الأيدي العاملة . وقد تأخذ هذه الدوافع اشكالاً متعددة ، فكثير من الناس في بريطانيا تجذبهم الأوسمة والنياشين وما إلى ذلك من أنواع الامتيازات نحو العمل في الجندية بينما في روسيا السوفيتية تعتمد السلطات هناك إلى منح فئات معينة من الجنود (جنود الصاعقة مثلاً) تذاكر مجانية في مختلف المسارح فضلاً عن الأجازات وذلك بغرض الأكتار من عددهم في هذه الناحية بالذات (١) . وقد نكون أفضل وأيسر الطرق لتحضير العمال إلى الانتقال من صناعة إلى أخرى هي الأجور العالية في الأعمال التي تقل فيها الأيدي . ولا شك ان الناس قبل على العمل الإضافي — الذي يتطلب السرعة في الإنتاج — بأجور مرتفعة عن العمل الإضافي الذي لا يتطلب نفس السرعة لأن الحالة الأولى تدر عليهم أجوراً أكثر .

وعلى ذلك فالالتجاء إلى طريقة الحافز تستلزم وجود اختلاف في الشؤون بين العمال . وقبل ان تناقش عدالة هذا الموضوع يجب ان تناقش ما يمكن وراء هذه القضية من نتائج وقد سبق ان بينا بعض الوسائل التي تتخذ لتنظيم اشتغال العمال بحيث لا يزيدون في صناعة على حساب صناعة أخرى لها أهميتها وضرورتها (بحيث لا يستطيع مجتمع أن يعيش بدونها) . وقد سبق ان بينا أيضاً أن الطريقة الأولى هي طريقة الأجبار . وقد تعرض هذه الوسيلة إلى النقد اذا بنيناها على قاعدة العدل وكافؤ الفرص . فاذا فرضنا أنه تقرر نقل الف عامل إلى صناعة ما كصناعة أجهزة الراديو ، فعلى أي أساس يمكن اختيار هذا العدد من مجموع العمال اذا كان عددهم ٢٠ مليوناً مثلاً ، وأوفق حل لهذه المشكلة هو إيجاد هؤلاء الآلاف الذين يصلحون لصناعة الراديو على أن يكونوا

(١) انظر كتاب « روسيا الشيوعية » تأليف ماوب صفحة ٧٤٩

أقل نفعا في صناعاتهم السابقة وان يتم ذلك بأقل بلبلة أو تقلل ممكن . ولكن هذه الشروط السابقة لا يمكن توافرها في جميع الأفراد . ومع ذلك فلا بد من وجود أفراد تتوفر فيهم هذه الشروط بدرجة معتدلة ولا بد أيضا من وجود آخرين تتوفر فيهم الشروط بدرجة سيئة . ومن هذا يتضح أن الذين يحق لنا أن نقلهم الى صناعة الراديو هم هؤلاء الأفراد الذين تتوفر فيهم الشروط السابقة أكثر من غيرهم . ولكن كيف يتسنى لنا أن نكتشف هؤلاء الأفراد ؟ اذا استخدمنا طريقة الإجبصار أو الأمر بدون أن تتوفر الوسيلة المضمونة للاختيار فربما كانت النتيجة ان يتم اختيار العدد المطلوب ، ولكن لا يتم اختيار العدد الملائم . بمعنى أن ينقل أفراد ربما كانوا أكثر نفعا من غيرهم في صناعاتهم القديمة أو ينقل افراد يكون في نقلهم صعوبات مختلفة . وعلى ذلك فالنتيجة الحتمية لكل هذا أنه لا بد من وجود طريقة للاختبار تضمن بمقتضاها البعد عن هذه المخاطر التي تؤدي في النهاية الى الأقلال من الانتاج .

٤ - أن الميزة الكبرى لطريقة الدافع هي أنها تتضمن وسيلة للاختيار . فصاحب العمل في صناعة الراديو عندما يبحث عن ألف عامل جدد يجب عليه أولا أن يقرر مقدار الأجور الواجب دفعها في سبيل اجتذاب هذا العدد من العمال . ومن الطبيعي أن تكون هذه الأجور من الارتفاع بحيث تستطيع أن تجذب أكثر من هؤلاء الألف حتى يتم اختيار الألف المطلوبين من بينهم ، ولكن هذا هو الجزء الوحيد من عملية الاختيار التي يجب أن يقوم بها صاحب صناعة أجهزة الراديو ومدبروه ، فكل ما يجب عمله هو اختيار العمال الأكثر صلاحية من جميع المتقدمين - وهذا العمل في حد ذاته ليس عملا هينا .

ومع ذلك فهذا العمل يلائم المتخصصين في إدارة الأعمال التجارية فهم يستطيعون أدائه بكفاية مرموقة . ولا يجب على هؤلاء المتخصصين أن يهتموا بالناحية الأخرى للاختيار ، لأن الذين سيقدمون أنفسهم للعمل على أساس الأجر المتفق عليه سيكونون عمالاً من نوع معين يعتقدون أنهم سيستفيدون أكبر الفائدة

عندما يتم توظيفهم تبعاً لهذه الشروط . وعلى ذلك فلا يوجد أى احتمال لوجود فئة من العمال يتم اختيارها لأداء هذا العمل بدلا من أى عمل آخر ، لأن هؤلاء الذين يفضلون العمل الآخر لن يتقدموا للعمل الجديد . كما لا يوجد ثمة خطر من أفراد يتقدمون للعمل وهم فى الوقت نفسه قائمون بأعمال لها أهميتها فى مهنة أخرى مختلفة وذلك لأن العامل الذى يقوم بعمل له أهميته فى صناعة ما وأراد أن يغير هذه الصناعة إلى أخرى فإن صاحب العمل القديم يعتمد فى أغلب الأحيان إلى رفع أجره ليغريه بالبقاء فى العمل . وقد يحدث فى بعض الأحيان أن يمتاز أحد العمال بمهارة فائقة تجعل كلا من صاحبي العمل القديم والجديد يرغبان رغبة أكيدة فى ضمه بمختلف المغريات . ولكن قد يحتفل أن يرفض العمل الجديد بالرغم من ارتفاع أجره فيه عن أجره فى العمل القديم . فى هذه الحالة إذا تمكن صاحب العمل الجديد من استخدام هذا العامل بالذات — وذلك بإغرائه بزيادة أجره زيادة كبيرة — فإنه لن يتخلى عنه بسهولة ، فهذه الطريقة التى اتبعها لإغرائه تمده بباعث جديد يقدر به ضرورة احتياجه لهذا العامل بالنسبة لصاحب العمل الآخر وبالتالي فلن يستخدم أى عامل له أهميته فى عمل ما إلا إذا كان له نفعه وأهميته أيضا فى عمله الجديد .

والواقع أن طريقة الدافع لها هذه المزايا الكبيرة الأهمية بالنسبة للجمع الحديث . ومع ذلك فلا يجب أن ننسى أن فائدتها لا تتضمن أى اختلاف فى الدخل لأنها تعنى أن هؤلاء الأفراد الذين يمتازون بأن مهاراتهم وقدراتهم مطلوبة سيكسبون أجوراً أعلى من هؤلاء الذين يقل الطلب على قدراتهم ومهاراتهم — وبالتالي نجد أن الذين ليس لهم قدرة أو مهارة ما سيكسبون أجوراً أقل ، وقد تكون من الانخفاض بحيث تثير الرأى العام الذى يطالب ملحاً بتحسين حالتهم . ولهذا فقلنا ترضى المجتمعات الحديثة عن أصحاب الأعمال عندما يتبعون طريقة الدافع بدون أى تحسين أو تغيير ، ولهذا وجدنا نظام الحد الأدنى للأجور فى بعض المهن والصناعات وكذلك وجدنا نظام إعانات التعطل للذين لا يستطيعون إيجاد عمل بعد تحديد الحد الأدنى للأجور . والواقع

أن هناك سببا للوصول إلى هذه الاتفاقات وإنما يحدث أن تقوم عقبات في سبيل ملاءمة اقبال العمال على مختلف المهن بالاتفاق مع المبادئ الأساسية التي لا تزال نفعها ، وأى تباعد عن هذه الأسس يدعو إلى فقد الكفاءة الإنتاجية .

هـ — والفروق في المهارة الشخصية التي بررتها الفروق في الأجور التي ناقشناها تظهر في أشكال ثلاثة ، الفروق في المقدرة الطبيعية وفي التمرين والخبرة . فلا يستطيع أحد أن يكون طبيبا أو مهندسا من الدرجة الأولى إن لم يكن لديه الموهبة لهذا العمل فضلا عن التمرين التام ومع ذلك فلا يستطيع أن يستخدم تلك المواهب وذلك المرات على أحسن وجه بغير الخبرة الكافية . والمران والخبرة كما لا يخفى يتطلبان وقتا يقصر أو يطول بالنسبة لنوع العمل . فالعامل في المهن نصف الفنية يصبح ماهرا بعد بضعة أشهر ولكنه في الأعمال الفنية والإدارية ربما لا يصل بمواهبه الطبيعية إلى أعلى القدرة الإنتاجية إلى بعد مضي سنوات في المرات والتجارب .

وإذا ما اكتسب الفرد مهارة من التجربة أو المرات بعد سنين ، فمن الجائز أن يتقن العمل الذي تعلمه بالتجربة أو بالمرات عما لو كان يؤدي عملا آخر ، اللهم إلا إذا كان يشعر بميل نحو عمل ما فهو لذلك يفضل . والسواد الأعظم من الأفراد العاملين يتخصصون بهذه الطريقة في أعمال معينة ، ولهؤلاء الأفراد مشكلة توزيعهم في المهن الصالحة وهي لا تظهر إلا قليلا ولكن ليس هذا هو الحال دائما لأن الأفراد المتخصصين في عمل وفي وقت معين يزدون أو ينقصون عن العدد المطلوب . وقد كان عمال المناجم في إنجلترا فيما بين القرنين التاسع عشر والعشرين زيادة عن الحاجة — وكنيجة لاختراع طرق اقتصادية في استعمال الفحم قل طلب الفحم عما كان عليه وبذلك قلت الحاجة إلى هؤلاء العمال . ولكن بينما كانت صناعة الفحم تضمر بعض الشيء ، كانت صناعات أخرى تتسع نتيجة التحسينات في عمل السيارات فاحتاج الأمر إلى عدد أكثر في صناعة السيارات ، فلم يتيسر كثيرا عمل الملاءمة اللازمة لنقل عمال من المناجم إلى مصانع السيارات

(لاختلاف المهارة المطلوبة) . وكان أن اجتذبت صناعة السيارات عددا من العمال بما كانت لديهم مهارة قريبة بعض الشيء منها . وهؤلاء بدورهم حل محلهم غيرهم . والتاريخ الاقتصادي مليء بمثل هذه التحولات التي قد تظهر لأول وهلة وكأنها تعمل على القضاء على المهارة الممتازة ، ولكن لا بد من ذلك في سبيل التقدم الاقتصادي .

وإذا كان لا بد من نقل عدد صغير من العمال من مهنة إلى أخرى فالملاءمة تتم بطريقة سهلة . وأى عمل في أية مهنة وفي أى وقت يجمع بين العمال المبتدئين وبين ذوى المقدرة منهم وإذا كان للمبتدئين أن ينقلوا إلى عمل آخر فلا بد من تضحية عدد قليل من العمال ذوى المقدرة . وهناك حافز صغير يحتم على المبتدئين الانتقال إلى أعمال أخرى . ويقل هذا الحافز إذا أريد الاستغناء عن العمال الناضجين . والطريقة الصحيحة لتوافر العمال المهرة هي إقناع المبتدئين وغيرهم من العمال الجدد بالانضمام إلى تلك الصناعة .

فعندما يفكر الصبي في المهنة التي سيكسب بها معاشه في مستقبله تؤثر فيه مواهبه الطبيعية (لأن كثيراً منا يعلم أن هناك أعمالاً أو صناعات لا يصح أن تمد إليها الأيدي ولو في أحسن الأوقات) . ولكن الوالدين أو المربين كثيراً ما يوجهونه توجيهاً آخر بإقناعه بالآفاق الجديدة للصناعة التي اختيرت له ، ونظرتهم إلى ذلك ليست مجرد ارتفاع الأجر حالا وإنما للتأكد من أجور أفضل بعد تعلم الصناعة والاطمئنان إلى دوام العمل فيها ، ولا يتأتى كل هذا إلا في صناعة تتسع فيها رقعة العمل بصفة مستمرة عما إذا كانت في صناعة أخرى منكسة . وعلى ذلك فلبث هذه الآراء أثراً في توجيه الصناعات نحو هذه المهن التي تتطلب عمالاً أكثر .

وهناك شيء آخر لا بد من الالتفات إليه ، فالمهن الواسعة الآفاق هي عادة المهن التي تتطلب مراناً طويلاً . وليس ذلك بغريب لأن درجات المهارة العليا لا تأتى إلا بالمران الطويل المقترن بالمقدرة الطبيعية — وضرورة مرور

وقت طويل للبران هي في ذاتها سبب لنقص إنتاج نفس العمل . وكما كانت الحالة منذ سنوات قليلة فان فرصة الحصول على وقت أطول من التعليم والمران كان مفتوحاً أمام أولاد الأثنياء ، وقد كان هذا التحديد داعياً لقلة العمل الصالح عما كان الواجب إنتاجه . وفي السنين العشرين أو الثلاثين الأخيرة عمل الكثير على الحصول على التعليم المجاني لازدياد فرص التعليم ، ونتيجة لذلك أصبح من غير المألوف أن يكون للناس مواهب غير عادية ، ولكن طريقة توريد أفراد ذوى مواهب غير عادية يقل عن المطلوب في الأعمال التي تحتاج إلى مهارة ومسؤولية ، ولا بد من سد الفراغ بأفراد يستمدون مهارتهم من التمرين الذي حصلوا عليه من التجربة ممن كانوا يشغلون وظائف حصلوا عليها بواسطة أصدقائهم أو أقاربهم بدلاً من مميزات شخصية . وهذه هي الحال أيضاً في أولاد الفقراء حيث يحصلون على أجور قليلة بجانب الحصول على الخبرة ولذلك فهم يفضلون سرعة ممارسته عمل يدر دخلاً متوسطاً عن عمل آخر يبدأ بأجر قليل ثم يزداد فيما بعد . (والذي يدفع أولاد الفقراء إلى أعمال ذات مستقبل ضعيف هو الذي يدفع أبناء الطبقة المتوسطة على اتخاذ نفس هذا الاتجاه) وهذه الاتجاهات هي التي توجد الفروق التي لا تزال قائمة في مجتمعنا .

٦ — والموضوعات التي ناقشناها في هذا الفصل عرضة للبحث واختلاف الرأي — وهي في الوقت نفسه صعبة ، ونحن لا ندعي أننا وفيماها حقها من البحث . ولكن جزءاً كبيراً من الدراسات العليا في الاقتصاد المسمى « بنظرية القيمة » يدرس بتحليل أوفى للوصول إلى آراء ونتائج تقرب من تلك التي أثبتت — ولنا عودة — إن عاجلاً وإن آجلاً للوصول إلى مثل هذه النتائج ، ذلك لأن دراسة منظمة لنظرية القيمة لا تدخل في نطاق هذا الكتاب .

الفصل السابع

مجهود العامل

١ — عالجنا في الفصل السابق فكرة عدد العمال وكفاءتهم الإنتاجية وبهنا في هذا الفصل أن نناقش مسألة الجهد الذي يبذله العامل أثناء العملية الإنتاجية . وهذه الناحية يمكن أن تنقسم إلى قسمين : الأول خاص بعدد الساعات التي يقضيها العامل في عمله والثاني خاص بالجهد الذي يبذله ، أى نشاطه الشخصى في عمله . وهذه المسائل جميعها يمكن أن تثير لنا أسئلة اقتصادية عدة لها أهميتها من ناحية علاقات العمل والإدارة العالمية . وسنحاول فيما يلى مناقشة هذه الأسئلة بكل اختصار .

٢ — من المتفق عليه أن زيادة الإنتاج تأتى نتيجة لزيادة الجهد ، ولكن ليس معنى هذا أن زيادة عدد ساعات العمل تعنى زيادة الإنتاج إذ أنه بعد مدة معينة من العمل الطويل سيؤدى الإجهاد إلى إنقاص الناتج الصافى . ولهذا فإن لكل نوع من العمل عدداً مناسباً من الساعات يصل بعدها الإنتاج إلى نهايته القصوى . بمعنى أنه إذا نقصت تلك الساعات عن هذا العدد ينقص الناتج تبعاً لذلك لأن العمال يشتغلون مدة أقل من اللازم ، ومن ناحية أخرى إذا زادت الساعات أكثر من الحد المناسب فإن الإنتاج سيقبل أيضاً نظراً لظهور عامل جديد هو « التعب » .

وقد أثبت قانون المصانع القديم فى إنجلترا أن طول مدة يوم العمل يؤدى إلى عكس المرجو منه ، أى إلى الإفلال من الإنتاج ، وقد كان هذا درساً نافعا لكل باحث فى التاريخ الاقتصادى كما أثر هذا أيضاً فى تفكير وآراء كارل ماركس^(١) .

(١) أنظر كتاب « رأس المال » لمؤلفه كارل ماركس المجلد التاسع الفصل العاشر .

والواقع أن رجال الصناعة المحدثين قلبا يقعون في مثل هذا الخطأ (أى زيادة ساعات العمل بحيث تؤثر في العامل تأثيرها السيئ) اللهم إلا إذا كانوا تحت ضغط ضرورة عاجلة كثنوب حرب مثلا حيث يصعب في مثل هذه الأوقات أن يفكروا التفكير الاقتصادي السليم فينحون غالباً نحو زيادة عدد ساعات العمل مع علمهم أنه لن ينتج فائدة عملية تعود على الناتج الإجمالى - على أنه من المسلم به أنه إذا خفت حدة التوتر الحربى والسياسى فإن الأخطاء التى على هذا النحو تتمحى من تلقاء نفسها .

والمتتبع لتاريخ الحركة العالمية فى الدول الصناعية فى المائة سنة الأخيرة يجد اتجاهها عاما نحو إقتصاف عدد ساعات العمل اليومى . ففي المدة ما بين عام ١٨٤٠ و ١٨٥٠ كان الهدف الذى يسعى اليه العمال فيما يختص بساعات العمل اليومى هو الوصول إلى عشر ساعات فى اليوم . وفى إبان الحرب العالمية الأولى كان هدفهم تحديدها بثنائى ساعات ثم تطور كفاحهم وتطورت مطالبهم بعد سنة ١٩٣٠ إلى جعلها أربعين ساعة فقط فى الأسبوع .

وأغلب الظن أن السبب فى هذا التطور التدريجى فى الهبوط بعدد ساعات العمل يرجع إلى ارتفاع مستوى المعيشة فى الدول الصناعية فى نفس هذه الفترة من التاريخ - ومن المعروف أنه كلما زادت أجور العمال مالوا إلى التضحية بشئ قليل من هذه الأجور فى سبيل التمتع بأوقات فراغهم بما استطاعوا أن يكسبوه من ثمره أعمالهم . والواقع أن التمتع بأنواع التسلية والترفيه وبالكاليات الأخرى يتعارض والعمل الطويل المرهق ولهذا كان وقت الفراغ على جانب كبير من الأهمية وربما طغت أهميته فى رأى بعض العمال على زيادة الأجور .

على أننا لا نستطيع أن نغفل أن ظروف وملابسات العمل ذاته لكثير من عمال الصناعة تدعو حقا إلى الإجهاد والمشقة ومن ناحية أخرى فإن كثير من العمال أوفر حظا من غيرهم لأنهم يؤدون أعمالا من طبيعتها التغير والتبدل مما يجعل طول الوقت أمرا هينا - وإنما قد يكون الإجهاد أحد مساوىء هذه الحالة

فتظهر آثاره بعد فترة طويلة من الزمن . أما إذا كان عمل العامل آلى صرف وعلى وتيرة واحدة فإن رغبته في تقليل عدد ساعات عمله تزداد زيادة ملحّة على مرّ الأيام ومع ذلك فإن المعروف أن ازدياد تعليم العمال واتساع أفقهم يساعد على زيادة شعورهم بالسأم والملل .

ومع ذلك فما لا شك فيه أن انقاص عدد ساعات العمل الذي تمّ في المائة سنة الأخيرة - وإن صحبته نكسات وقتية بسيطة إبان الحروب - يعتبر كسبا كبيرا للعمال ، وقد أثر هذا الكسب على التقدم الاقتصادي بوجه عام ، فكمية السلع والخدمات المنتجة لا تكفي كقياس للتقدم الاقتصادي إذا كان في الاستطاعة إنتاج نفس الكمية من السلع بنفقات أقل وبمجهود أيسر . وتظهر في كثير من الأحيان حالة هبوط في كميات البضائع المنتجة ، ولكن تمتع العامل بوقت الفراغ سيقبل من أهمية ذلك .

والحوادث التي من هذا القبيل كثيرة ، ففي عام ١٩١٩ في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، حدث خفض فجائي في عدد ساعات العمل الأسبوعية في المصانع البريطانية (من ٥٢ ساعة في الأسبوع قبل عام ١٩١٤ إلى ٤٧ ساعة بعد عام ١٩١٩) - ومثل هذا الخفض جدير بالاعتبار عندما تناقش آثار الحرب على إنتاجية المصانع البريطانية - ويجب أن يكون مفهوماً (١) أن كمية السلع المنتجة عن كل وحدة من العمل كانت في الغالب الأعم في سنة ١٩٢٤ أقل بمقدار بسيط جدا عنها في سنة ١٩١١ ولا يدل هذا على أن الإنتاجية بوجه عام كانت تميل نحو الهبوط بعد هذا التاريخ . فإذا كان هناك أي هبوط في كمية السلع المنتجة فما لا شك فيه أنها أقل بكثير مما يجب أن نتوقعه نتيجة لإنقاص عدد ساعات العمل . وهكذا فالتقدم الاقتصادي سار سيراً حثيثاً رغم الحرب وإن كان ذلك التقدم قد أخذ أشكالا متعددة أظهرها وضوحا انقاص عدد ساعات العمل وبالتالي زيادة أوقات فراغ العمال الذين يتمتعون فيها بما حققته المدنية الحديثة من متع مختلفة في الحياة .

(١) أنظر كتاب « الدخل الأهلي لعام ١٩٢٤ » تأليف بولي وستامب صفحتي ٥٨٠ و ٥٨١ .

٣ — ان أهم العناصر الأساسية التي تظهر نتيجة لطول مدة العمل اليومي تتكشف إذا ما درسنا مجهود العامل في كل ساعة من ساعات العمل اليومي . ولكن ظهور هذه العناصر تأخذ شكلا مختلفا آخر . فالعامل وهو يبذل ذلك المجهود الشاق أثناء عمله يفضل عادة أن يقضى في عمله عددا من الساعات أقل من الساعات التي يتطلبها صاحب العمل ، ولذلك يعتمد العامل في أغلب الأحيان إلى العمل بنشاط وتركيز أقل مما يتطلبه صاحب العمل . وهنا يظهر أحد الأسباب الهامة للاحتكاك بين العامل وصاحب العمل — ولو أننا نعتقد أن ذلك النزاع ليس في صالح كليهما . كما أنه نزاع أكثر خطورة من النزاع على عدد ساعات العمل لأنه من الممكن الوصول إلى اتفاق فيما يخص بعدد ساعات العمل والتسك بهذا الاتفاق لمدة طويلة ولكن المجهود الذي يبذله الإنسان يكون معرضا للتغير دائما وربما من يوم ليوم لآى سبب من الأسباب الشخصية ولهذا فإن الوصول إلى اتفاق في هذا الشأن صعب جداً ومع ذلك فيمكن الوصول إلى نتائج علاجية مرضية . إذا اتبعنا إحدى الوسائل الآتية :

وأفضل طريقة هي تشجيع العامل على الاهتمام بعمله بحيث يكون الاحتكاك بين العامل وصاحب العمل في أقل درجة ممكنة . وقد سبق أن بينا أن الإنسان عندما يهتم بعمله ويشعر بالمسؤولية تجاه هذا العمل لا يهتم كثيراً بساعات العمل سواء أطالت تلك الساعات أم قصرت وبالمثل فإنه لن يهتم كثيراً بالمضايقات والصعوبات التي يواجهها أثناء العمل . وصاحب العمل الناجح هو الذى يستطيع أن يوجد في نفس العامل الشعور بهذه المسؤولية ومع ذلك فنجاح هذه الحطة يعتمد الى حد كبير على طبيعة العمل ذاته لأن أكفأ المنظمين وأصحاب الأعمال لن يستطيعوا إثارة اهتمام العمال للعمل إذا كانت طبيعة ذلك العمل لا تشجع على الإقبال على ذلك .

والعلاج الأفضل الثانى (وهو العلاج الأفضل فى الأعمال المتكررة) — هو إيجاد علاقة بين الجهد والأجر وتسمى هذه العلاقة وطريقة دفع الأجر على أساس الناتج ، وأيسر الوسائل هى الدفع على أساس القطعة ويمتضى هذه الطريقة بؤجر العامل عن كل وحدة يتم انتاجها ، ولعل النقد الذى يمكن أن يوجه الى هذه الوسيلة هو

أن كمية السلع المنتجة لا توازي دائماً مقدار الجهد الذى بذل فى سبيل العملية الإنتاجية ومن هذا يتضح أهمية الذوق الصناعى فى حد ذاته بجانب الكمية المنتجة . ويجب ألا يغرب عن البال أن انتاجية العامل قد ترتفع أو تهبط لأسباب خارجة عن قدرته ، فقد تكون انتاجية أحد العمال أكثر من زميله لا لسبب إلا لأن الأول يستعمل فى عمله أدوات أفضل مما يستعملها الثانى وعلى ذلك فيجب أن نحاول بقدر الإمكان أن نأخذ فى الاعتبار كل هذه الاختلافات عندما نقرر دفع أجور العمال على أساس القطعة . والواقع أن هذه التعقيدات تدعو إلى عدم اطمئنان العمال وشعورهم بالظلم ، ولهذا حق لنا أن نؤكد أنه إذا تعقدت طريقة دفع الأجور فسيقابلها العمال غالباً بحرص شديد وبعدم ثقة ، وبالتالي لن تكون بالطريقة المرضية الناجعة . ومع ذلك فالطريقة السهلة الواضحة لن تتفق ومقتضيات الإنتاج فى كثير من الصناعات وربما نكون أيضاً بعيدة عن العدل والحق . على أن هناك حالات محدودة حيث تأتى طريقة الدفع بالقطعة ثمارها المرجوة .

وإذا لم يتيسر أحد هذين الحلين (تشجيع العمال للاهتمام بالعمل أو الدفع لقاء القطعة) لاختلاف طبيعة العمل أو غير ذلك من الأسباب — فليس هناك غير طريقة الدفع على أساس الوقت . وذلك باحتساب وحدة معينة من النقود عن كل ساعة أو كل يوم مثلاً دون التقيد بكمية السلع المنتجة فى هذه الساعة أو أو اليوم . وواضح أن هذه الطريقة أقل صلاحية من الطريقتين السابقتين فقد تنطور إلى التحكم الأعمى بأية صورة من صوره فضلاً عن أنها تعتمد بشكل واضح على الطرد كعقوبة . ومع ذلك فثمة أنواع مختلفة ومتعددة من الأعمال (فى مجال المهن غير الفنية مثلاً) لم تنجح فيها أية طريقة غير هذه فى دفع العمال إلى العمل . على أن المرغوب فيه جداً أن يضيق نطاق هذا النوع من الأعمال ، وأفضل طريقة لذلك هى تحسين الطرق الأخرى حتى يمكن تعميمها . ويلعب علم النفس الصناعى دوراً كبيراً فى سبيل الوصول إلى هذه التحسينات وإن كانت أهميته الحقيقية فى هذا الصدد هى فى ملاءمته ومسايرته لعلم الاقتصاد حتى يمكن الحصول إلى أفضل الحلول الممكنة .

الجزء الثالث

عوامل الإنتاج - رأس المال

الفصل الثامن

السلع الرأسمالية وأنواعها

١- كما رأينا عندما بدأنا دراسة العملية الإنتاجية فإن رأس المال يشتمل على جميع السلع الموجودة في فترة معينة والتي يمكن استخدامها بطريقة ما لإشباع الحاجيات في الفترة التالية . وبعض هذه السلع هي سلع استهلاكية يمكن استخدامها لإشباع حاجات المستهلكين مباشرة ، والبعض الآخر سلع إنتاجية تتعاون مع العمل لإنتاج سلع وخدمات أخرى . وعندما نقوم بدراسة رأس المال كعامل من عوامل الإنتاج فإن أهم ما يعيننا هي السلع الإنتاجية . وفي هذا الفصل والذي يليه فالتنا سوف نركز معظم اهتمامنا برأس مال المنتجين

وإلى الآن فقد قسمنا رأس مال المنتجين إلى قسمين - سلع ذات استعمال دائم و سلع ذات استعمال واحد . ونعود الآن لنقوم بتقسيم آخر ، الفرض منه هو زيادة فهم طبيعة رأس المال ولكن في نفس الوقت سنجد أنه يلقى ضوءا كبيرا على مشكلة من أهم المشاكل الاقتصادية عمليا ألا وهي أسباب البطالة . وبطبيعة الحال فإن البطالة في حد ذاتها هي مشكلة من مشاكل العمل، ولكن أسباب البطالة ترتبط برأس المال كعامل من عوامل الإنتاج أكثر من ارتباطها بالعمل كعامل من عوامل الإنتاج . وسنعرض هنا إلى كل ما يمكن ذكره عن أسباب البطالة في نطاق هذه المقدمة .

٢ — وبوجه عام يقسم الإقتصاديون السلع الانتاجية ذات الاستعمال الدائم إلى قسمين يسميان (١) الأرض (٢) رأس المال الثابت وتشتمل الأرض على الأرض الزراعية والأرض المدنية (أى التى تستخدم لمواقع البناء ولأغراض مشابهة) وتشتمل أيضاً المناجم . أما رأس المال الثابت فهو يشمل المباني والآلات والأدوات والمواد وما شاكل ذلك . ولقد اثار التمييز بين هذين النوعين من السلع الإنتاجية اهتماماً كبيراً من جانب اقتصادى القرن التاسع عشر الذين دأبوا على إبراز أهمية ذلك باعتبار الأرض كعامل من عوامل الإنتاج مستقل بذاته بدلا من جعله بمثابة نوع خاص من رأس المال كما هو المتبع حديثاً وكما نتبعه هنا ، ومع ذلك فالاجماع منعقد على أن ثمة تمييز بين الأرض ورأس المال الثابت . فما هو الأساس الحقيقى لذلك التمييز ؟

ويمكن القول بوجه عام أن الأرض (فى معناها الإقتصادى) تشمل كافة السلع ذات الاستعمال الدائم التى وهبتها لنا الطبيعة ، أما رأس المال الثابت فهو يشمل السلع التى يصنعها الإنسان . وهناك أنواع من الموارد ذات الاستعمال الدائم التى يمكن زيادة المعروض منها إذا أردنا ذلك بإنتاج وحدات جديدة منها ، وهذه الموارد تسمى رأس المال الثابت . كما أن هناك أنواعاً أخرى من الموارد ذات الاستعمال الدائم قد جاءت إلينا من تراث الماضى الا أنه لا يمكن زيادة المعروض منها إذا أردنا المزيد ، وهذه تسمى الأرض .

وليس من الضرورى أن نفترض أنه — من بين جميع موارد المجتمع الموجودة فى وقت معين — يمكن أن نحدد بكل دقة الأنواع التى يمكن أن نعتبرها أرضاً والأنواع التى يمكن أن نعتبرها رأس مال ثابت . ومن المؤكد أنه لو حاولنا ذلك التحديد الدقيق بالبحث فى المصدر النهائي لكل جزء معين من الموارد فإننا سنثير مسائل تاريخية مربكة وسنضطر إلى أن نقرر أى من الموارد كان من صنع الإنسان وإياها لم يكن كذلك . ومن المفروض أن الأرض الزراعية بالتجذرا هى إلى حد كبير هبة من الطبيعة ومع ذلك فالى أى حد يمكن أن تعزى إلى التحسينات التى قامت بها أجيال متعاقبة من المزارعين ، إلى عمليات الفحت وإقامة الأسوار

التي تمت في القرن الثامن عشر ، وحتى إلى إزالة الغابات القديمة بمعرفة أجدادنا الأقدمين ؟ ويقول بعض الثقات أن تربة مقاطعة برجاندى الخصبة التي تصنع فيها أشهر أنواع النبيذ الفرنسى هي مكونة من بقايا ألني عام من زراعة الكروم ، إلا أنه بالنسبة لأغراض البحث الاقتصادى فالتنا نشك إذا كان من الضروري اثاره مثل هذه المسائل التاريخية . مع ذلك فأرض بريطانيا قد برزت إلى الوجود فى الماضى ولا يمكن أن تنتج قدراً أكبر منها فى الوقت الحاضر وكل ما يمكن أن نفعله هو أن نجري التحسينات فى نوع الأرض إلى حد معين . ومن ثم فالتنا قد نوافق على أن هذه هي الأرض فى المعنى الاقتصادى ، ومن جهة أخرى فالأمر الهام بالنسبة لرأس المال الثابت هو أنه من الجائز أن يزيد مقداره عن طريق المجهود الانسانى فى الوقت الحاضر .

وهناك تمييز آخر بين الأرض ورأس المال الثابت وقد يختلط علينا الأمر أحياناً فلا تفرق بينه وبين التمييز السابق ولو أن التمييز الذى نحن بصددده الآن يقسم مجموعة السلع الانتاجية ذات الاستعمال الدائم بطريقة مشابهة تقريباً للطريقة السابقة فإن هذا التمييز يختلف عن سابقه . فهناك من السلع ذات الاستعمال الدائم ما يبلى بالاستعمال ومن السلع الأخرى ما لا يبلى . ومعظم السلع التى لا تبلى هي ما سبق أن وضعناها فى مجموعة واحدة هي الأرض ، أما معظم السلع التى تبلى فهي رأس المال الثابت . ومع ذلك فإن التمييز لا يتمشىان مع بعضهما بدقة فإن المشاهد أن المناجم هبة من الطبيعة ومع ذلك فن المؤكد أن ينضب مصنها بعد مضى وقت معين .

وهنا أيضاً يجب أن نراعى عدم المضى فى هذا التمييز إلى أبعد حد . ففي عبارة نالت من الشهرة أكثر مما أراد لها كاتبها ، وصف الاقتصادى الكبير ريكاردو الأرض فى معناها الاقتصادى بأنها القوى الأصلية للتربة التى لا تستنفذ . فإذا كانت الأرض هبة من الطبيعة فإن قواها تكون أصلية اقراضاً ولكن فى بقاع عديدة من العالم قد تلقى الفلاحون دروساً من تجاربهم القاسية استدلوا بها على أنه ليس حقيقياً أن القوى الأصلية الترية لا تستنفذ . فإذا ما أريد المحافظة على

خصوبة الأرض فإن هذا يتطلب زراعتها بطريقة مناسبة ويتطلب أيضاً البحث عن وسيلة ما لئلا نلجأ إلى الأرض ما سبق أن أخذ منها ، وهذا ليس بالأمر الهين فكلمة « لا تستنفذ » كانت غير موفقة ومع ذلك فإن من خصائص الأرض الزراعية أنه يمكن زراعتها في العادة بطريقة لا تجعلها عرضة للانحلال . وإذا ما كانت الأرض موضع الرعاية اللازمة فستظل جودة الأرض الآن كما هي إلى ما بعد خمسين أو مائة عام .

ولكن العكس هو الصحيح بالنسبة لأنواع كثيرة من رأس المال الثابت . فهما بالغنا في المحافظة عليها فليس من المحتمل أن تكون صالحة للاستعمال إلى أبعد من فترة محدودة من الوقت ، فضلاً عن أنها عرضة للحوادث التي قد تجعلها عديمة الفائدة رغم أنها لازالت جديدة نسبياً . وقد يتسنى غالباً تأجيل تجديد رأس المال الثابت وذلك عن طريق القيام بالتصليحات ولكن إذا جاوزت هذه حدوداً معينة فإنه غالباً ما يكون من الأسهل علينا أن نقوم بتجديد السلعة جميعها . وعلى أي حال فإن التصليحات لا تعدو أن تكون تجديدات لأجزاء السلعة .

ولذلك فقد أصبح من الواضح أنه لا يمكن تحديد وجوه التمييز بين مختلف السلع الإنتاجية ذات الاستعمال الدائم بدقة تامة ، ولكن أوجه التمييز هذه تساعدنا على تمييز مجموعة هامة من السلع الإنتاجية ذات الاستعمال الدائم فتتوقع للكمية المعروضة منها أن نسبة معينة ستبلى كل عام كما أنه من الممكن انتاج وحدات جديدة من هذه السلع فتضاف إلى العرض الإجمالي أو تحل محل الوحدات التي أصبحت بالية . ويعتمد المجتمع الحديث على وجود مثل هذه السلع ، بيد أن ذلك الاعتماد هو الذي يجعل من الأمور المستعصية أن يسير الجهاز الاقتصادي سيراً هادئاً . ولنرى كيف يكون ذلك .

٣- وتسمى الصناعات المتخصصة في انتاج السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة بالصناعات الإنشائية ، ونجد معظم عمالها في المجموعات التي أطلقنا عليها اسم « البناء والصناعات المرتبطة بها » ، و « عمال المعادن » ، بالجدول صفحة

٦١؛ ونرى من هذا الجدول أن حوالى $3\frac{1}{2}$ مليون عامل من بين حوالى ٢٠ مليون من السكان البريطانيين العاملين كانوا متخصصين في هذه المجموعات وهذا يعطينا فكرة عامة عن الأهمية النسبية للصناعات الإنشائية. ومثل هذا الرقم (١٠ - ١٥ ٪ من المجموع) قد ينطبق على عدد من البلاد الأخرى الصناعية.

وتقوم الصناعات الإنشائية بمهمتين: إنشاء رأس المال الثابت الجديد وإحلال رأس المال الثابت القديم عندما يبلى. لنضرب مثلاً عادياً لنرى كيف تتمشى هاتين المهمتين جنباً إلى جنب. لنفرض أن مجتمعاً ما يملك ١٠٠٠ سفينة وأن السفينة تبقى صالحة للعمل حوالى ٢٠ عاماً في المتوسط، لهذا فانه من الممكن في الأحوال الثابتة تماماً أن يكون لدينا ١٠٠٠ سفينة على الدوام بإنتاج ثابت هو ٥٠ سفينة سنوياً. وكل عام ستبلى ٥٠ سفينة وكل عام نجد لدينا ٥٠ سفينة جديدة لتحل محلها. وفي مدى العشرين عاماً نجد أن الأسطول بأكمله قد تجدد وهو نفس الوقت الذي تأخذه قطع الأسطول لتبلى وتحتاج للتجديد.

لنفرض الآن أن المجتمع لا يكتنع بهذا العدد الثابت من السفن وهو ١٠٠٠ سفينة ولكى يتمشى مع الزيادة المضطردة في السكان أو التوسع المضطرد في التجارة فإن عدد السفن التي يحتاج إليها المجتمع سيبدأ في الزيادة بمعدل ثابت وليكن ٣٪ في السنة. ولكى نحصل على ١٠٣٠ سفينة في العام التالى فإن عدد السفن المنتجة سيرتفع من ٥٠ إلى ٨٠ سفينة ولو أنتج ٨٠ سفينة سنوياً فإن عدد السفن التي يحصل عليها المجتمع سيضطرد في الزيادة بطريقة منتظمة.

وهذا يشابه حقيقة الحال كما نجدتها في الحياة الواقعة ولكن يجب أن نلاحظ أن ثبات كمية الانتاج في صناعة بناء السفن يتوقف الآن على التوسع في الطلب الإجمالى على السفن بمعدل ثابت، وواضح أن الثبات في معدل التوسع هو من الصعوبة بمكان. فإن عدد السكان في حد ذاته لم يزد بمعدل ثابت ولو أنه إلى الوقت الحاضر مضطرد في الزيادة، غير أن هناك أشياء أخرى يجب أن نأخذها في الاعتبار وهذه أيضاً أقل ثباتاً في تغيرها. فالاختراعات والتغيرات في

الحاجات تسبب تغيراً مفاجئاً في حجم الطلب على أنواع معينة من رأس المال الثابت سواء كان التغيير بالزيادة أو النقصان ، كما أن التغيرات السياسية (وبصفة خاصة الحروب ونتائجها) هي عامل أقوى من عوامل عدم الاستقرار . وحتى لو كان التقدم الاقتصادي مضطرباً بلا عائق خطير يوقفه فإن معدل التقدم عرضة للارتفاع أو الهبوط لمختلف الأسباب .

وحتى لو كانت التغيرات في معدل التقدم الاقتصادي معتدلة في حد ذاتها فإن لها تأثيراً كبيراً على نشاط الصناعات الإنشائية . فلقد رأينا أنه بانتاج ٨٠ سفينة سنوياً فإن عدد السفن التي نحصل عليها سيزداد من ١٠٠٠ إلى ١٠٣٠ و ١٠٦٠ . وهلم جرا ولنفرض أنه في السنة الثانية سنحتاج إلى عدد أكبر من السفن فالعدد الذي نحتاج إليه من السفن وهو ١٠٥٠ بدلاً من ١٠٣٠ سفينة لا يتضمن تغيراً كبيراً في الطلب على السفن - ولكن إذا كان لابد من الحصول على ١٠٥٠ سفينة في هذا العام فإن عدد السفن المنتجة يجب أن يكون ١٠٠ بدلاً من ٨٠ . ولو لم نحتاج في السنة الثالثة إلى أكثر من العدد العادي وهو ١٠٦٠ سفينة فإن عدد السفن المنتجة في هذا العام تكون ٦٠ سفينة فقط (١٠ سفن تضاف إلى العرض الإجمالي و ٥٠ سفينة للتجديدات العادية) - وهذا يعني أنه لو كان هناك عدد كاف من الناس متخصصين في صناعة السفن يمكن لهم أن ينتجوا ١٠٠ سفينة في سنة الرواج فانه سيتمتع عن العمل في السنة التالية ٤٠ ٪ من المشتغلين في هذه الصناعة .

وليس هذا كل ما في الأمر . فلقد افترضنا حتى الآن أنه يمكن الاعتماد على أن كمية المعروض من السفن تبلى بمعدل منتظم . فلو حدث أمر ما (كالحرب مثلاً) قد ترتب عليه أن تبلى أو تهلك السفن بمعدل أكبر من المعتاد فإن الطلب على السفن الجديدة قد يتعرض لهزات أعنف . وهناك أيضاً سبب يدعو إلى أن يكون معدل البلى غير منتظم فلو حدث في الماضي أن كان معدل انتاج السفن غير منتظم لدرجة أن نسبة عالية جداً من السفن الموجودة قد بنيت في سنين معينة في الماضي فإن

من المحتمل أن تبلى هذه السفن جملة واحدة في وقت واحد (وتشبه هذه المشكلة مشكلة توزيع الأعمار لعدد من السكان فلو كان توزيع الأعمار للسفن موجوده مجتمعاً مثلاً يكون توزيع الأعمار لسكان بريطانيا حالياً فان عدداً كبيراً جداً من السفن سيكون معداً للتجديد في تلك السنين المعينة التي تصبح فيها السفن المتجمعة بالية) وبذا يمكن لنا أن نرى أسباباً عديدة قوية يصعب معها أن يكون الطلب ثابتاً على منتجات الصناعات الانشائية ، كما يمكن لنا أن نرى أن من المحتمل جداً أن تترتب البطالة على تقلبات الطلب .

٤ — وما من شك أن التجارب تدل على مدى ما تعانيه الصناعات الانشائية من البطالة بصفة خاصة ، ولكن البطالة التي تنجم عن عدم استقرار الصناعات الانشائية لا تؤثر في هذه الصناعات بحسب بل أنها تزحف إلى الصناعات الأخرى أيضاً ، ذلك لأنه عندما تكسده هذه الصناعات فسيقل ما يصرفه العمال المشتغلون فيها ، وتسكون النتيجة هبوطاً في الطلب على منتجات الصناعات الأخرى أيضاً ، ومرض البطالة ناقل للعدوى ، وتصيب العدوى بعض الصناعات أولاً ومن هذه تنتقل العدوى إلى الصناعات الأخرى . والصناعات الانشائية هي تلك التي تكون في العادة مصدراً للعدوى (ولو أن الأمر ليس كذلك دوماً) .

والطريقة التي تنتقل بموجبها عدوى البطالة هي من أيسر الطرق . فان الدخول التي يصرفها معظم الناس هي دخول اكتسبوها من العمل . فلو قل عدد الناس المشتغلين بالأعمال تقل الدخول التي ستصرف ونقل السلع التي ستباع ، وبما أنه لا يمكن سوى بيع كميات أقل من السلع فان انتاجها يتطلب عدداً أقل من الناس ولذا يتحتم توظيف عدد أقل من الناس في تلك الصناعات . وليس هذا هو السبب الرئيسي للبطالة بل أنه الطريقة التي بموجبها تزحف البطالة من صناعة إلى أخرى . ولا تعوق الحدود الدولية زحف البطالة فان معظم الناس يصرفون جزءاً من دخولهم على السلع المستوردة ؛ وعندما يقل مالههم من الموارد للصرف فانهم يشترون كميات أقل من السلع المستوردة ومن السلع الأخرى وهذا يؤثر على المنتجين الأجانب للبضائع المستوردة فتترتب على ذلك بطالة في الدول التي يعيش فيها هؤلاء المنتجين . وحتى لو ظهر أن السلع التي نشتريها مصنوعة بالداخل

فإنها تحتوى فى الغالب على بعض المواد المستوردة من الخارج . ولذا فإذا ما هبط الإنتاج بالداخل تقل المواد المستوردة وهذا يؤدى أيضاً إلى البطالة التى تنشئ بين المنتجين الأجانب لهذه المواد . فإذا نظرنا إلى المسألة من وجهة نظر المنتجين الأجانب يمكننا أن نرى كيف يحدث فى أغلب الأحيان أن تنتقل عدوى البطالة إلى دولة معينة فى الخارج . وبالنسبة لهذه الدولة المعنية فإن الصناعات الإنشائية لا تصاب بالكساد أولاً ، بل صناعات التصدير . ولقد مرت بريطانيا العظمى مراراً بتجارب من هذا النوع .

ويمكن التغلب على هذه الصعوبات لو وجدت الوسيلة لمعالجة المشكلة فى منبعها بالوصول إلى تنظيم أكبر لإنتاج الصناعات الإنشائية ، وهناك مختلف الوسائل لتنفيذ ذلك — بتجديد الموارد فى الوقت الذى تكون فيه التجارة كاسدة بدلاً من الوقت الذى يكون فيه من المناسب فنياً أن تتجدد الموارد وهلم جرا . وفى هذا الاتجاه بالذات ، أكثر من غيره ، تحتاج النظم الإقتصادية للمجتمعات الحديثة إلى التوجيه المركز ولكن ليس من الأمور الهيئية وضع الخطط لإنتاج ثابت من السلع الرأسمالية الثابتة (وعملياً نجد دائماً أن الاعتبارات السياسية تعقد الأمور فإن كثيراً من الصناعات الإنشائية عرضة للتحويل إلى صنع الأسلحة ولذا فإن الحكومة توجه لها اهتماماً خاصاً يختلف عن الاهتمام الإقتصادى بهذه الصناعات وقد يتعارض معه) وهذه هى بعض المشاكل الرئيسية للعالم الحديث .

٥ — لقد أدى بنا تقسيم السلع الإنتاجية ذات الاستعمال الدائم إلى بحث مستفيض . ودعنا نرى الآن إلى أين يؤدى بنا البحث فى السلع ذات الاستعمال الواحد . ويجب أن نميز هذه السلع أيضاً بأنها مرتبطة بمشاكل تنظيم الإنتاج ولكنها تتخذ بطبيعة الحال شكلاً آخر ، فالسلع ذات الاستعمال الواحد التى فى أيدي المنتجين فى وقت معين هى سلع مستخدمة فعلاً فى العملية الإنتاجية — (سلع تحت التشغيل) — وبيع تنتقل من مرحلة إلى أخرى من مراحل العملية الإنتاجية . وهذه نسميها رأس المال العامل . وكذلك فهذا النوع يشمل المخزون من المواد التى لا تستخدم فى العملية الإنتاجية الآن ، ولو أن هذه المواد قد

إنتاج من قبل وتوقع أن نستخدمها في إنتاج آخر فيما بعد؛ ونسمى هذه بالمخزون أو الاحتياطي المخزون. ويمكننا أن ننظر إلى رأس المال العامل كرمز للتنظيم الذي يصاحب الجزء الأكبر من العمليات الإنتاجية كل الوقت رغمًا عن التقلبات التي سبق أن قمنا ببحثها؛ ولكن عندما نصل إلى بحث الاحتياطي المخزون فإننا نصادف أنواعا جديدة من عدم التنظيم في العملية الإنتاجية.

فإذا لم تتغير حاجات المستهلكين وبقيت على حالها من يوم إلى يوم ومن سنة إلى أخرى وإذا لم تتغير الكميات المنتجة من السلع فإنه ليس من الضروري أن يكون لدى المنشآت احتياطي مخزون بدرجة محسوسة. ولكن بما أن المنتج غالبا ما يجهل الشكل الذي تتخذه الطلبات الجديدة التي يحصل عليها وبما أنه يحتاج عادة إلى مختلف المواد (مختلف الأنواع مثلا) للسير في الأنواع المختلفة للطلبات فإنه سيحتاج إلى أن تكون في متناول يده مواد مخزونة ليتسنى له تنفيذ هذه الطلبات على وجه السرعة (وبطريقة أخرى يمكن أن تكون المواد مخزونة ليس لدى المنتجين أنفسهم بل لدى التجار الذين هم على استعداد للبيع دون إهمال إلى أي منتج في حاجة إلى كمية من المواد). ومن المشاكل الدقيقة في إدارة الأعمال هو تقرير الكميات الواجب تخزينها لهذه الأغراض. فلو زاد المخزون من المواد فإن الطلبات تنفذ بسرعة أكبر، وأنه من الأمور التي تحفظ على المنشأة سمعتها أن تنفذ الطلبات بسرعة لأن ذلك يشجع حاجات المستهلكين على أحسن وجه، ولكن حفظ كميات كبيرة من المواد المخزونة كثير التكاليف. وإن من أسهل الطرق للوفر في النفقات أن يقل المخزون من المواد.

لنفرض أنه في صناعة ما اعتماد المنتجون (أو التجار) حفظ كمية من المواد المخزونة تعادل الكمية التي تستخدم عادة في الإنتاج في فترة ثلاثة شهور. ويمكن لهم الإبقاء على هذه الكمية المخزونة لمدة طويلة أو يمكن أن يأخذوا شهريا من المخزون من المواد ما يعادل الكمية التي تستخدم في الإنتاج شهريا وتحل محلها كمية ماثلة من المواد التي ينتجها حديثا منتجو المواد الخام. ولن يكون هناك أي اضطراب طالما كانت عملية الاحلال مستمرة. ولكن لنفرض الآن أن المنتجين

قد قرروا الاحتفاظ بكميات أقل من المواد المخزونة وأنه من الآن فصاعدا سيكتفون بالكمية التي تستخدم عادة في الإنتاج في مدة شهرين . وفي الشهر الذي يحدث فيه ذلك فإنهم سيحصلون على الكمية العادية من المواد المخزونة دون أن يطلبوا من منتجي المواد الخام ما يحل محلها . وخلال ذلك الشهر سيحدث اضطراب في الطلب على المواد الخام ولو أنه بعد إنتهاء هذا الاضطراب سيستمر الطلب كالمعتاد .

ويجدر بنا أن ننعم النظر في هذا النوع من الاضطراب ، ذلك لأنه يبين لنا أن التغيرات في الطلب على منتجات الصناعات المنتجة للمواد الخام ليس من الضروري أن تتوافق تماما مع التغيرات في شراء المستهلك النهائي . ويكون المخزون من السلع لدى التجار والمنتجين نوعا من صمام الأمان بين منتج المواد الخام والمستهلك الذي من أجله يقوم بإنتاج هذه المواد . وهذا الصمام مرن وعرضة إلى التضخم والانكماش . ولكن تنشأ أهم النتائج الاقتصادية عندما يحدث الاضطراب في إنتاج المواد الخام .

وهناك كثير من المواد (القمح والقطن مثلا) تكون نتيجة للأعمال الزراعية حتى انه لا مندوحة من أن تصل إلينا الكميات المنتجة من هذه المواد في أوقات معينة من السنة . وبما أننا نحتاج إلى هذه المواد دوماً وأنه يمكن حفظها إلى حين الحاجة إليها فقد أنشأ التجار تنظيمًا غاية في البراعة والدقة لتسهيل حفظ المخزون من السلع على نطاق واسع ، حتى أن الكميات التي ترد إلينا فقط في مواسم معينة يمكن إستخدامها على مدار السنة بمعدل ثابت . بيد أنه قد يحدث أحيانا أن يتعرض هذا التنظيم إلى هزات عارضة تسبب له اضطرابا . وقد نعالج هذه الهزات ، التي قد تحدث نتيجة لوفرة المحصول ، بطريقة مرغوب فيها ، ألا وهي حفظ الفائض بأمل أن يكون هناك نقص في المحصول في المستقبل . ولكن لنفرض (كما هو معلوم) أننا نحصل على محصولين وافرين متتابعين فإذا يحدث إذن ؟ عندما تصبح المخازن مزدحمة بالمواد ترتفع نفقات حفظ كميات أكبر من السلع المخزونة بسرعة كبيرة لدرجة أننا نسعى للإشارة على المزارعين

بنقص الإنتاج . ويحدث مثل ذلك (ويتكرر حدوث ذلك في العالم الحديث) لو أن الطلب على المنتج في تزايد مضطرد سريع إلا أن المزارعين قد غالوا في تقدير معدل الزيادة في الطلب إلى الحد الذي جعلهم ينتجون أكثر مما يريد المستهلكون الحصول عليه في الوقت الحاضر . وفي كلا الحالتين تصبح المخازن مشحونة بفائض من السلع المخزونة .

ويجدر بنا إذن أن نفكر في الموقف الذي ينشأ عن ذلك فإن هناك قليلا من المشاكل الاقتصادية في السنين الأخيرة قد تسببت في سوء إدراك الأمور أكثر من المشكلة التي نحن بصدد حلها ، فلقد ينتج المنتجون أكثر مما يرغبون في إنتاجه أما نتيجة لتقلبات الطبيعة أو نتيجة لسوء التقدير ، وكذلك أكثر مما يريدون إنتاجه تبعا للسياسة الطويلة الأجل في السنين التالية . وإذا ما كانت السلعة المنتجة سريعة الهلاك فليس هناك ما يمكن عمله سوى أن يقضى المنتجون على الفائض ، ولذا فعندما يكون ثمة زيادة في إنتاج الفاكهة فمن المحتم أن يترك الفائض على الأشجار ذلك لأن العمل الذي يتطلبه إرسال الفاكهة إلى السوق يصبح عديم الجدوى . ولو أمكن تخزين السلعة بسهولة فمن الميسور حفظ الفائض لمدة طويلة وسحبه بعد ذلك ببطء في كميات صغيرة وبذا لا تحدث إلا قلقلة بسيطة عند بيعها ، وتوسط بين هاتين الحالتين الحالة الشائعة عندما يمكن تخزين السلعة إلا أن عملية التخزين تكون كثيرة النفقات ، فيمكن إذن حفظ المخزون من المواد على أن القائمين بذلك سيسعون لتصريف هذا المخزون في أقرب فرصة مناسبة . وفي هذه الحالة قد تمضي فترة عامين أو ثلاثة أعوام بعد ما يتكون الفائض ، ويمكن التصرف في هذا الفائض في خلال تلك الفترة ، كما إنه في خلالها يقل الطلب عن المعتاد على الكميات الجديدة من المواد المنتجة حيث أنه يمكن إشباع حاجات المستهلكين من الفائض المخزون إلى حد كبير ، وبناء عليه فمن المؤكد أن تكون هذه الأعوام أعوام البطالة أو قلة في العمالة بالنسبة للنتجين . ولا يدعوا إلى العجب إنه في مثل هذه الأحوال (كما في الحالة المشهورة ألا وهي البن البرازيلي عام ١٩٣١) يفضل المنتجون اختيار

الحل الذي يلجأون إليه في حالة السلع السريعة الهلاك ، أى بالقضاء على الفائض كما يتفادون تعقد الأمور في قيامهم بتصريف الفائض المخزون الذي يبقى معلقا لفترة طويلة لو لم يقوموا بهذا العمل .

وليس المشا كل التي قننا بدراستها في هذا الفصل من المشا كل الهينة وهناك ما يمكن قوله بصدد هذه المشا كل أكثر مما أشرنا إليه هنا ، ولكن تؤدي بنا الافاضة في بحثها إلى دراسات اقتصادية أكثر تقدما . وحسبنا في الوقت الحاضر أن نقدر الصعوبات التي تصاحب تنظيم العملية الإنتاجية التي تنطوي على طرق في الإنتاج غاية في الدقة . ويجب أن نلاحظ أن معظم هذه الصعوبات هي وليدة العملية الإنتاجية ذاتها فلا تتوقف على الملكية الخاصة لرأس المال . وسنناقش في الفصل التالي بعض نتائج الملكية الخاصة .

الفصل التاسع

الملكية الخاصة لرأس المال

١ - إذا ما قامت السلع الرأسمالية بدورها في العملية الإنتاجية فيجب أن نوليها عناية خاصة ، وعلى بعض الأفراد أن يتولوا مسؤولية المحافظة على مختلف السلع الرأسمالية ذات الاستعمال الدائم في حالة جيدة واستخدامها بشكل يعود بالفائدة . وفي ظل النظام الاشتراكي تقع مسؤولية المحافظة على الموارد الرأسمالية للمجتمع على عاتق موظفي الدولة ، أما في نظام الملكية الخاصة فإنه من المفروض أن يقوم الأفراد أنفسهم الذين يملكون رأس المال بأداء واجب المحافظة عليه ، وهناك أنواع من المجتمع تكون فيها فكرة الملكية الخاصة على أساس محافظة الأفراد أنفسهم على ما يملكون فكرة من السهل جداً الاقتناع بها . فمثلاً تنبئ الحجة القوية للملكية الفلاحين كشكل من أشكال ملكية الأرض على الرعاية والمحبة التي يغر بها الفلاح الأرض التي يعيش في كنفها عندما يصبح مالكا لها . وإذا ما استخدم رأس المال بشكل يعود بفائدة أعم نتيجة للملكية الخاصة وإذا ما كانت الأرباح التي يتقاضاها الملاك أرباحاً معقولة بوجه عام في مقابل رعايتهم لأملاكهم فيحق القول بأنه يكون في صالح المجتمع (بما في ذلك من ليسوا ملاكاً) أن يقوم الأفراد من الملاك بإدارة وتوجيه رأس المال بدلاً من موظفي الدولة (الذين يجب أن يتقاضوا أجراً مقابل الإدارة) . ولكن لو أن الملاك يقومون فعلاً بالمحافظة على السلع الرأسمالية التي يملكونها لأنبتت فكرة الملكية الخاصة على حجة قوية، بيد أن قيامهم بذلك قد أصبح بعيداً كل البعد عن الحقيقة .

وعليه فقد ضعفت إلى حد كبير الحجة القائلة بالملكية الخاصة أو على الأقل فقد اضطرت إلى تغيير أسسها . وسنورد في هذا الفصل نبذة عن الطريقة البارزة التي تطورت بمقتضاها طبيعة ملكية رأس المال في خلال المائتي سنة الأخيرة .

وكان العامل الرئيسى الذى ترتب عليه هذا التطور هو الفائدة المضطردة للانتاج الكبير ، فقد اضطرد اختراع مختلف الوسائل للانتاج على نطاق واسع ولقد جلب إلينا بعضها أرباحاً وفيرة فى الكفاية ، ولذا نجد فى كثير من الصناعات أن حجم المنشأة قد أخذ فى النمو كما تستفيد من هذه الوسائل الأكثر إنتاجية . وفى منتصف القرن الثامن عشر كان حجم المنشأة كبيراً إذا ما استخدمت عشرات من الناس ، ولكن لم يأت عام ١٨١٥ حتى كان هناك منشآت ضخمة تستخدم الآلاف من الموظفين . ولو أنه بطبيعة الحال لم يكن من الممكن أن يستمر معدل التوسع على هذا النحو إلا أنه قد وصلنا اليوم إلى الحد الذى يوجد معه عدد كبير من المنشآت التى تستخدم بضعة آلاف من الموظفين بينما يوجد هناك عدد قليل من الاتحادات الكبيرة التى تستخدم عشرة آلاف موظف . وبما أن مقدار رأس المال المستخدم قد ازداد على وجه العموم بسرعة أكبر من زيادة عدد العمال ، فإن هذه الأرقام لن تعكس تماماً حقيقة التطور الذى حدث . فإن تطوراً كان هذا مداه قد أصبح له أثره على مشكلة رقابة رأس المال بأسرها .

فطالما كانت المنشأة المثالية لا تعدو أن تكون مصنعاً صغيراً يستخدم حفنة من الموظفين فإن السلع الرأسمالية اللازمة للانتاج تكون عادة فى متناول فرد واحد يمكن له أن يحصل عليها من ممتلكاته الخاصة ولو أن بعضاً من هذه السلع (ربما يكون البناء نفسه) قد يكون مستأجراً من شخص آخر . ولو أصابت المنشأة نجاحاً وكسبت أرباحاً مجزية فإن بعضاً من هذه الأرباح قد يستخدم للحصول على المزيد من السلع الرأسمالية ، وبذلك يضطرد حجم المنشأة فى النمو . ولكن باستثناء بعض الظروف الموانية جداً (كما هو الحال بالنسبة لصناعة القطن مثلاً فى الأيام الأولى لنشأة هذه الصناعة) يكون معدل النمو على هذا الأساس متتداً جداً . فإذا ما بدأت المنشأة صغيرة فإنها تبقى صغيرة حتى ولو صادفت نجاحاً يذكر .

وفى هذا التنظيم البدائى للنشأة فإن المدير والمشرف على المنشأة والمالك للسلع الرأسمالية الموظفة فيها هو فى الواقع شخص واحد . (وقد أشار إليه

أجدادنا أصلاً إلى أنه منظم ، الأعمال) ولكن عندما بدأت تظهر مزايا الإنتاج الكبير فإن السلع الرأسمالية اللازمة لا نشاء منشآت أكبر من هذه أصبحت باهظة التكاليف إلى الحد الذي لم يتمكن معه فرد واحد من اقتنائها من يمتلكه الخاصة ، أو يتعذر ذلك على بعض الأفراد القلائل من ذوى المواهب اللازمة . ومع ذلك فقد يوجد الحل إذا ما اتفق عدد من الناس فيما بينهم على أن يزودا المشروع بالأدوات الرأسمالية اللازمة من مواردهم بجملتها . والشكل القانوني لهذا الاتحاد هو ما نسميه بشركة للأشخاص .

فشركة الأشخاص هي نظام بموجبه يقوم عدد قليل من الأشخاص بحفظ الموارد الرأسمالية في شكل ملكية مشتركة ، ومن المفروض من الناحية القانونية ، أن تتضمن الملكية المشتركة الإدارة المشتركة ، إلا أنه قد يحدث غالباً أن يقوم بعض الشركاء بأخذ نصيب أوفر في إدارة رأس المال من غيرهم من الشركاء — وتنقسم شركة الأشخاص إلى شركاء عاملين وشركاء غير عاملين . والآن فإن الشريك غير العامل ، يضع نفسه تماماً في قبضة شركائه الآخرين ، فهو يسمح لهم بإدارة رأس ماله ، ولا يتوقف على نجاح إدارتهم حصوله أو عدم حصوله على دخل مجزى فحسب بل إنه يتوقف على هذا النجاح الإبقاء على رأس ماله أو فقده تماماً . ولذا فإن الدخول في شركة أشخاص يكون عملاً منظوياً على الخطورة عندما لا يريد الشريك أن يساهم بدور إيجابي في الإدارة ، إذ أن هذا يتضمن أنه يضع ثقة غالية جداً في شركائه .

٣ — ويمكننا أن ندرك لأول وهلة أن يكون هناك دائماً ملاك لرأس المال يترددون في الدخول في مشاركة تقوم على التضامن ، ولكن هناك دائماً طريقة أخرى يمكن بموجبها الحصول على أملاك هؤلاء الأفراد لتوظيفها في المنشآت التي لا يقومون هم بالإشراف عليها — ونعني بها طريقة الاقتراض . فعندما يحصل المنظم على رقابة رأس المال باقتراضه فإن التزاماته إزاء الدائن تكون ثابتة في عقد القرض الذي ينص على أن مبالغ معينة من المال تكون

واجبة الأداء في تواريخ معينة وهم جرا . ولا ينسحب حق الدائن إلى ما عدا ذلك ، ولكن هذا الحق ثابت قانونا . فلا يدعو إلى الدهشة أن يفضل الملاك غالبا أن يتعاقدوا على هذا النحو مع المقرضين بدلا من اندماجهم في اتحاد وثيق مع الغير في شركات الأشخاص .

وقد يعار رأس المال في شكل بضائع أو في شكل نقود . وفي حالة الأرض أو المباني فإنه من الممكن عمل الترتيب لاستئجار مثل هذه السلع الرأسمالية على أن تعاد إلى مالكيها في حالة جيدة . ولكن (على الأقل بالنسبة للعمليات العادية) من غير الممكن أن تستأجر السلع ذات الاستعمال الواحد بهذه الطريقة بما أنها ستستهلك في العملية التي تستخدم فيها . ولذا فإنه لن يكون القرض في هذه الحالة إلا في شكل مبلغ معين من النقود يرد في المستقبل عند تاريخ معين ؛ وحتى في حالة السلع ذات الاستعمال الدائم فإنه غالبا ما يكون من الأوفق أن يكون القرض في شكل مبلغ معين ؛ فبدلا من أن يستعير المقرض سلعا رأسمالية مباشرة فإنه يقترض مبلغا من النقود يمكنه من شراء السلع الرأسمالية التي يحتاج إليها .

يجدر بنا أن نتمعن النظر في الموقف الذي ينشأ نتيجة لعقد هذه القروض النقدية . فلو امتلكت شركة تضامن سلعا رأسمالية فإنه يصبح من الواضح أن يمتلك الشركاء هذه السلع الرأسمالية على وجه المشاركة . وإذا ما قام مالك الأرض أو المباني بتأجيرها إلى أحد المستأجرين فإنه من البين إن حق الرقبة لا يزال عالقاً بصاحب الأرض أو المباني ، ولا يملك المستأجر إلا حق الانتفاع بها . ولكن إذا اقترض منظم مبلغ ١٠٠٠ جنيه وقام بتوظيف هذا المبلغ في شراء سلع رأسمالية تحت رقابته فلا تكون هذه السلع الرأسمالية مملوكة للمقرض ولا للمقرض والمقرض على وجه المشاركة ، فإن المقرض وحده يكون مالكا لها وله كل الحق في التصرف فيها كما يشاء . ولكن شخصيا لا يصبح أكثر ثراء نتيجة لزيادة في السلع الرأسمالية التي يملكها (ولو إنه بطبيعة الحال قد يصبح كذلك في النهاية لو استخدم هذه الموارد الإضافية فيما يعود عليه بالفائدة) إذ يقابل الزيادة في رأس المال الذي استحوذ عليه دين بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

وبالمثل لوباع المقرض سلعاً رأسمالية (منزلاً مثلاً) لكي يمكن له أن يقرض مبلغ ١٠٠٠ جنيه فإنه لن يصبح أقل ثراء نتيجة لحيازته على مقدار أقل من السلع الرأسمالية ، فإن مبلغ الدين المستحق له وقدره ١٠٠٠ جنيه يعوض ما سبق أن باعه من سلع رأسمالية . وعندما نبحث في « رأس مال » الأفراد يجب أن نأخذ في الحسبان الديون المستحقة لهم كجزء من رأسمالهم كما نخضع منه الديون المترتبة في ذمتهم . وهذا هو السبب الذي دعا إلى التمييز بين رأس المال في معناه الاقتصادي (السلع الرأسمالية) ورأس المال في معناه التجاري (الذي لا يعني أكثر من أوراق تمثل حقوق) وتدل هذه الحقوق على أن الرقابة على رأس المال قد انتقلت في مقابل وعد بدفع مبلغ سنوي متفق عليه .

ولو فاضلنا بين مركز المقرض (الذي يمكن وصفه كدائن أو حامل لسندات بعد أن أعطى القرض) ومركز الشريك «غير العامل» نرى أنه بينما تكون إيرادات الشريك «غير العامل» متوقفة تماماً على الطريقة التي تداربها المنشأة التي يساهم فيها يحق لحامل السندات أن يستلم حتماً كل ما وعد بدفعه له من دين طالما كان المدين قادراً على الدفع . والخطر الوحيد الذي يتعرض له حامل السندات هو أن المدين قد يتوقف عن الوفاء بالتزامه وهناك دائماً (على الأقل بالنسبة للديون التي تعقد داخل الدولة) جهاز قانوني يضمن التزام المدينين بالدفع إذا كانوا قادرين . ولكن من المحتمل دائماً ألا يكون المدين قادراً على الدفع (أو غير قادر على دفع كل دينه) ولذلك فإن الدائن يكون أكثر ميلاً للاقراض إذا كان لديه من الأسباب ما يجعله واثقاً في ملاءة المقرض . وبما أنه توجد حالات عديدة يكون فيها الدائن نفسه غير قادر على الحصول على المعلومات اللازمة عن ملاءة المدين فإن ثمة مجالاً كبيراً للوسطاء بين المدين والدائن — وسطاء يضع الدائن العادي ثقته في ملاءتهم كما يتسنى لهم القيام بالأبحاث الضرورية قبل أن يقرضوا الأموال التي أوتمنوا عليها . والتمويل هو الاسم الذي يطلق على عمل هؤلاء الوسطاء ، ويوجد أنواع مختلفة من المنشآت المالية ولكن البنوك هي أهمها جميعاً .

وأولى الاعتبار التي يأخذها الدائن في الحسبان عند تقديره لضمان قرض معين يعقده مع مدين معين هو رأس المال الآخر الذي يملكه هذا المدين . فلو حاول شخص لا يملك شيئاً من رأس المال أن يقترض ١٠٠٠ ج . ك فانه ليس من المحتمل أن ينجح في محاولاته ، ذلك لأنه حتى ولو كانت الطريقة التي يقترح بموجبها توظيف النقود المقترضة تبشر بالنجاح فان أدنى حظ سيء يصيب منشأته سيتركه بسلع رأسمالية أقل في قيمتها عن ١٠٠٠ ج . ك ، ولذا فانه من المحتمل جداً أن تنشأ الظروف التي يكون فيها عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته بالكامل ، وحتى لو امتلك ١٠٠٠ ج . ك فان خطر فقدان نصف رأس المال المستثمر في المنشأة يكون جسيماً إلى الحد الذي يحمل الدائن على الاعتقاد أيضاً أن هذا الضمان غير كاف . ولكن إذا امتلك رأس مال قدره ١٠٠٠٠ ج . ك فانه لا يصادف في العادة أدنى صعوبة في اقتراض ١٠٠٠ ج . ك أخرى لأغراض توحى بالنجاح ، ذلك لأنه إذا استخدم في منشأة معينة رأس مال قدره ١١٠٠٠ ج . ك تكون فرصة الخسارة التي تنطوي على عدم سداد ١٠٠٠ ج . ك ضئيلة نسبياً ، وليس هناك أدنى شك في أن القاعدة الخاصة بالاقتراض والاقتراض هي « أن من يملك سيقترض » .

٤ — وكانت هاتان الطريقتان - شركة الأشخاص والاقتراض - الطريقتين القانونيتين لزيادة رأس المال تحت تصرف المنشأة الفردية وذلك في إنجلترا (في الأحوال العادية) حتى منتصف القرن الماضي . وحتى عندما كانت هاتان الطريقتان متبعتين بتطرف كانت هناك حدود لمقدار رأس المال الذي يتسنى الحصول عليه بهما . وإذا ما زاد عدد الشركاء عن ستة عاقت هذه الزيادة تقدم شركات الأشخاص كما كانت تتوقف مبالغ النقود التي يمكن لهذه الشركات اقتراضها على رأس المال الذي وضعه الشركاء أنفسهم فيها .

ولو ساهم الشركاء أنفسهم مثلاً بمبلغ ١٠٠٠٠ ج . ك ثم اقترضوا مبلغ ١٠٠٠٠ ج . ك فان الاقتراض زيادة عن هذا القدر قد يصبح من الصعوبة بمكان للسبب الذي أوضحناه . وتنطوي الطريقة التي عولجت بها مثل هذه الصعوبات على تكوين

شركات الأحوال بدلا من شركات الأشخاص كوسيلة أكثر ملاءمة لتنظيم المنشآت الكبيرة ، إلا إنه إلى ما قبل منتصف القرن التاسع عشر كانت الطريقة القانونية الوحيدة لتكوين هذه الشركات هي الأمر الملكي أو التشريع الخاص (كما حدث بالنسبة للسكك الحديدية في أول عهدها) وكانت هذه الطريقة باهظة التكاليف كما كانت تتكون شركات الأموال بطريقة غير منتظمة ، فكانت هذه في نظر القانون لا تعدو كونها شركات أشخاص كبيرة ولذا فقد بقي مركزها القانوني متناقضا وله آثار خطيرة على الشركاء فيها .

وبصفة خاصة كان الخطر الذي تعرض له الشركاء في هذه الشركات (نفس الخطر الذي أحاط بالشركاء غير العاملين) هو خطر المسؤولية التي لا حد لها . فلم يعترف القانون بالتمييز التام بين ما يحوزه الشريك كملك خاص وبين رأس المال الذي ساهم به في شركة الأشخاص . فإذا لم تتمكن الشركة من الوفاء بالتزاماتها فإن كل ما يملكه الشركاء سيضمن الوفاء بحقوق الدائنين . ولذا فإن كثيرا من الشركاء غير العاملين قد صادفوا تجارب قاسية فأفاقوا من نومهم مشدوهين ووجدوا أن المنشآت التي كانوا يولونها قليلا من الاهتمام قد أنهارت فجأة وأنت بذلك على كل فروايتهم الخاصة .

وقد جاء التغيير العظيم في القانون الانجليزي بصدد المسؤولية في سلسلة من قوانين للشركات (انتهت بقانون عام ١٨٦٢) وتقضى هذه القوانين بإمكان تكوين الشركات المساهمة ذات المسؤولية المحدودة . ولا يكون المساهم في مثل هذا النوع من الشركات مسئولا في العادة عن ديون الشركة بأكثر مما ساهم فيها برأس المال . وعليه فلو اشترى أسهما قيمتها ١٠٠ ج . ك فإنه يفقد هذا المبلغ لو باءت الشركة بالخسران ولكنه لا يفقد أكثر من ذلك . ولذا يتعرض المساهم لخطر أقل مما يتعرض له الشريك غير العامل (وقد ورث المساهم دور هذا الشريك في هذا المعنى) ولا يوجد ما يحول دون تكوين الشركات من مئات (أو حتى آلاف) المساهمين حتى أن مبالغ رأس المال التي يمكن الحصول عليها عن طريق هذا النوع من

المنظمات وهو الشركات المساهمة تفوق كثيراً ما يمكن الحصول عليه من رأس المال عن طريق شركات الأشخاص .

وقد يكون من غير المعقول أن يفترض القانون أن الشركاء في شركات الأشخاص سينشطون جميعاً لإدارة رأس مالهم المشترك ، ولكن يتضح أنه من السخف الادعاء بأن عدداً كبيراً من المساهمين سيأخذون بنصيب وافر في إدارة مؤسسة ضخمة لا يكون للكثير منهم فيها سوى عدد قليل من الأسهم . والنظرية القانونية للشركة المساهمة هي أن المساهمين يختارون ممثلهم — وهم المدبرون — الذين يديرون رأس المال نيابة عنهم ، ولكي يتسنى حماية المساهمين من المديرين الذين قد يسيئون استعمال سلطة مراكهم ينص القانون على طرق معينة لحمايتهم ، مثال ذلك الإعلان عن حسابات الشركة إلى حد معين وفرض الجزاءات عند جمع رأس المال على أساس ادعاءات كاذبة (تقارير مزيفة في النشرات وما إلى ذلك) . وتاريخ التشريع الخاص بالشركات هو قصة طويلة لحرب العصابات بين القانون وحفنة من الأوغاد ذوي الدماء الذين يكون نشاطهم الجزء الخفي من إنشاء الشركات . وما من شك أن القانون الانجليزي قد كسب المعركة . وقد نص في التشريعات الأخيرة للشركات (١٩٠٨) على وجود نوع منها يتوسط بين شركة الأشخاص والشركة المساهمة — ألا وهو الشركة الخاصة . ولذا فهناك الآن ثلاثة أنواع قانونية رئيسية يمكن أن تتخذها المؤسسات الانجليزية (١) شركة الأشخاص وهي لا تزال موجودة بمسئوليتها غير المحدودة غير أنها تتخذ غالباً في حالة المهن الحرة التي لا تحتاج إلا إلى قدر قليل من رأس المال (٢) والمؤسسات الصغيرة غالباً ما تنظم في شكل شركات خاصة ذات مسؤولية محدودة إلا إنه لا يسمح أن يساهم فيها أكثر من ٥٠ مساهم بدون أي التزام عليها لنشر حساباتها (بما أنه من المفروض أن هذا العدد الصغير من المساهمين سوف يحصل عادة على معلومات شخصية عن أعمال المؤسسة) (٣) وعندما ترغب المؤسسة في أن يكون لديها عدد أكبر من المساهمين فإنه يجب عليها أن تصبح شركة عامة لا يتحدد فيها عدد المساهمين ولكنها تخضع لاجراءات خاصة بالنشر

(وقد أصبحت هذه الاجراءات مشددة ولكن مدى ملائمتها ما زالت موضع النقاش) . وبطبيعة الحال فقد أخذت معظم الشركات الكبرى لنفسها هذا الشكل القانوني .

٥ - ولذلك فإن أمام الشركة الحديثة وسيلتين للحصول على السلع الرأسمالية التي تحتاج إليها لكي تبدأ نشاطها أو تتوسع فيه . الأولى بالاقتراض والثانية بأصدار الأسهم ، ويصبح المساهمون الذين يشترون الأسهم مالكيين للشركة على الشيوع ، وهم يختارون المديرين الذين يكونون ممثلين لهم ، ولكن من المستحيل أن يشمل القانون نصوصا تزود المساهمين بكل المعلومات التي يحتاجون إليها لاختيار المديرين الأكفاء ، ولذا ففي الواقع يتم تعيين مديري الشركة الجديدة في العادة قبل أصدار الأسهم — قبلما يصبح المساهمون مساهمين — وهم يخلدون أنفسهم في مراكرهم بأشراك الآخرين معهم ولا يملك المساهمون إلا المصادقة على من يقع عليهم الاختيار . ولذا فإنه لما يتفق مع الواقع إذا ما نظرنا إلى المديرين على أنهم يكونون فيما بينهم نوعا من شركة الأشخاص فيودعون جزءا من رأس المال في الشركة ويحصلون على رأس مال إضافي (غالبا ما يكون أكبر بكثير مما أودعوه أنفسهم) وذلك عن طريق الاقتراض من ناحية وعن طريق إصدار الأسهم من ناحية أخرى . وإذا نظرنا إلى المسألة من هذه الوجهة فالتنازلي أن أصدار الأسهم قد تطور في حد ذاته إلى نوع من الاقتراض يمتاز عن غيره بصفة هامة واحدة — ان لحامل السند الحق في مبلغ ثابت سنويا (نعرفه بسعر فائدة ثابت) بينما لا يملك حامل السهم من حق أكثر من الحصول على أية أرباح تبقى في نهاية كل عام بعد ما توفي الشركة بكافة التزاماتها .

ويحتسب المساهم بالمسؤولية المحدودة ، وفيما عدا ذلك فإنه يضع نفسه في قبضة المديرين كما يضع الشريك النائم نفسه في قبضة الشركاء . فهو يعطي ما يملكه إلى المديرين ويدهمهم يديرونه من أجله ولذا فإنه يتوقف على مقدرتهم وفطنتهم ماذا كان يحصل على عائد مجزى أو أنه يفقد هذا العائد كلية ولأول وهلة فقد يبدو غريبا أن نجد من المساهمين من يضع مثل هذه الثقة في مديري الشركات

العامة وقد لا تربطهم بهم من قبل أية معرفة وثيقة ، إلا أننا قد نجد إلى حد ما توضيحاً لذلك إذا ما أخذنا في الاعتبار إحدى النتائج الهامة للمسئولية المحدودة . أن المساهم لا يفقد أكثر مما ساهم به من رأس مال فإنه مهما أصاب الشركة التي استثمر فيها هذا المال فإنه سيكون في مركز أكثر سلامة لو أنه يملك عدداً صغيراً من الأسهم في عدد من مختلف الشركات عما لو وضع كل ما يملك في شركة واحدة . ولا يتسنى للشريك النائم أن يقوم بمثل ذلك ما لم يضطر إلى تعريض نفسه للزبد من الأخطار . هذا هو الاجراء الشائع الذي يتخذه أصحاب رموس الأموال في الوقت الحاضر .

وهناك وسيلة أخرى لحماية المساهم في الشركة العامة ألا وهي السهولة التي يمكن معها المساهم من التصرف في أسهمه حينما يريد . وبينما لا يتسنى بيع أسهم الشركات الخاصة إلا لأشخاص يوافق عليهم مديرو الشركة تكون أسهم الشركات العامة في العادة ملاً للبيع والشراء بمتى الحرية وبلا استشارة موظفي الشركة على أية صورة . ولكي تسهل مثل هذه العمليات فلقد نشأت هيئة من المتعاملين في الأسهم قد انتظمت في سوق للأوراق المالية . ولا تمنع قدرة المساهم على بيع أسهمه في سوق الأوراق المالية من تعرضه للخسارة ، فإذا ما وقف على أنباء سيئة عن الشركة ورغب تبعاً لذلك في التصرف في أسهمه فمن المحتمل جداً أن يسمع الناس بمثل ذلك أيضاً ويضحي من العسير التصرف في الأسهم بالبيع إلا عند سعر منخفض عن سعر الشراء . ومع ذلك فسيجد المتشائمون فرصة مواتية للانسحاب من السوق بتضحية قليلة عند التصرف في أسهمهم بدلاً من أن يبنوا بالخسائر الجسيمة لو لم توانهم هذه الفرصة السانحة .

٦ — والنتيجة النهائية للتحويل الذي وصفناه في هذا الفصل (وقد بدأ تحول مشابه في خطوطه الرئيسية ، ولكن باختلافات كثيرة في التفاصيل ، في كثير من الدول الأخرى) هو أنه لم تعد الموارد الرأسمالية للجمع في الغالب ملكاً مباشراً للأفراد . والاستثناءات الرئيسية لهذه القاعدة (وهي استثناءات

جزئية فقط) هي الأرض والمباني ، ومن التعليقات الطريفة ما ابداه بعض المصلحين الاجتماعيين من تأييد للملكية الخاصة للأرض بدعوى أن مالك الأرض في الآونة الحاضرة ما زال يؤدي وظيفة حقيقية عند قيامه برعاية السلع الرأسمالية التي في حيازته بينما لا يقوم معظم الملاك الآخرين بأداء هذه الوظيفة فعلاً ما تنازل هؤلاء عن رقابتهم المباشرة على السلع الرأسمالية في مقابل الحصول على صكوك للملكية ، وهذه لا تعدو أن تكون أوراقاً أو صكوكاً لا تمثل ملكية سلع معينة بالذات . وبما أن حامل الأسهم في الآونة الحاضرة يملك أسهما موزعة في العادة بين عدد من مختلف الشركات ، فإن علاقته بسلع رأسمالية معينة قد تلاشت عملياً .

ولا ينطبق ذلك إلى حد كبير على مديري الشركات أنفسهم فهم عادة مساهمون ذوو شأن في الشركات التي يديرونها كما لا ينطبق ذلك إلى حد ما على المساهمين في الشركات الخاصة . وسيتبقى في مثل هذه الأحوال ظل من الوظيفة الرئيسية للملكية ، ولكن إذا ما تساءلنا ما هي الوظيفة الاقتصادية التي تحتفظ بها المساهمون الذين يقومون بدور سلبي في إدارة الشركة فإنها لا تعدو أن تكون تمكيناً للبذيرين العاملين والمهيمنين على المنشأة من الحصول على رأس المال . وفي تمكين هؤلاء من الحصول على رؤوس الأموال بسهولة ميزة حقيقية إذ تعطيهم فرصاً جديدة لتوسيع المنشآت إشباعاً لحاجات المستهلكين بسهولة وبدون إهمال . ولقد زادت سهولة الحصول على رأس المال في الواقع نتيجة لضعف الرباط بين صاحب رأس المال وبين مجموعة معينة من السلع الرأسمالية . ذلك لأنه إذا أرادت منشأة أن تحصل على مزيد من رأس المال فإنه لا الزام عليها للإلتجاء إلى هؤلاء الأفراد المعينين الذين يكون معهم بعضاً من النقود يفرض عن حاجتهم في الوقت الحاضر ، بل يمكن لها الإلتجاء إلى أي فرد يملك أسهما يتسنى بيعها في سوق الأوراق المالية ويرغب في بيع بعض منها لشراء أسهم تلك المنشأة . وهذه السهولة في الحصول على رأس المال هي في الواقع ربح حقيقي للجمتمع ولو أن المجتمع لا يجني دائماً كل الفائدة المترتبة

على ذلك . وقد لا يكون ذلك ربما حقيقيا للمجتمع إذا قورن بالجزء الكبير
من الإنتاج القومى الذى يجب أن يطرح جانبا لدفع الفوائد والأرباح .
وسنعود إلى هذه النقطة عندما نبحث فى توزيع الدخل ، ويكفى هنا أن
نأخذ فكرة عن التطور الواضح الذى لازم فكرة الملكية الخاصة — تطور
من المحتمل الا ينتهى بعد ، وقد تنتظره مفاجآت أخرى .

الفصل العاشر

رأس المال الأهلي

١ — لقد بحثنا في طبيعة رأس المال من وجهتين : (١) من وجهة أنه عامل من عوامل الانتاج متكون من سلع حقيقية تستخدم في العملية الإنتاجية (٢) من وجهة أنه يتمثل في مجموعة من حقوق وصكوك الملكية وبوساطتها يمكن أن تنسب السلع الحقيقية إلى مالكيها النهائيين ، ويظهر لنا بوضوح كيف يتوافق هذان الاعتباران ، فرأس المال الذي يمتلكه الفرد من أصحاب رؤوس الأموال سيشتمل عادة على بعض السلع الحقيقية (منازل ، أرض ، سلع استهلاكية ذات استعمال دائم وهلم جرا) ولكن من المحتمل أن يتكون رأس ماله من صكوك وأسهم وسندات ، وهذه لا ترتبط بأجزاء معينة من رأس المال الحقيقي بل أنها تمثل حقوقاً على رأس المال الحقيقي الذي تستخدمه المؤسسات ، ويحق عادة لحاملي هذه الحقوق أن يتقاضوا فوائد وأرباح من بين الأرباح التي تحققها المنشآت لدى استخدامها لهذا الرأس المال الحقيقي . وبما أن الشركة ، من وجهة نظر الملكية ، ماهي إلا وسيلة يمتلك بموجبها عدد من الأفراد سلعاً رأسمالية على الشيوع فإن رأس مال الشركة ، بعد الوفاء بالتزاماتها ، يؤول إلى مساهمها . والطريقة المتعارف عليها للتعبير عن ذلك عند وضع حسابات الشركة هي حسابان الأسهم بمثابة خصوم ، للشركة وجعل هذه الخصوم معادلة لقيمة أصولها . (وأصول الشركة ، شأنها في ذلك شأن الأفراد ، تتكون مما في حيازتها من ممتلكات مضافا إلى ذلك الديون المستحقة لها ، وخصومها هي الديون المترتبة في ذمتها أو الحقوق التي توضع في مقابل الأصول) .

ويتضح ذلك من المثال التالي :

لنفرض أن شركة ما قد أنشئت في عام ١٩٢٥ ، وقد تكون رأسمالها بإصدار أسهم عادية بما قيمته ١٠٠٠٠٠ ج . ك وباقراض مبلغ ٣٠٠٠٠ ج . ك

في شكل سندات . لنفرض أننا ننظر في مركز الشركة في مستهل عام ١٩٣٨ .
وفي ذلك التاريخ نجد أنها مدينة أيضاً إلى أحد البنوك بمبلغ ١٠٠٠٠ ج . ك
وبمبلغ ٥٠٠٠ ج . ك إلى مختلف الموردين (إذ أنها تسلمت بضائع لم تدفع قيمتها
بعد) ، ومن ناحية أخرى فإنها دائنة بمبلغ ٥٠٠٠ ج . ك لعملائها الذين لم يقوموا
بعد بسداد قيمة البضائع التي تسلموها من الشركة ، وكذلك فإن الشركة تملك من
الموارد الثابتة ما قيمته ١٥٠٠٠ ج . ك وهذه مكونة من مختلف أنواع السلع الحقيقية .
ويمكن وضع المركز النهائي للشركة في شكل ميزانية عمومية على النحو الآتي :

خصوم	أصول
ج . ك	ج . ك
رأس المال المصدر :	موارد ثابتة (أرض ، مباني ،
أسهم عادية	آلات ، بضائع تحت التشغيل ١٠٠٠٠٠
سندات	١٥٠٠٠٠ بضائع بالمخزن)
دين لأحد البنوك	٥٠٠٠ مدينون مختلفون
دائنون مختلفون	٥٠٠٠
رصيد	١٠٠٠٠
١٥٥٠٠٠	١٥٥٠٠٠

ولقد صادفت هذه المنشأة نجاحاً لا بأس به إذ زادت القيمة الإجمالية
للأصول على قيمة الديون مضافاً إليها القيمة الأصلية لأسهم رأس المال ، فتركت
هذه الزيادة رصيداً قدره ١٠٠٠٠ ج . ك ، وقد وضع في جانب الخصوم حيث
أن هذا الفائض هو من حق المساهمين العاديين فيوزع عليهم في شكل أرباح
موزعة (ولو أن المدير الحصيف لا يبدأ في توزيع مثل هذا الفائض ما لم يصل إلى
رقم كبير) . ومع ذلك فيمكن القول بأن المساهمين العاديين الذين اكتتبوا أصلاً
بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج . ك قد أصبح لهم من الحقوق ما قيمته ١١٠٠٠٠ ج . ك
(ولو بامت المنشأة بالفشل فقد يوضع الرصيد في الجانب الآخر فتقل قيمة هذه
الحقوق عما سبق أن اكتتب به المساهمون أصلاً) .

وعندما نفهم الميزانية العمومية للشركة على هذا النحو فإننا سنرى أنه من الصواب تماما أن يتعادل جانبها هذا البيسان الحسابي فيحصل كل من الجانبين إلى نفس الرقم ، حيث أنه لو اعتبرت حقوق المساهمين بمثابة خصوم فإن صافي أصول الشركة (الأصول ناقصا الخصوم) تصبح صفرا بطبيعة الحال . أما في حالة الفرد في نشاطه الخاص ، من جهة أخرى ، فإن صافي أصوله عادة ما تكون كمية موجبة . وقد يصبح الفرد مدينا لأحد البنوك بمبلغ من المال وقد يكون مدينا بفواتير مستحقة إلى أصحاب المتاجر لم تدفع قيمتها بعد في وقت معين ، بيد أن هذه الخصوم تكون دائما أقل من أصوله لسبب قوى هو أنه ليس قادرا على أن يعطى ضمانا كافيا للقروض إلى أكثر من هذا الحد . وسننظر في إستثناء واحد لهذه القاعدة فيما يلي إلا أن هذه الإستثناءات قليلة الأهمية عمليا .

٢ — لنضرب الآن مثلا بسيطا ونرى كيف تندمج صورتان المختلفتان لرأس المال . لنفرض ان لدينا شركة كالتى نحن بصدددها ولكن بلا ديون تجارية في أى من الجانبين ولا ديون عليها لأحد البنوك ، ولنفرض أيضا أن مساهمها (بما فيهم حملة السندات) ليس لهم إستثمارات في الشركات الأخرى . وعليه فيمكن أن نأخذ الشركة ومساهمها معا ونعتبر الجميع كمجموعة قائمة بذاتها . وهنا يمكن جمع رأس المال الإجمالي بإحدى طريقتين مختلفتين ، كل واحدة منها ستؤدى إلى نفس النتيجة .

فن ناحية يمكن أن ننظر إلى رأس المال من وجهة الملكية ، فسيكون لدى المساهمين بعض السلع الرأسمالية في حيازتهم الخاصة (مساكن وهلم جرا) وهذه ليس لها أى ارتباط باستثماراتهم في الشركة . ودعنا نقول أن قيمة هذه الممتلكات الخاصة هي ٢٠٠٠٠ ج.ك . وفضلا عن ذلك فإنهم يمتلكون أسهما وسندات بما قيمته ١٥٠٠٠ ج.ك ، فلو فرضنا انه لا تستحق عليهم ديون شخصية فإن صافي مجموع الأصول يصل إلى ١٧٠٠٠ ج.ك . أما صافي أصول الشركة فلقد رأينا أنها تساوى الصفر . ولذلك فإن صافي أصول هذه المجموعة من الشركة ومساهمها كوحدة قائمة بذاتها هو ١٧٠٠٠ ج.ك .

ومن ناحية أخرى فيمكننا أن ننظر في الأمر من وجهة السلع الحقيقية ، فإن الأسهم والسندات وقيمتها ١٥٠٠٠٠ ج.ك تمثل في ممتلكات حقيقية بدفاتر الشركة تبلغ قيمتها ١٥٠٠٠٠ ج.ك . ولو صورنا الميزانية العمومية للشركة في صورة موجزة وألحقنا بها حساباً مماثلاً للممتلكات الخاصة بالمساهمين لوصلنا إلى الجدول الآتي :

أصول	ج.ك	خصوم	ج.ك
١٥٠٠٠٠	سلع رأسمالية	١٥٠٠٠٠	أسهم وسندات (١) : الشركة
٢٠٠٠٠	سلع رأسمالية		المساهمون :
١٥٠٠٠٠	أسهم وسندات (١)		
١٧٠٠٠٠	سلع رأسمالية		الشركة والمساهمون معا

ولو أخذنا الشركة والمساهمين معا فإن الحقوق الورقية (المعلم إلى جوارها) ستلغى من الجانبين وهذا يعطينا مجموع ممتلكات المجموعة كلها ؛ لاشئ سوى رأس المال الحقيقي الذي يساوى ١٧٠٠٠٠ ج.ك وهو نفس القيمة الإجمالية لصافي الأصول .

والسبب الذي من أجله تلغى الحقوق الورقية هو أننا قد أضفنا رأس مال الشركة (الذي تقابله حقوق المساهمين في جانب الخصوم) إلى رأس مال المساهمين (وهو بالنسبة لهم بمثابة أصول) . ولو أخذنا أية مجموعة من الأفراد والهيئات وقنا بمثل عملية الجمع هذه فإننا سنجد أن الديون والالتزامات بين أفراد هذه المجموعة ستلغى بعضها البعض بنفس الطريقة ، فتظهر كبنود موجبة في حسابات بعض أفراد المجموعة وبنود سالبة في حسابات الآخرين . ولو كانت المجموعة وحدة قائمة بذاتها ليس عليها من ديون أو لها من حقوق إلا ما بين أفراد المجموعة فإنه يمكن تقدير جملة رأس مال المجموعة إما بإضافة صافي أصول أفراد المجموعة وإما بإضافة قيم السلع الرأسمالية الحقيقية التي يمتلكها هؤلاء الأفراد . ويصل تقدير جملة رأس مال المجموعة إلى نفس الرقم بأية من الطريقتين .

٣ — والمجموعة الخاصة التي يهمننا جداً أن نقوم بإجراء مثل هذا التقدير لها هي ، بطبيعة الحال ، الدولة ، فعندما نجمع الأصول والخصوم المتعلقة بالإفراد والهيئات التي تتكون منها الدولة فإن معظم الحقوق الورقية (التي تدين بها المنشآت للأفراد ، أو الأفراد للمنشآت ، أو المنشآت للمنشآت ، أو الأفراد للأفراد ، وتشمل الدولة كل هؤلاء الأفراد والهيئات) ستلغى بعضها البعض بنفس الطريقة التي سبق أن وصفناها ولو كانت الدولة وحدة مستقلة بذاتها تماماً فإننا سوف نجد أنه عندما نجرى هذا الإلغاء بعناية فإن مجموع صافي أصول الأفراد والهيئات في الدولة يتعادل مع القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية التي تمتلكها الدولة والمواطنين فيها . وبصورة تقريبية جداً فإن هذا هو مانجده فعلاً ، ولكن هناك بعض الصعوبات القليلة التي نصادفها في القيام بعملية الإلغاء ، وهي تستلقت النظر قليلاً .

أولاً فإن الدولة الحديثة لن تكون وحدة قائمة بذاتها تماماً بالمعنى الذي تتطلبه عملية الإلغاء لكي تكون سليمة ، فإن المؤسسات التي تتعامل في التجارة الخارجية ستكون عادة مدينة إلى الأجانب كما أنها ستكون دائنة للأجانب ، بينما يكون بعض المواطنين في الدولة مساهمين في الشركات الأجنبية كما أن بعض المساهمين في الشركات التي تزاوّل نشاطها في الدولة يكونون من الأجانب . والنتيجة أنه لو جمعنا صافي أصول أفراد مجموعة الدولة سنجد أن عملية الإلغاء لن تكون تامة ، حيث أنه يكون ثمة حقوق ورقية مستحقة لبعض الأشخاص خارج الدولة أو مستحقة عليهم . وبما أن حسابات هؤلاء الخارجين عن نطاق الدولة سوف لا تصاف إلى حسابات مجموعة الدولة فإن الحقوق التي يكونون أطرافاً لها سوف تظهر في جانب واحد من الميزانية العمومية للدولة فحسب بدلاً من إلغائها بظهورها في كلا الجانبين .

ولذا يمكن تصوير حساب رأس مال الدولة على النحو الآتي :

خصوم

الالتزامات مستحقة للوطنين (١)

الالتزامات مستحقة لغير الوطنين

أصول

سلع رأسمالية حقيقية

الالتزامات في ذمة الوطنين (١)

الالتزامات في ذمة غير الوطنين

ورأس المال الأهل للدولة يعادل مجموع صافي أصول الأفراد والهيئات في داخل الدولة ، وهذا هو الفرق بين جملة الأصول وجملة الخصوم .

وبما أنه يمكن إلغاء الالتزامات (١) المستحقة للوطنين فإن رأس المال الأهل (كما يظهر من الجدول السابق) يعادل القيمة الإجمالية للسلع الرأسمالية التي يمتلكها أفراد الدولة مضافاً إلى ذلك الزيادة في الالتزامات المترتبة في ذمة غير الوطنين على الالتزامات المستحقة لهم . ولذا فإن معظم رأس المال الأهل يتكون من سلع حقيقية ، ولكن في حالة دولة دائنة (مثلاً كانت بريطانيا العظمى على الأقل إلى وقت قريب) فإن شيئاً سينضاف إلى قيمة هذه السلع الحقيقية لكي تؤخذ في الحسبان الاستثمارات التي قام بها المواطنون في الخارج ، بينما في حالة دولة مدينة كاستراليا مثلاً فإن شيئاً سي طرح من قيمة السلع الرأسمالية التي يمتلكها الاستراليون أو الشركات التي تعمل في أستراليا ، وذلك لكي تؤخذ في الحسبان الأسهم التي يمتلكها غير الأستراليين في تلك الشركات وكذلك الديون الأخرى المستحقة في الخارج .

٤ — والصعوبة الأخرى الرئيسية في القيام بعملية الإلغاء هي الدين الأهل . ولكي ندرك كيف يتفق ذلك مع عملية التقدير دعنا نأخذ حالة أخرى بمثابة تقريباً وإنما قليلة الأهمية جداً سهلة على الفهم . يتوقع رجل صغير أن يرث بعض الأملأك عند وفاة أحد أقاربه المتقدمين في السن ، وفي مقدوره أحياناً أن يستدين نقوداً من أحد المرايين بدون أى ضمان سوى ما يتوقعه من ثروة . ولن يكون هذا الإجراء حكماً ، ومن المحتمل أن يكون أقل شيوع في الوقت الحاضر

منه في المجتمع الأرستقراطي في العصور السابقة . ولكن كيف يتفق ذلك مع عملية التقدير ؟ إن القرض الذي كان موضوع التعاقد والذي صرف على مظاهر البذخ والتبذل هو في الواقع أصل البراء والتزام على الرجل الصغير الذي اقترض المال ، كما أن القرض لا يعتبر التزام مستحق على القريب المسن الذي يكون متوقفاً أن تكون ثروته محلاً للوفاء به ، إن أحداً لم يقم باستطلاع رأيه في هذا الإلزام على الإطلاق ، ومن حقه إذا ما وصى لقريبه المسرف بشان واحد فقط . ولذا فإنه لا توجد سلع رأسمالية في مقابل هذا الإلزام ، ولا يمكننا أن نعتبر أن الحق الذي يملكه المراتب تقابله سلع رأسمالية في المجتمع . ولكن بما أن هذا الدين مستحق على فرد من أفراد الدولة إلى آخر فإنه يمكن إلغاؤه إذا ما أردنا الوصول إلى جملة رأس المال الأهلى ، وليس هناك من شيء إلا أن نعتبر أن صافي أصول هذا الشاب المسرف كمية سالبة ، وهذا الاعتبار جائز فقط لأن المدين يتوقع أن يضيف إلى أصوله في المستقبل ما يجعله قادراً على سداد ديونه .

وباستثناء مثل هذه الحالات الخاصة لا يوجد شخص أو منشأة يكون ماله من صافي الأصول عبارة عن كمية سالبة . فلو أصبحت خصوم الفرد أكبر من أصوله فإنه يشهر إفلاسه وتوزع أصوله على الدائنين فيتقاضى كل منهم عدداً من الشللات في كل جنيه حسبما تسمح الأصول الموزعة . ومع ذلك فإنه قد تكون صافي أصول الحكومة كمية سالبة دون أن يؤدي ذلك إلى إشهار إفلاسها ويمكنها أن تحتفظ بهذا المركز المالى لمدة غير محدودة . والسبب في ذلك أن لديها من السلطة ما يمكنها من فرض الضرائب التي يمكن أن تغطي فوائد ديونها .

وقد تراكت الديون الأهلية للحكومات في معظم الأحيان من الحروب الماضية ، ومهما كانت هذه الحروب ضرورية فإنه ليس محتملاً أن يترتب عليها الحصول على سلع رأسمالية كما هو الحال بالنسبة للاقتراض الصناعى . ولا يظهر لنا سوى مكاسب غير مادية من الحرية والاستقلال . ومهما يكن من أمر فإن مركز الحكومة بعد ما تضع الحرب أوزارها ، من وجهة نظر التصوير الحسابى لرأس المال الأهلى ، في مثل مركز ذلك الشاب المسرف ، إذ

يستحق عليها دين كبير لا تقابله أصول ما ، اى ان صافي أصول الحكومة كمية سالبة .

وعندما نصور الميزانية العمومية للدولة فاننا نعتبر الدين الاهلى بمثابة التزام مستحق على الحكومة ، ولو كان الافراد الذين يستحق لهم هذا الدين هم المواطنون أنفسهم فانه يظهر لنا أيضا هذا الدين في جانب الأصول من حساباتهم الفردية . ولنا فاذا جمعت هذه الحسابات فانه يمكن الغاء الدين الاهلى مثلما يمكن الغاء الديون الداخلية الأخرى . فقط عندما يستحق جزء من الدين للأجانب فان عملية الالغاء لن تتم . فان مثل هذا الدين الخارجى هو تحميل حقيق على رأس المال الاهلى ويجب خصمه منه ومن جميع وجهات النظر فان ديننا خارجيا كبيرا يلحق ضررا أكبر بكثير من الضرر الذى يلحقه دين داخلى .

هـ - والآن وقد تكشف لنا كيف يتكون رأس المال الاهلى دعنا نعود إلى الأرقام لنرى كيف تتم عملية التقدير في حالة خاصة كحالة بريطانيا العظمى . ويقدم لنا الجدول رقم ٥ تقديرا لحساب رأس مال بريطانيا العظمى في وقت ما في خلال الأعوام ١٩٣٢ - ١٩٣٤ ولان يختلف الأمر كثيراً بالنسبة لآى تاريخ يقع في الفترة بين ١٩٣٢ ونشوب الحرب الأخيرة عام ١٩٣٩ ، ولكن قبل أن ندرس هذا الجدول يجب ان نشير الى تحذير هام جدا ، وهو ان المعلومات التى يمكن الحصول عليها لاجراء تقدير رأس المال الاهلى لبريطانيا العظمى هي في الواقع أقل دقة بكثير من مثيلاتها التى تستخدم في التقديرات الاقتصادية الأخرى (فهى مثلا أقل دقة بكثير من تلك التى تستخدم في تقدير الدخل الإهلى) . وتكون نسبة الحدس مرتفعة جدا في تقدير رأس المال الاهلى ، ويعزى ذلك جزئيا إلى أوجه النقص في معلوماتنا التى يمكن علاجها ، كما أنه تعوزنا المعلومات المباشرة عن بعض البنود فلذا نلجأ إلى اجراء التقديرات بطرق ملتوية غير مأمونة النتائج ، الا أن السبب الجوهرى أعمق من ذلك ومن الصعب ان نعمل على إزالته بطبيعة الحال .

ويتكون الجزء الأكبر من رأس المال الأهل من السلع ذات الاستعمال الدائم ، الأرض والمباني ، والمركبات والآلات . فما هي القيمة التي توضع لهذه الأشياء ؟ يجب أن يلاحظ أولاً أن لآية سلعة من هذه السلع ، في الأحوال العادية ، نوعين مختلفين من القيمة : (١) قيمتها الرأسمالية ، القيمة التي يمكن أن تباع بها دفعة واحدة (٢) وقيمتها السنوية ، الثمن الذي يمكن أن يدفع في مقابل حق استعمالها لمدة عام على شريطة أن تعاد السلعة لصاحبها في حاله جيدة بعد انتهاء العام ، وحيث أنه من المتوقع أن تبقى معظم هذه السلع ذات الاستعمال الدائم لمدة أطول من العام فإن قيمتها الرأسمالية ستكون في العادة أعلى بكثير من قيمتها السنوية ، وثمن بيع منزل مثلاً (وهو قيمته الرأسمالية) سيكون عادة عبارة عن عشرة أمثال إلى خمسة عشر مثلاً لربيع المنزل ، وهو قيمته السنوية .

ولأغراض تقدير رأس المال الأهل فإن القيم التي تستخدم هي القيم الرأسمالية وليس القيم السنوية . ولكن ليس من الأمور الهينة الوصول إلى القيمة الرأسمالية للسلع ذات الاستعمال الدائم ، فعندما يباع منزل بمبلغ ١٠٠ ج.ك. يمكننا أن نقول بلا تردد أن قيمته الرأسمالية هي ١٠٠ ج.ك. ، ولكن الكثير من السلع ذات الاستعمال الدائم التي يشملها رأس المال الأهل لم تكن قد أصبحت معروضة للبيع منذ أمد طويل قبل التاريخ الذي يشير إليه التقدير ، كما أن ملاك هذه السلع سوف لا يزعمون بيعها (لو حدث هذا) حتى ينقضي وقت طويل على ذلك التاريخ . فما هي القيمة التي توضع لمثل هذه السلع ؟ هناك أغراض كثيرة (فيما يتصل بالإرث وبعض أنواع الضرائب) من أجلها يكون من الضروري تقدير مثل هذه السلع ، ويتدرب بعض المشمنين المهرة على أداء ذلك العمل ، ولكن الطرق التي يتبعونها تختلف باختلاف الأغراض التي من أجلها يراد التقدير . ويمكن أن يكون لرأس المال الثابت التي توظفه منشأة صناعية ست قيم مختلفة ، ومن المعقول أن تنطبق أية قيمة منها ، وقد يضع القيم المختلفة (١) مديرو المنشأة (٢) مساهموها (٣) منشأة أخرى تفكر في شراء كل معدات المنشأة في شكل منشأة مستمرة في نشاطها ، (٤) منشآت أخرى ترغب فقط في شراء هذه المعدات

على اجزاء . وبالإضافة الى ذلك فهناك قيم أخرى يمكن تقدير نفس رأس المال على أساسها وذلك لأغراض الضرائب العامة والمحلية ، وقد لا تتفق هذه مع القيم السابقة . وفي تقدير رأس المال الأهلى فإنه يمكن الاعتماد الى حد كبير على القيم الأخيرة التى تقدر لأغراض الضرائب ، ذلك لأنها أسهل منالاً من غيرها ، غير أنه يجدر بنا أن نلاحظ ان المغزى الاقتصادي لهذه القيم أقل أهمية من غيرها من القيم .

ولذا فإن تقدير رأس المال الأهلى فى الجدول المرافق هو فى الواقع تقدير تقريبي جداً ، ولا يدعى أكثر من اعطاء فكرة صحيحة فى هذا الشأن . ولهذا السبب فإن الأرقام معطاة فى شكل أرقام دائرة . ويمكننا أن ندرك جوهر هذه الفكرة من النظرة العامة إلى الجدول ومن الأهمية النسبية لختلف بنوده أكثر مما ندركه من الأرقام الحقيقية نفسها .

جدول رقم ٥

رأس المال الأهلى لبريطانيا العظمى ١٩٣٢ — ١٩٣٤

(مقدرًا بملايين الجنيهات)

صافي الأصول	الأصول	الخصوم	
٣٥٠٠	منازل	٥٠٠	الأفراد بما فيهم المزارعين
٧٠٠	سلع استهلاكية أخرى ذات استعمال دائم		
٦٠٠	أرض زراعية		
٤٠٠	معدات المزارع		
٢٥٠٠	دين الحكومة (ح)		
١٥٠٠	استثمارات أجنبية		
١٤٠٠٠	أسهم وسندات وديون (ب) أخرى على المؤسسات البريطانية		
٢٢٥٠٠	٢٣٠٠٠ تقريباً	٥٠٠	جملة أملاك الأفراد
١٠٠٠	الأرض والمباني		مؤسسات
٧٥٠	سكك حديدية		
٨٠٠٠	معدات صناعية وتجارية أخرى		
٣٥٠٠	دين الحكومة (ح)		
٥٠٠	رهون على أملاك المباني (أ)		
٢٥٠	ذهب		
١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	جملة أملاك المؤسسات
٦٠٠	الأرض والمباني		الحكومة والهيئات العامة الأخرى
١٤٠٠	معدات أخرى		
٢٠٠٠	٢٠٠٠	٦٠٠٠	جملة الأملاك العامة
١٨٥٠٠			جملة رأس المال الأهلي

ويمكن أن تقوم بجمع هذا الجدول بالطريقتين اللتين سبق أن أوضحناهما .
 فمن جهة ، يمكننا أن نحجز العملية بالنظر إلى صافي أصول هذه المجموعات
 الثلاثة ؛ فيصل رقم صافي أصول الأفراد (جملة الأملاك الخاصة للأفراد) إلى
 ٢٢٥٠٠ مليون جنيه ؛ ومن البدهي أن تساوى صافي أصول المؤسسات الصفر ،
 ألما صافي أصول الهيئات العامة فهي كمية سالبة أي - ٤٠٠٠ مليون جنيه ،

فصل في النهاية إلى رأس المال الأهلي وقدره ١٨٥٠٠ مليون جنيه وبالطريقة الأخرى فانتا قد تحذف جميع البنود (المؤشر عليها ١ ، ب ، ج) وهي التي توجد في كل من الأعمدة الخاصة بالخصوم والأصول ؛ ولو جمعنا بعد ذلك الحذف ما يتبقى من الأصول فانتا سنصل أيضا إلى الرقم ١٨٥٠٠ مليون جنيه . وإذا اتبعنا الطريقة الثانية فانتا نستفيد من معرفتنا لكيفية تكوين رأس المال الأهلي في السنين ١٩٣٢ — ١٩٣٤ فهو يشمل سلعا رأسمالية حقيقية تبلغ قيمتها ١٧٠٠٠ مليون جنيه وديون مستحقة على غير المواطنين بما قيمتها ١٥٠٠ مليون جنيه على وجه التقريب .

وهناك نقطة هامة تظهر لنا من عرض هذا الجدول ، ألا وهي وضع النقود بالنسبة لرأس المال الأهلي . والنقود الحديثة غالبا ما تكون عبارة عن التزامات تستحق على أحد أفراد الدولة لفرد آخر ؛ وعليه فإن ورقة من فئة الجنيه ما هي إلا اقرار بدين مترتب في ذمة بنك إنجلترا لصالح حامل هذه الورقة (وإذا ما خامر القاريء الشك في ذلك فما عليه إلا أن يلقي نظرة عابرة على ورقة من فئة الجنيه ١) ونحن نعتبر بنك إنجلترا كمؤسسة وإذا اعتبر أوراق البنكنوت التي في حيازة الأفراد بمثابة التزامات مؤشر عليها بعلامة (ب) في الجدول . وبالمثل لو كان لأحد الأفراد رصيد نقدي بالبنك فإن هذا أيضا يندرج في (ب) . وتطبيقا لهذا المبدأ فإن النقود التي تحتفظ بها المؤسسات يمكن أيضا اعتبارها بمثابة دين مستحق على مؤسسة (البنك) لمؤسسة أخرى ، لذا فإنها تكون قد ألغت بعضها البعض ؛ شأنها شأن الديون الأخرى التي تنشأ بين المؤسسات ولا تظهر أرقامها في الجدول . أما العملة الفضية والنحاسية فأمرها ينطوي على شيء من التعقيد ؛ ولكن بما أن المعدن الذي تحتويه العملات أقل في قيمته بكثير عن القيمة الاسمية للعملات فانه يجمل بنا أن نعتبرها نوعا من أوراق البنكنوت مطبوعة على المعدن بدلا من الورق . والذهب هو النوع الوحيد من النقود الذي يأتي في التقدير النهائي كجزء من رأس المال الأهلي ، ويحتفظ به بنك إنجلترا (أو الحكومة) . وما من شك في أن الذهب يجب أن يؤخذ في الحسبان عند التقدير ، ذلك لأنه يمكن التصرف فيه بالبيع إلى الأجانب (إذا ما أريد ذلك) كما يمكن استبداله بسلع رأسمالية نافعة .

الجزء الرابع

الناتج الأهلئ

الفصل الحادئ عشر

الناتج الأهلئ والدخل الأهلئ

١ — إن الصورة العامة التي أخذناها للعملية الإنتاجية في خلال أية فترة من الوقت ، والتي أوضحناها في الجزء الأول من هذا الكتاب وكان لزاماً أن نبقي عليها في أذهاننا طوال أبحاثنا التالية ، يمكن وصفها إجمالاً ، بأنها عمل يستخدم رأس المال لإنتاج الناتج . ولقد قننا في الجزأين الثاني والثالث ببحث في عوامل الإنتاج — العمل ورأس المال ، والآن فانتنا ننقل إلى بحث الناتج الأهلئ ، وسنوجه اهتماما كبيراً لمشكلة قياسه كما نحصل على صورة واضحة عما يتكون منه هذا الناتج وما هي مفرداته المركبة . وعندما نقوم بذلك فانتنا نصبح في مركز يسمح لنا بذلك شيء عن التغيرات التي تطرأ على الناتج الأهلئ ، وعن كيفية حدوث تلك التغيرات ، وعن كيفية تأثر الرفاهية الاقتصادية للناس بها .

وهناك أوجه شبه بين مشكلة تقدير الناتج ومشكلة تقدير رأس المال وستصادف في بحث هذه المشكلة الجديدة بعض الصعوبات التي سبق أن صادفتنا في تقدير رأس المال . ولكن من الأهمية بمكان أن نميز بوضوح بين هاتين المشكلتين ، إذ يتكون الناتج الأهلئ ورأس المال الأهلئ في معظمه من مجموعة من السلع (ولو أن الناتج يشمل الخدمات أيضاً بينما لا يشملها رأس المال) . ولكن

السلع التي تحتويها المجموعة الأولى ليست هي نفس السلع التي تحتويها المجموعة الثانية ، فالسلع التي يشتمل عليها رأس المال هي تلك التي توجد في لحظة معينة من الوقت بينما السلع التي يشتمل عليها الناتج هي تلك التي يتم انتاجها في خلال فترة من الوقت . وبعض السلع التي يحتويها الناتج هي سلع ذات استعمال دائم ، وهي أيضا يمكن اعتبارها جزءا من رأس مال المجتمع في لحظة معينة اذا ما تصادف وجودها في نفس الوقت . فان بيتا قد تم بناؤه في أبريل وبيتا آخر قد تم بناؤه في يونية قد يوجدان معا في يوليو ، ويمكن حسابهما بمثابة اجزاء من رأس مال المجتمع في يوليو . ولكن رغيفا من الخبز أنتج في أبريل يكون قد تم أكله قبل انتاج رغيف آخر في يونية ، فكل من الرغيفين جزء من الناتج عام واحد ولكن لا يوجد تاريخ واحد يكون فيه كل من الرغيفين جزءا من رأس المال .

ولذا فان الناتج الأهلي يتكون من مجموعة من السلع تختلف عن تلك التي يتكون منها رأس المال الأهلي ، ولكن كلاهما عبارة عن مجموعات من السلع التي تشمل أنواعا عديدة مختلفة . وبما أن رأس المال يشتمل على أنواع مختلفة من السلع فان الطريقة الممكنة الوحيدة لتقويمها على أساس عام لنصل إلى رقم واحد لرأس المال الأهلي هي تقويمها بالنقود (هذا بصرف النظر عن الديون الأجنبية) ولقد أعطينا رقماً لرأس المال هو عبارة عن عدد من الجنيهات الاسترلينية ، ويجب أن نتخذ مثل هذا الإجراء أيضاً بالنسبة للناتج الأهلي كما يجب أن نفكر في الناتج الأهلي على أنه محتويًا على السلع والخدمات ، أي الأشياء المفيدة المشبعة للحاجات ، ولكن عندما نلجأ إلى التقدير فالطريقة الوحيدة لجمع ناتج مكون من عدد من الأربعة وعدد من الدراجات وعدد من السفن وعدد من ساعات العمل في مهنة التدريس وما إلى ذلك هي أن نأخذ القيمة في شكل نقود . وثمة عيوب خطيرة لطريقة القياس النقدي ولذا فإنها يجب أن تتبع بكل حذر . ولكن سنرى أنه من الملائم أن نبدأ بالتسليم بانباع طريقة القياس النقدي ، ولنرجى . عيوب هذه الطريقة ووسائل علاجها إلى بحث تال .

٢ — وتوقف طرق قياس الناتج الأهلى التى تستخدم فى العادة على مبدأ اقتصادى هام جداً يتناول العلاقة الوثيقة بين قيمة صافى الناتج الأهلى وبين مجموع دخول الأفراد فى المجتمع . ولدى تطبيق هذا المبدأ ، ونحن نريد عادة تطبيقه ، لتقدير الناتج الأهلى لدولة ما فإن هناك صعوبتين يتعقد معهما البحث وبعد دراستنا لرأس المال الأهلى فإن القارىء لن تأخذه الدهشة إذا فهم أن هاتين الصعوبتين منسوبتان (١) إلى وجود التزامات من وإلى الخارج (٢) وإلى النشاط الاقتصادى للحكومة . وسنعالج هاتين الصعوبتين فى الوقت المناسب ، أما فى الوقت الحاضر فإنه لما يسهل معه البحث أن نترك هذين الاعتبارين جانباً وفيما تبقى من هذا الفصل فسنفترض فروضاً غير حقيقية ، وهى أنه لا توجد علاقة مع أشخاص أو هيئات فى خارج حدود مجتمعنا ، وإنه من الممكن التفاوض عن أوجه النشاط الاقتصادى للحكومة . وعندما نفترض هذه الفروض فإنه يسهل علينا تتبع البحث ؛ وليس هناك من ضير إذا ما سهلنا الأمور على هذا النحو على أن نفكر فى سد مثل هذه الثغرات فيما بعد .

وتبعاً لهذه الفروض فإن المبدأ الذى نريد أن نقرره هو من البساطة بمكان ، إذ يتضمن هذا المبدأ أن قيمة صافى الإنتاج الأهلى فى المجتمع تتعادل تماماً مع مجموع دخول أفرادها ، أى أن الناتج الأهلى والدخل الأهلى هما شئ واحد . وسيكون من الملائم أن نبدأ بحالة خاصة يكون فيها هذا المبدأ واضحاً تماماً . دعنا نفترض أن الجهاز الإنتاجى لمجتمعنا فى مجموعه منظم فى مؤسسة واحدة ضخمة ، وهذه تدير المعدات الرأسمالية وتوظف العمل . وهذا هو نفس المركز الذى يوجد فيه مجتمع اشتراكى كامل ؛ إذ يتكون الجهاز الاقتصادى لمثل هذا المجتمع من مؤسسة واحدة تكون أسهمها فى حيازة الحكومة وحدها . ولا حاجة لنا هنا إلى أن نفترض أن الحكومة تملك الأسهم فالتا لا نريد أن ندفع بالحكومة إلى أن تظهر فى الصورة المبسطة التى رسمناها ؛ ولذا فسنفترض أن الأسهم مملوكة لمجموعة من الأفراد حملة الأسهم الذين يمكن اعتبارهم بمثابة ملاك للبعديات الرأسمالية بطريق غير مباشر .

وصافي الناتج الأهلـى وصافي الناتج لمؤسستنا هذه هما في الواقع شئ واحد ، فهو يتكون ، كما نعرف ، من مجموع السلع الاستهلاكية والخدمات المنتجة مضافا إليها صافي الاستثمار ، وهو الزيادة في المعدات الرأسمالية التي أوجدها إنتاج العام . ويجب أن تدفع أجور العمل من قيمة هذا الناتج أما باقي قيمة الناتج فهو ربح يؤول إلى حملة الأسهم . وأجور العمل هي دخول العمال ؛ كما أن الربح المتبقى هو دخل حملة الأسهم . ولذا فإن قيمة الناتج الأهلـى تعادل الأجور مضافا إليها الأرباح ؛ والأجور مضافا إليها الأرباح تعادل مجموع الدخول . ويتعادل إذن صافي الناتج الأهلـى مع الدخل الأهلـى .

ويمكن أن نتحقق من نفس هذا التعادل لو سلكنا طريقا آخر ، ونعني به الطريقة التي تصرف بموجبها الدخول . ويصرف الناس جزءا من دخولهم على شراء السلع الاستهلاكية والخدمات (ويشترونها بطبيعة الحال من المؤسسة وبناء على ذلك فإن جزءا من الناتج قد أخذ في الحسبان على هذا النحو) أما الباقي فإنه يدخر . والآن عندما نذكر أن شخصا قد ادخر جزءا من دخله فالتا لا نعني بذلك أن هذا الجزء من الدخل لن يصرف . فالادخار هو على النقيض من الاستهلاك ولكنه ليس على النقيض من الصرف . فعندما يدخر الفرد فإنه يستخدم جزءا من دخله لكي يزيد من أصوله ؛ وهو ما زال مدخرا مهما كان الشكل الذي تتخذه الأصول المنضافة . ولذا فإن إحدى الوسائل التي يتمكن معها الفرد من الادخار هي أن يقوم بشراء معدات جديدة مباشرة فيضيفها إلى الأصول التي في حوزته في نهاية العام . ولو افترضنا أن كل المدخرات قد اتخذت هذا الشكل ، فإنه يكون من الميسور أن نرى أن الدخل الأهلـى سيشتري الناتج الأهلـى ، ذلك لأن الجزء من الناتج الأهلـى الذي اشتمل على سلع استهلاكية وخدمات قد اشترى من المصروف المخصص للاستهلاك ، وأن الجزء من الناتج الذي اشتمل على صافي الاستثمار قد اشترى من المدخرات . فالدخل في مجموعه سيتمكن من شراء الناتج في مجموعه ؛ ولذا يجب أن يكون لدينا دخل أهلي معادل للناتج الأهلـى إذا ما سلكنا هذا الطريق أيضا .

ومن الواضح أيضا أن التعادل لن يتأثر لو افترضنا أن المدخرين ، بعد حصولهم على المعدات الجديدة على هذا النحو ، لم يحتفظوا بها في حوزتهم بل أعادوها بالتالي إلى المؤسسة ، فلا يزال الدخل الأهلى قادرا على شراء الناتج الأهلى ، ولكن تحتفظ المؤسسة هنا بإدارة هذه المعدات الجديدة وتصدر أسهما في مقابل ذلك ، وستتخذ الأصول المتضافة للمدخرين شكل الأسهم ، كما ستكون هذه الأسهم التزاما على المؤسسة إلا أن أصول وخصوم المؤسسة مازال في حالة من التعادل ، كما يجب أن تكون ، ذلك لأن المؤسسة ستحصل على المعدات الجديدة وتعادل قيمتها قيمة الأسهم ، التي تنضاف لأصولها ، أى أن الميزانية العمومية للمؤسسة ما تزال متوازنة .

ولكى نصل إلى هذا المركز الأخير فإنه من الواضح أنه ليس لازما على السلع الحقيقية ، التي تكون منها المعدات الجديدة ، أن تمر مباشرة إلى أيدي المدخرين . فقد يستخدم المدخرون مدخراتهم للحصول على الأسهم مباشرة ، وقد تصدر المؤسسة الأسهم لكي يحصلوا عليها بلا حاجة إلى أن تنقل المعدات الجديدة من أيدي إلى أخرى . وإذا ما تعادلت قيمة الأسهم المصدرة مع قيمة المدخرات فإنها أيضا تعادل مع قيمة صافي الاستثمار . وما تزال أصول وخصوم المؤسسة في حالة توازن ؛ فيحصل المدخرون على أسهم بقيمة مدخراتهم بينما تحتفظ المؤسسة بالسلع التي يتكون منها صافي الاستثمار وتضيفها إلى معداتها الرأسمالية .

وطالما نفترض أن المؤسسة الواحدة تهيمن على المعدات الرأسمالية للجمعية في مجموعه فإنه يجب أن نفترض أن المدخرات تتخذ هذا الشكل الأخير . يدخر الناس بالحصول على أسهم في المؤسسة ، ولكن خلق الأسهم هو فقط الجانب العكسي لتراكم المعدات التي أضافتها المؤسسة . وعندما يدخر شخص ما فإنه يحصل على حق تقاضى جزء ما من الربح الذى يتحقق نتيجة لاستخدام المعدات الإضافية التي تكون موضع الإنتاج ، فهو يستخدم جزءاً من دخله للحصول على نصيب في الملكية غير المباشرة لتلك المعدات الرأسمالية الجديدة .

ودعنا نعود إلى الوراء وننظر في الميزانية العمومية المجمعة للشركة وحمة الأسهم التي أوردناها في الفصل السابق لنرى كيف تتأثر هذه الميزانية بالمدخرات وإذا أخذنا أرقاماً متناسبة مع مؤسسة ضخمة مفردة فإننا سنحصل في مستهل العام على :

أصول	خصوم
١٠٠٠ مليون جنيه معدات حقيقية	١٠٠٠ مليون جنيه أسهم : المؤسسة
١٠٠٠ مليون جنيه أسهم	.. : حمة الأسهم
وفي نهاية العام	

أصول	خصوم
١٠٥٠ مليون جنيه معدات حقيقية	١٠٥٠ مليون جنيه أسهم : المؤسسة
١٠٥٠ مليون جنيه أسهم	.. : حمة الأسهم

فتكون مدخرات حمة الأسهم هي ما قيمته ٥٠ مليون جنيه من الأسهم الإضافية التي يحتفظون بها ؛ كما أن صافي الاستثمار يتمثل في معدات حقيقية إضافية تبلغ قيمتها ٥٠ مليون جنيه . وبما أن أصول وخصوم المؤسسة يجب أن تتعادل في مستهل العام ونهايته فإن المدخرات يجب أن تتعادل قيمتها مع قيمة صافي الاستثمار .

ولذا فإن ادخار الناس عن طريق حصولهم على صكوك للملكية أجزاء من المعدات الجديدة ، بدلا من حصولهم مباشرة على هذه المعدات الجديدة ، لن يغير في شيء من العلاقة القائمة بين الناتج الأهل ، والدخل الأهل . ويمكن تلخيص هذه العلاقة في المعادلات التالية التي لها أهمية بالغة :

$$\begin{aligned} & \text{ومن ناحية الحصول على الدخل} \\ & \text{الناتج الأهل} = \text{الأجور} = \text{الدخل الأهل} \\ & + \\ & \text{الأرباح} \end{aligned}$$

ومن ناحية صرف الدخل

الدخل الأهل = الاستهلاك = الاستهلاك = الناتج الأهل

+

+

الادخار صافي الاستثمار

وستبقى هذه المعادلات سليمة رغم التعقيدات الأخرى التي سنأخذها في الاعتبار في الجزء الباقي من هذا الفصل . ولكن في الفصلين التاليين فإننا سنصادف بعض النقاط التي يكون لزاماً معها أن نتخذ الحيلة في تفسيرنا لهذه المعادلات .
٣ - وسيكون من الملائم ، كخطوة تالية ، أن نأخذ في الاعتبار بعض التعقيدات التي يمكن أن ندخلها في حساباتنا بينما لازلنا نفترض أن تنظيم الصناعة موكول إلى مؤسسة ضخمة واحدة .

ولقد سبق أن افترضنا أولاً أن المؤسسة تدفع إلى مساهمها كل الأرباح التي تحققها . وأن المساهمين بعدئذ يدخرون جزءاً من دخولهم التي يكتسبونها عن هذا السبيل ، وأنهم يقرضون هذه المدخرات بالتالي إلى المؤسسة . وفي الواقع قد تميل المنشأة إلى اتخاذ أقصر السبل في أداء هذه العملية وتحفظ بجزء من أرباحها بدلاً من توزيعها كلها على المساهمين مباشرة . وفي هذه الحالة فإن ما يحدث فعلاً هو أن يضطر المساهمون لادخار جزء من الدخول المستحقة لهم ؛ وقد لا تضطر المؤسسة أسهما إضافية ، ولكن قيمة الأسهم ، التي سبق أن أصبحت التزاماً على المؤسسة ، ستزداد تبعاً لزيادة السلع الرأسمالية التي تمثلها . ولذا فإن الأرباح غير الموزعة يجب أن تعتبر جزء من الدخل الأهل ؛ فهي في الواقع جزء من دخول المساهمين ، ولو أنها لا تعتبر عادة كذلك ، ذلك لأن المساهمين لا يستحوذون عليها أنفسهم . ومن الواجب أن تعتبر هذه الأرباح غير الموزعة متدججة في ذلك الجزء من الدخل الأهل الذي يدخر ؛ فهناك جزء من صافي الاستثمار يقابل هذه الأرباح غير الموزعة ، كما يجب أن يكون .
ثانياً : لقد سبق أن افترضنا أنه لا يتسنى للأفراد أن يحتفظوا في حوزتهم

الشخصية بأى نوع من السلع الرأسمالية ، أو حتى السلع الرأسمالية الاستهلاكية كالمنازل . ولو سمحنا لهم بامتلاك مثل تلك الأشياء كالمنازل فعندئذ يجب أن نعتبر إيجارات هذه المنازل كجزء من الدخل الأهل ، دخل يستمد من نوع من رأس المال ليس فى حيازة المؤسسة (ويجب أن نذكر أننا نعتبر استخدام المنازل كجزء من الناتج الأهل) . وبطبيعة الحال فإن المنصرف على إيجارات المنازل هو جزء من الاستهلاك . وبناء المنازل الجديدة هو جزء من الاستثمار ؛ وقد نفترض أن المؤسسة تتولى فى الواقع عملية البناء ، ولكن يباع ذلك الجزء من ناتج هذه المؤسسة الذى يحتوى على المنازل إلى الأفراد مباشرة ، كما تباع إليهم السلع الاستهلاكية الأخرى ، وهذه لن تعود بالتالى إلى المؤسسة بخلاف سلع الاستثمار الأخرى . ولو صرف الأفراد جزءاً من دخولهم على شراء المنازل الجديدة فإنهم يضيفون بذلك إلى الأصول التى فى حوزتهم فى نهاية العام كما يفعلون لو حصلوا على أسهم ؛ وتبعاً لذلك فإن الدخل المنصرف على شراء المنازل هو جزء من الإدخار . وتعتبر المنازل الجديدة كجزء من المعدات الجديدة التى يحتفظ بها الأفراد مباشرة فى حوزتهم ولا يسلونها بالتالى إلى المؤسسة فى مقابل الأسهم .

ثالثاً : لقد افترضنا أن كل الأيدى العاملة موظفة فى المؤسسة . وهذا لا يكون ملائماً للغاية فى حالة بعض الخدمات الشخصية المباشرة . ولو سمحنا لبعض الناس أن يؤدوا خدمات مباشرة لحسابهم الخاص ، لالحساب المؤسسة فإننا يجب أن نميز جزءاً من الناتج الأهل مكوناً من هذه الخدمات التى لا تكون جزءاً من ناتج المؤسسة ، كما نميز أيضاً جزءاً من دخول العمل التى لا تكون أجوراً تدفعها المؤسسة . والدخل المنصرف على هذه الخدمات هو جزء من الاستهلاك ولذا فإنها تجد مكانها فى الجدول بلا عناء .

دعنا الآن ننظر فى التعديلات التى يجب أن نجريها فى معادلاتنا السكى نسمح لهذه التعقيدات الثلاثة التى سبق أن ناقشناها أن تؤخذ فى الحسبان . فن ناحية كسب الدخل : بدلا من الأجور زائداً الأرباح يجب أن نكتب دخول العمل

زائداً الأرباح زائداً إيجارات المنازل ، وهذه بدورها يمكن تقسيمها ولذا فإننا نوردها في الأعمدة التالية :

الدخل الأهلي	دخول العمل زائداً	أجور تدفعها المؤسسة* زائداً	صافي ناتج المؤسسة	الناتج الأهلي
	أرباح رأس المال زائداً	أرباح المؤسسة تدفعها إلى حملة الأسهم زائداً		
	إيجارات المنازل	زائداً		
	أرباح غير موزعة *	زائداً	زائداً	
	دخول العمل الذي لا تستخدمه المؤسسة	زائداً	خدمات العمل الذي لا تستخدمه المؤسسة	
	زائداً	زائداً	زائداً	
	إيجارات المنازل	زائداً	استعمال المساكن	

ومن ناحية صرف الدخل ، فالإستهلاك والإدخار يمكن بالمثل تقسيمهما ، ولذا نورد بمجموعة أخرى من الأعمدة التالية :

الناتج الأهلى	استهلاك	ناتج السلع الإستهلاكية والخدمات	استهلاك السلع التي تنتجها المؤسسة *	الدخل الأهلى
		زائداً	زائداً	
			استهلاك خدمات العمل الأخرى	
			زائداً	
		زائداً	استهلاك خدمة المنازل	
			زائداً	
		ناتج المنازل الجديدة المباعة للآخرين	مدخرات منصرفه على شراء المنازل الجديدة *	
			زائداً	
			مدخرات معارة للمؤسسة	
		زائداً	زائداً	
		صافي المعدات الجديدة للمنشأة	مدخرات في شكل أرباح غير موزعة *	
	زائداً			
	صافي الاستثمار			

وهذه الجداول التفصيلية هي نفس جداولنا السابقة من ناحية المبدأ . وهي
ما تزال تبين أن الدخل الأهلى يكتسب من إنتاج الناتج الأهلى كما أنه يصرف
على شراء الناتج الأهلى .

٤ — ونحن الآن في مركز يسمح لنا بأن نضرب صفحاً عن افتراض المؤسسة
الضخمة . وقد أوضحنا في الجداول أن الدور الذى تلعبه المؤسسة الضخمة هو
بعينه الدور الذى تلعبه في الحقيقة جميع المؤسسات التى تتكون منها الصناعة
والتجارة عندما تؤخذ جميعها في مجموعة واحدة . ومؤسستنا هي بساطة بمجموعة

واحدة من المنشآت الحقيقية قد توحدت في منشأ واحدة . ويمكننا أن نرى الدور الذي تلعبه فعلا هذه المنشآت في كسب الدخل الأهلئ وصرفه بالنظر إلى مكان المؤسسة المفردة (المؤشر إلى جوارها بالنجوم) في الجداول السابقة . ومن ناحية كسب الدخل فإن صافي ناتج المؤسسة يعادل الأجور التي تدفعها زائداً الأرباح (الموزعة وغير الموزعة) . ومن ناحية صرف الدخل يشتري صافي ناتج المؤسسة (١) من مصروف الاستهلاك طالما أنه يحتوى على سلع استهلاكية (٢) ومن الادخار طالما أنه يحتوى على سلع رأسمالية استهلاكية جديدة كالمنازل (٣) ومن الادخار طالما أنه يقابله اقراض المؤسسة (٤) ومن الادخار طالما أنه يقابله أرباح غير موزعة . هذا هو مركز المؤسسة الضخمة المفردة كما يظهر في الجداول ؛ ولكن هذا أيضاً هو مركز المجموعة الواحدة من المؤسسات التي يتكون منها عالم الصناعة والتجارة الحقيقي عندما تؤخذ جميعها في مجموعة واحدة وسنقوم الآن ببيان ذلك .

وثمة نقطتان جديدتان تظهران عندما نفصل هذه المؤسسة الضخمة إلى عدد لا حصر له من المنشآت المنفصلة ، صغيرة وكبيرة ، كما يتفق مع واقع الحياة . فمن جهة يجب أن نأخذ في الاعتبار المواد التي تنتجها منشأة ما وتبيعها إلى أخرى لتستخدمها في إنتاجها . ولا تظهر هذه المواد في الصورة التي رسمناها طالما أننا افترضنا أن الصناعة والتجارة قد اندمجت في مؤسسة مفردة ، ذلك لأن انتقال المواد من مرحلة إنتاجية إلى أخرى هو في الواقع مسألة داخلية محض في داخل المؤسسة . ولكن عندما تنفصل المؤسسات عن بعضها يظهر لنا بيع هذه المواد كما يظهر لنا أى بيع آخر تتولاه المؤسسة . ولكن بما أنه من الواجب علينا أن نأخذ في الاعتبار أن المؤسسة التي تستخدم هذه المواد تقوم بشرائها هي الأخرى فإن عمليتي بيع وشراء هذه المواد ستلغى بعضها البعض عندما تندمج المؤسسات في مجموعة واحدة .

والنقطة الأخرى التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عندما يكون لدينا أكثر من مؤسسة واحدة هي احتمال أن جزءاً من أسهم (أو التزامات أخرى) المنشأة

قد تملكها منشأة أخرى ، وليس هنا الأفراد هم حملة الأسهم . ولو حدث ذلك فإن جزءا من أرباح المنشأة الأولى يؤول إلى المنشأة الثانية ؛ ولكن هنا أيضا ، عندما تندمج المنشآت في مجموعة واحدة ، فإن عمليات نقل الأرباح تلغى بعضها البعض ؛ والأرباح التي تبقى موضع النظر فقط هي الأرباح التي تدفع فعلا إلى الأفراد أو الأرباح التي تبقى في شكل أرباح غير موزعة . ونتيجة أخرى لهذا الاحتمال هو أن المدخرات التي تعار إلى منشأة ما قد لا تستخدمها هذه في زيادة السلع الرأسمالية التي في حوزتها ، بل قد تعار مرة ثانية إلى منشأة أخرى (والبنوك مثل واضح لذلك) . وهذه الإعارات المتكررة ستلغى بعضها البعض أيضا حينما تندمج المنشآت في مجموعة واحدة .

٥ - وعليه فإن فصل المنشآت عن بعضها لا يحدث أى اختلاف للمناقشة العامة . فكل العمليات بين المنشآت تلغى بعضها البعض عندما تندمج في مجموعة واحدة كما يجب أن يكون عند تقدير الدخل أو الناتج الأهلي . ولكن مع ذلك فإنه من الاستنارة أن نبين تفصيليا كيف تتم عملية الإلغاء بالنظر إلى الطريقة التي تقدر بموجبها المنشآت أرباحها فعلا . وتقدر المنشآت أرباحها بتصوير حساب خاص بالأرباح والخسائر ؛ وكل ما نريد أن نبينه الآن هو الطريقة التي بموجبها يجد حساب الأرباح والخسائر لمنشأة معينة موضعه في الحسابات العامة للمجتمع بأسره التي سبق أن قفنا ببحثها في هذا الفصل .

والأرباح التي تؤول إلى المنشأة من إنتاج سنة معينة تعادل قيمة ناتجها ناقصا المصروفات التي أنفقتها لإنتاج هذا المنتج ؛ ولكن في حالة المنشأة التي تستحق لها التزامات (أسهم أو سندات) من منشآت أخرى ، فإن الفائدة أو الأرباح الموزعة التي تحصل عليها من المنشآت الأخرى قد تساهم في تكوين أرباح المنشأة . وتشمل مصروفات إنتاج المنتج على (١) الأجور والمهايا (٢) تكلفة المواد المستخدمة لإنتاج المنتج (٣) تكلفة الخدمات مثل النقل والتأمين التي تؤديها المنشآت الأخرى (٤) استهلاك المعدات الرأسمالية الثابتة . وما يتبقى من الأرباح تغطية هذه المصروفات فإنه يؤدي إلى مالكي المعدات الرأسمالية للمنشأة أو

إلى الأفراد الذين أقرضوا المنشأة من النقود ما مكنها من الحصول على معدات رأسمالية ؛ ولذا فإن جزءاً من الربح يجب أن يدفع كإيجار للأرض أو المباني (المؤجرة مباشرة) ، أو كفوائد عن القروض النقدية ؛ وما يتبقى بعد ذلك يصبح ممكناً توزيعه على حملة أسهم المنشأة ، ولو أن الإدارة الحصيفة سوف لا توزع عادة كل المتبقى من الأرباح بل أنها تحتفظ بجزء منه وتضيفه إلى احتياطيها . ويمكن لذلك أن تصور حساباً نموذجياً للأرباح والخسائر على النحو التالي ، وهو في جوهره يتفق مع ما يتبع عادة في الواقع (والأرقام هنا فقط لأغراض التمثيل)

ج . ك		ج . ك
قيمة الناتج	١٠٠٠٠	أجور ومهايا ٥٠٠٠
		تكاليف المواد ٢٠٠٠
		النقل والتأمين الخ ٢٥٠
		استهلاك ٧٥٠
فوائد وأرباح موزعة من منشآت أخرى	٥٠٠	
		إيجار الأرض والمباني ٥٠٠
		فوائد لخدمة السندات ٥٠٠
		أرباح موزعة على حملة الأسهم ١٠٠٠
		أرباح غير موزعة ٥٠٠
	١٠٥٠٠	١٠٥٠٠

وبما أن مجموع جانبي هذا الحساب واحد فيمكننا أن نعيد ترتيب هذا الحساب بطريقة أخرى تكون أكثر ملاءمة عندما نريد النظر إلى جميع المنشآت في المجتمع معاً . وللحساب الذي سنورده فيما يلي نفس المعنى الذي أوردناه .

ج. ك		ج. ك	
٥٠٠٠	أجور ومهايا	١٠٠٠٠	قيمة الناتج
٢٥٠٠	أرباح		ناقصا
	ناقصا	٢٠٠٠	تكلفة المواد
	فوائد وأرباح موزعة من		ناقصا
٥٠٠	منشآت أخرى	٢٥٠	النقل والتأمين إلخ
			ناقصا
		٧٥٠	الاستهلاك
٧٠٠٠		٧٠٠٠	

والطريقة الجديدة لتصوير هذا الحساب تمتاز بأن الأعمدة الآن تؤدي عند جمعها إلى مجموع له أهمية اقتصادية عظيمة . فان مبلغ ال ١٠٥٠٠ ج. ك الذي ظهر في مجموع عمودى الحساب الأول ليس له من الأهمية إلا بالنسبة للمنشأة نفسها ، أما مبلغ ال ٧٠٠٠ ج. ك الذي ظهر لنا في المجموع عندما اتبعت الطريقة الثانية لتصوير الحساب فهو صافى ناتج المنشأة - أى مساهمتها في صافى ناتج المجتمع ولو صورت حسابات كافة المنشآت على هذا النحو وجمعت مجاميعها فانا نحصل على النتيجة وهى صافى ناتج جميع المنشآت معا - صافى ناتج الصناعة والتجارة وهو يوافق صافى ناتج المؤسسة الضخمة في جداولنا السابقة .

ويمكننا أن نتحقق من صحة هذا التوافق بالنسبة لكل من جانبي الحساب . ففي الجانب الأيمن نجد أن صافى ناتج المنشأة هو الأجور زائداً الأرباح ناقصاً الفوائد والأرباح الموزعة من منشآت أخرى . وعندما نأخذ معا صافى الناتج لجميع المنشآت وجمع مجاميعها تلغى أجزاء الأرباح التى تدفع للمنشآت الأخرى في مقابل الإيرادات الموزعة من منشآت أخرى . وما يتبقى من الأرباح هى فقط تلك التى تدفع إلى الأفراد (المساهمين وحمله السندات وأصحاب الأراضى) وتلك التى تبقى كأرباح غير موزعة . والناتج الصافى لكل المنشآت معا يعادل :

الاجور والمهايا

زائدا الأرباح المدفوعة إلى الأفراد

زائدا الأرباح غير الموزعة

ولكن بمجموع ذلك هو تماما بمجموع الاجور زائدا الأرباح لو كانت الصناعة تحت هيمنة مؤسسة ضخمة ، وقد رأينا أن هذا يعادل صافي ناتج الصناعة والتجارة . ولو نظرنا إلى الجانب الأيسر فإننا نجد هنا عملية الغاء ماثلة واجبة الأداء ، بسبب الخدمات التي تؤديها منشأة إلى أخرى وبسبب المواد التي تبيعها منشأة إلى أخرى . فالنقل والتأمين الخ الذي يظهر كمصروف ضمن نفقات الإنتاج لمعظم المنشآت العادية ما هو إلا جزء من ناتج بعض المنشآت كشركات السكك الحديدية وشركات التأمين ، ويلغى في مقابل هذا الناتج . وتعتبر المواد التي تنتجها منشأة ما خلال العام وتستعملها منشأة أخرى خلال العام بمثابة ناتج للمنشأة الأولى وبكلفة مواد للمنشأة الثانية ، وعليه يلغى بعضها البعض عندما نأخذ المنشآت معا في الاعتبار . ولكن بعض المواد التي تنتج خلال العام لا تستعمل خلال العام ولكنها تضاف إلى البضائع المخزن ، كما أن بعض المواد التي تستعمل خلال العام لا تذهب خلال العام وإنما تؤخذ من البضائع المخزونة . ولذا فإن كل المواد لا تلغى بالضرورة بعضها البعض .

وعندما نجرى عملية الإلغاء فإن جملة مجاميع الجانب الأيسر لكافة المنشآت معا يكون كالآتي :

قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية

زائدا قيمة السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة

ناقصا اهلاك رأس المال الثابت

زائدا قيمة المواد المضافة إلى البضائع المخزونة

ناقصا قيمة المواد المسحوبة من البضائع المخزونة

ويمكن كتابتها كالآتي :

قيمة الناتج من السلع الاستهلاكية .

زائداً صافي الاستثمار في المخزون من المواد .

ويمكن أن ندرك بسهولة أن ذلك هو صافي الناتج من السلع الاستهلاكية و صانع الاستثمار التي تنتجها الصناعة ، وهذا هو صافي ناتج الصناعة كما سبق .

وعليه يتعادل صافي ناتج الصناعة والتجارة مع مجموع الأجور والأرباح المستمدة من الصناعة والتجارة ، والعناصر الأخرى في الناتج الأهل (خدمات العمل المباشرة وخدمات المساكن) قد أخذت في الحسبان . وتبعاً للفروض التي ذكرناها في مستهل هذا الفصل فإنه يظهر لنا أننا تحققنا تماماً من صحة التعادل بين الدخل الأهل وصافي الناتج الأهل .

٦ - والطرق التي يتبعها الإحصائيون عادة لقياس الناتج الأهل (أو الدخل الأهل) تتضح مباشرة من تلقاء نفسها . ولو أن هناك بعض التصحيحات التي سندخلها عندما نلقي جانباً بالفروض المبسطة (وسنناقش التصحيحات في الفصول التالية) فإن العلاقة بين الناتج الأهل ومجموع الدخول تبقى وثيقة للدرجة التي يمكن معها معالجة المسألة من أي من جانبيها ، من جانب الناتج ، أو من جانب الدخل .

وقد تكون الطريقة الأفضل ، إذا كان من الممكن استخدامها ، هي طريقة الدخل وهي التي تنطوي على جمع دخول أفراد المجتمع . ولكن لكي يمكن استخدام هذه الطريقة فإننا نحتاج إلى معلومات وافية عن الدخول ، وبالنسبة لبريطانيا العظمى فإنه يمكن الحصول على هذه المعلومات لأن وزارة العمل تجمع المعلومات حول دخول السواد الأعظم من الطبقة العاملة ، كما تبوب في حسابات ضريبة الدخل دخول معظم الناس الذين لا يكونون عمالاً أجيرين ، ولذا فالشجرة التي تبقى لكي تغطيها التقديرات غير المباشرة تكون ضعيفة نوعاً ، وعليه فقد أجريت أحسن التقديرات للدخل الأهل لبريطانيا العظمى وفقاً لطريقة الدخل ، ولو أنه قد استخدمت الطرق الأخرى وجاءت نتائجها على أي حال نافعة كوسيلة من وسائل تحقيق الطريقة الأولى .

أما الطريقة الثانية فهي طريقة احصاء الإنتاج . وتبعاً لهذه الطريقة فإن المشكلة تعالج من جانب الناتج . ولذا فلو وجد إحصاء للإنتاج في السنة موضع البحث لا يمكن تقدير صافي الإنتاج بجميع المؤسسات من واقع الإحصاء وذلك بجمعه ، ويجب أن تجرى تقديرات لأنواع الإنتاج الذي لا يشملها الإحصاء (أو التي لا يشملها بطريقة مقننة) وتكون هذه التقديرات لا بحالة بعيدة عن الدقة ولا يعتد بها كثيراً ، ومع ذلك فعلى مقتضى هذه الطريقة يمكن الوصول إلى تقدير لا بأس به لصافي الناتج الأهلي ، وقد أجريت تقديرات الدخول الأهلية لبعض الممالك الأجنبية على هذا النحو ، وهي تختلف في درجة الاعتماد بها حسب دقة المعلومات الإحصائية التي بنيت عليها تلك التقديرات ولقد أجريت تقديرات موفقة جداً تبعاً لطريقة الإنتاج في كل من الولايات المتحدة والسويد ، ولكن في كثير من الدول حيث تكون إحصاءات الإنتاج وكذلك إحصاءات الدخل غير وافية فإن تقديرات الدخل الأهلي لهذه الدول تكون موضع الاهتمام لا موضع الثقة .

وهناك طريقة ثالثة قد يكون لزاماً أن نضيفها إلى القائمة وهي طريقة الصرف ؛ فإن الدخل الأهلي من جانب الصرف يعادل قيمة الاستهلاك زائداً الادخار . ويمكن في بعض الأحيان أن نجري تقديراً للاستهلاك باستخدام إحصاءات تجارة التجزئة ، وقد يمكن الحصول في بعض الأحيان على معلومات ، على الأقل ، عن بعض وسائل الادخار ، ولو أمكن الحصول على هذه الأرقام فإنه يمكن أن نجري تقديراً تقريبياً للدخل الأهلي . وطريقة الصرف هي أقل اعتماداً من غيرها من الطرق ، ولكن بما أن نتائجها يجب أن تتوافق مع نتائج الطرق الأخرى فإنه من المفيد استخدامها كأداة لتحقيق النتائج ، وكذلك فإن تقديرات قيمة الاستهلاك والادخار هي بطبيعة الحال ذات أهمية بالغة في حد ذاتها .

وسندرج نتائج هذه الأبحاث فيما بعد ، ولكن قبل أن نقوم بهذه المهمة يجب علينا أن نناقش الاعتراضات على القول بأن صافي الناتج الأهلي يتعادل مع مجموع دخول الأفراد في الدولة ، وسنبداً بمشكلة العلاقات الخارجية .

الفصل الثاني عشر

الدفعات الأجنبية والدخل الأهلي

١ - وفيما يخص بالمقدار الإجمالي للدخل الأهلي فاننا نحتاج إلى تعديل واحد فيما سبق ذكره عندما نأخذ في الحسبان العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ، ولقد سبق أن تضمنت دراسة رأس المال الأهلي هذا التعديل . ويشتمل رأس المال الأهلي لمجتمع قائم بذاته على السلع التي يملكها أفرادها ، كما يستمد الدخل الأهلي لمجتمع قائم بذاته من نتائج العمل الذي يستخدم مع تلك السلع الرأسمالية . ولذا فبالنسبة لمجتمع مستقل بذاته يتعادل الدخل الأهلي مع صافي الناتج الأهلي ، ولكن قد يشتمل رأس المال الأهلي للدولة ما ، ليس فقط على مختلف السلع ، بل أيضاً على التزامات مستحقة على غير المواطنين ، وفي هذه الحالة سيستمد أفراد هذا المجتمع الوطني دخولهم من الفائدة والأرباح الموزعة عن هذه الأصول الأجنبية بالإضافة إلى دخولهم من صافي الناتج الأهلي . أو من جهة أخرى ، قد يحدث أن تستحق على الأفراد في الدولة التزامات لغير المواطنين فيدفعون عنها فائدة وأرباحاً موزعة ؛ وإذا كان الأمر كذلك ، فإن جزءاً من صافي الناتج الأهلي سيدفع إلى غير المواطنين ، ومن ثم تكون دخول أفراد المجتمع أنفسهم مما يتبقى بعد ذلك فقط بعد الوفاء بهذه الإلتزامات .

ولو كانت الإلتزامات المستحقة على غير المواطنين أكبر من الإلتزامات المستحقة للمواطنين ، نقول أن الدولة دائنة ، وتملك الدولة الدائنة رأس مال أهلي يفوق في قيمته قيمة السلع الرأسمالية المستخدمة في عملياتها الإنتاجية ؛ كما أن لها دخلاً أهلياً يزيد عادة عن صافي الناتج الأهلي للدولة بصافي قيمة الفائدة والأرباح الموزعة من الخارج . وفي الحالة العكسية فإن الدولة المدينة تملك رأس مال أهلي يقل عن قيمة السلع المستخدمة في عملياتها الإنتاجية (يقل بمقدار صافي الإلتزامات الأجنبية) ، ولها دخل أهلي يقل عن قيمة صافي الناتج الأهلي لها بصافي مقدار الفائدة والأرباح الموزعة التي يجب أن تدفعها لغير المواطنين .

ولعلاقات الدائنية والمديونية بين مختلف الدول أهمية قصوى في العالم الحديث ونتج التغيرات في تلك العلاقات آثارا سياسية واقتصادية بعيدة المدى ، وقبل عام ١٩١٤ كانت الدول الدائنة الكبرى هي بريطانيا العظمى وفرنسا وهولانده (ولم يكن من قبيل الصدفة ان كانت هذه أيضا الدول الاستعمارية الكبرى) ، وكانت المانيا أيضا دولة دائنة ولكن إلى درجة أقل . وكان من بين الدول المدينة كل الأمريكتين تقريبا وروسيا والممتلكات البريطانية والهند والصين واليابان . وكان من نتائج حرب عام ١٩١٤ ان ضعف المركز الدائن لـكل من بريطانيا وفرنسا ، وان تحولت الولايات المتحدة من دولة مدينة إلى دولة دائنة ، وان تحولت المانيا من دولة دائنة إلى مدينة ، وان نشأت دول مدينة جديدة من بين الدول الصغرى في أواسط أوروبا . وقد توقفت روسيا عن الوفاء بديونها بعد الثورة الشيوعية كما توقفت المانيا عن دفع ديونها عندما بدأت الثورة النازية . وانه من العجلة (في عام ١٩٤٢) ان نقرر ما هي نتائج الحرب الحالية على الديون الدولية ، ولكن بعد ثلاثة أعوام من نشوب هذه الحرب رأينا أن بريطانيا العظمى قد تصرف في أصولها الأجنبية وترتبت في ذمتها التزامات في الخارج إلى الحد الذي يصبح معه من الأمور المشكوك فيها أن تحافظ بريطانيا على مركزها بين مجموعة الدول الدائنة عندما تضع الحرب أوزارها .

وستظهر آثار هذه التغيرات كلما تقدمنا في البحث ، ولكن قبل أن نعالج هذه المسائل الكبرى نرى لزما أن نستعيد بعضا من البحث الذي أوردناه في الفصل السابق كما نرى كيف ترتبط التجارة الأجنبية ، بالإضافة إلى الالتزامات الأجنبية ، بكسب الدخل الأهل وصرفه . ومن حسن الحظ فانه ليس لزما أن نستعيد البحث بأكمله ، ويمكن إجراء التعديلات الضرورية بسهولة نوعا .

٢ - دعنا نعود إلى معادلاتنا الأساسية في الفصل السابق صفحتي ١١٦ و ١١٧ ومن ناحية كسب الدخل فليس هناك ما يجب أن نجره من تعديلات باستثناء واحد ، هو ان نأخذ في الاعتبار الأصول والخصوم الأجنبية التي أسلفنا الإشارة إليها .

وتكون معادلات كسب الدخل بالنسبة للدولة اثنان على النحو الآتي :

صافي الناتج الأهلي = الأجور = الدخل

زائدا صافي الدخل من الأصول الأجنبية زائدا الأرباح الأهلي

أما من ناحية صرف الدخل يكون الأمر عادة أكثر تعقيدا .

فقد تستهلك أو تدخر الدخول التي يتكون منها الدخل الأهلي ، ولكن يجب الآن أن نميز كيف تستهلك وكيف تدخر هذه الدخول . أما الجزء من الدخل الذي يصرف على السلع الاستهلاكية فقد يصرف على السلع الاستهلاكية التي تنتجها الدولة أو على السلع الاستهلاكية التي تستورد ، ويجب أيضا أن نتذكر أنه حتى لو قام المنتجون بالداخل بإنتاج سلعة ما فإن بعض المواد الخام المستوردة قد استخدمت في صنعها — وليست كل السلع (البريطانية) بريطانية بأكملها كما تبدو ! فإن الجزء من قيمة هذه السلع الذي يقابل استخدام العمل ورأس المال بالداخل هو الذي يمكن اعتباره فقط بمثابة استهلاك للمنتجات الأهلية ، وما يتبقى من تلك القيمة يجب أن يعتبر في عداد الواردات .

وهذا إذن هو كيفية تقسيم الاستهلاك ، فإذا يكون بالنسبة للدخار ؟

وكما رأينا في الفصل الأخير فإن المدخرات التي يجريها الأفراد في خلال العام تقابلها الإضافات إلى رأس المال الأهلي في خلال العام ، ولكن قد تتخذ هذه الإضافات أحد شكلين — إضافات إلى المعدات من السلع الرأسمالية الحقيقية التي يمتلكها المجتمع (استثمار أهلي) وإضافات إلى الأصول الأجنبية (استثمار أجنبي) . فضلا عن ذلك قد تكون السلع الرأسمالية المتضافة إلى المعدات الأصلية إما منتجة بالداخل أو مستوردة من الخارج .

ولذا يكون لدينا في جانب صرف الدخل
الدخل الأهلـى = الاستهلاك = استهلاك سلع منتجة بالداخل

زائدا زادا

الادخار استهلاك من الواردات

زائدا

صافي الاستثمار الأهلـى في سلع منتجة بالداخل

زائدا

صافي الاستثمار الأهلـى في سلع مستوردة

زائدا

مدخرات مقرضة في الخارج (استثمار أجنبي)

ولما كانت معادلاتنا في جانب صرف الدخل يجب ان تتكافأ مع تلك التي في جانب كسب الدخل فان مجموع العمود الأخير في المعادلة السابقة يجب أن يكون نفس مجموع صافي الناتج الأهلـى زائدا صافي الدخل من الأصول الأجنبية في المعادلة السابقة . والآن إذا ما ألقينا نظرة على قائمة البنود الواردة في العمود الأخير فان اثنين منها (الأول والثالث) هما بوضوح أجزاء من صافي الناتج الأهلـى . ويغطي هذان البنودان ذلك الجزء من صافي الناتج الأهلـى الذي يستخدم في الاستهلاك والاستثمار في الداخل . وإذا ما طرحا من صافي الناتج الأهلـى فماذا يتبقى ؟ لا شيء سوى صافي الناتج الأهلـى الذي يصدر الى الخارج .

وعليه فإذا تعادلت الجداول فان الأعمدة التالية يجب ان تتكافأ :

الاستهلاك من الواردات = صادرات ما ينتج بالداخل

زائدا

زائدا

صافي الاستثمار في الواردات صافي الدخل من الأصول الأجنبية

زائدا

مدخرات مقرضة في الخارج

وهذه معادلة على جانب كبير من الأهمية ، وهي تسمى حساب الدخل

في ميزان المدفوعات . ويمكن بتعديل بسيط تحويل هذه المعادلة الى معادلة أكثر أهمية تسمى ميزان المدفوعات .

ولقد ظهر حساب الدخل في ميزان المدفوعات في شكل يتناسب مع دولة دائنة تستمر في اقراضها للعالم الخارجي ، ولذا يكون كل من صافي الدخل من الأصول الأجنبية والمدخرات المقرضة في الخارج كمية موجبة ، وفي حالة الدولة المدينة نجد أن صافي الدخل من الأصول الأجنبية كمية سالبة ، وفي حالة الدول المقرضة تكون المدخرات المقرضة في الخارج كمية سالبة أيضا . وفي هذه الأحوال يكون من الأوفق إعادة ترتيب الجدول لكي توضع البنود المرجبة في كل من الجانبين . فيظهر القرض الأجنبي في الجانب الأيسر كما تظهر الفائدة على الالتزامات الأجنبية في الجانب الأيمن .

ولكن اذا أجرينا هذه التعديلات المناسبة فيجب أن نلاحظ ان كتابة الجدول على هذه الصورة لا يتأتى معه ان تكون مجاميع الأعمدة أجزاء مكونة للدخل الأهمي ، فمن الواضح ان القرض الخارجي مثلا ليس جزءا من الدخل . ولذا فان هذا الجدول الجديد لن يكون جدولا لحساب الدخل في ميزان المدفوعات بل أنه جدول لميزان المدفوعات فحسب .

غير أنه ما زلنا في حاجة إلى تعديل آخر قبل أن نكتب جدول ميزان المدفوعات في هذا المعنى الجديد — تعديل قد يكون له أهميته حتى في حالة الدولة الدائنة والدولة المقرضة . فالتنا نعى بعبارة « وصافي الاستثمار في الواردات ، قيمة السلع المستوردة خلال العام والمنضافة إلى المعدات في الداخل ، ناقصاً قيمة السلع المصدرة والمأخوذة من المعدات الأصلية . وتطبيقاً لمبدأ وضع البنود السالبة في الجانب الآخر من الميزان يجب إضافة الصادرات من المعدات الأصلية إلى الصادرات الأخرى ، وإذا ما فعلنا ذلك سنجد أننا قد أخذنا كل الصادرات خلال العام في جانب واحد من الميزان وكل الواردات في الجانب الآخر .

ولذا يمكن كتابة معادلة ميزان المدفوعات على الصورة البسيطة التالية

بالنسبة لدولة دائنة مقرضة :

الواردات = الصادرات
زائدا زائدا

صافي الإقراض الأجنبي صافي الدخل من الأصول الأجنبية
وبالنسبة لدولة مدينة مقرضة :

الواردات = الصادرات
زائدا زائدا

صافي الفائدة الخ صافي الاقتراض الأجنبي
عن الالتزامات الأجنبية

ويجب أن يتعادل كلا الجانبين لهذه المعادلة ، ولتعادل الجانبين أهميته البالغة في تفهم المركز الإقتصادي العالمي لدولة ما .

٤ — ويمكن الوصول إلى معادلة ميزان المدفوعات عن طريق آخر —
وربما يكون طريقاً أسير ، فكم رأينا أن ما يمتلكه فرد معين (أو منشأة) من النقود في وقت معين لا يعدو أن يكون ديناً لحاملها على البنك الذي يتعامل معه (أو ، في حالة أوراق البنكنوت ، على البنك الذي أصدر الأوراق) . ولذا فلو اشترت منشأة بريطانية قطناً (أو طباق) من الولايات المتحدة فإن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن تدفع بموجبها ثمن الواردات هي ، في المحل الأول ، إعطاء البائع الأمريكي حفا على البنك البريطاني ، وقد يتخذ نقل هذا الحق أشكالاً متعددة ، ولكن أبسط الطرق لذلك هي إعطاء شيك . والشيك ما هو إلا إصدار تعليمات للبنك البريطاني لكي ينقل جزءاً من النقود التي تكون في الجانب الدائن للمشتري البريطاني إلى الجانب الدائن للبائع الأمريكي . ونتيجة هذه العملية هي حصول المشتري البريطاني على القطن والبائع الأمريكي على حق على البنك البريطاني — دين مستحق له قبل البنك البريطاني . ولو أراد البائع الأمريكي أن يودع هذا الشيك في بنكه بأمريكا فإن البنك الأمريكي يحصل على حق على البنك

البريطاني ، ولكن يستحق عليه دين قبل البائع الأمريكي فيضع هذا الدين في الجانب الآخر من حساب البنك .

ولذا يوجد هناك أربعة أطراف للعملية — المشتري البريطاني والبائع الأمريكي والبنك البريطاني والبنك الأمريكي . وتكون العمليات بين المشتري البريطاني والبنك البريطاني ، وبين البائع الأمريكي والبنك الأمريكي ، عمليات داخلية بالنسبة لدولهم ، ولذا فإنها لا تؤثر على الميزان الحسابي . أما فيما بين إنجلترا وأمريكا فإن هناك استيراد بريطاني للقطن الأمريكي ودين على البنك البريطاني مستحق للبنك الأمريكي في مقابل الاستيراد . وهذا هو كل ما في الأمر . استوردت إنجلترا القطن واقترض البنك البريطاني من البنك الأمريكي (لتحويل) عملية الاستيراد .

ويحدث نفس الشيء إذا ما استوردت بريطانيا العظمى أية سلعة ؛ ويحدث هذا أيضاً لو دفع المواطنون الانجليز فوائد عن الالتزامات الأجنبية ، ويحدث أيضاً لو أنهم أقرضوا الأجانب مباشرة (مثلاً عن طريق شراء أسهم في شركات أجنبية) وتتضمن كل هذه الأشياء قروضا من البنوك الأجنبية إلى البنوك البريطانية . ومع ذلك يتم الغاء معظم هذه القروض بسرعة ، ذلك لأنه لو صدرت بريطانيا شيئاً ما ، أو لو أن بعض الأفراد في المجتمع البريطاني قد تسلبوا فائدة أو أرباحاً موزعة عن أصولهم الأجنبية ، أو لو أن بعض الأجانب قام بشراء أسهم أو سندات من البريطانيين أو الشركات البريطانية فستنشأ ديون بين البنوك متجهة في اتجاه مضاد إذ تتضمن كل هذه الأشياء قروضا من البنوك البريطانية إلى البنوك الأجنبية وتذهب هذه في الغاء القروض الأولى إلى مدى بعيد .

وجرت العادة أن تلغى الديون المصرفية بعضها البعض تماماً . وإذا ما كان الأمر كذلك فإن ميزان المدفوعات يتوازن ، أو يقرب من التوازن ، دون ما حاجة إلى أن تؤخذ قروض البنوك في الحسبان . ولكن ما يزال الميزان متوازناً من الوجهة الشكلية حتى لو استدعى الأمر أن يكون ثمة اقراض صاف من البنوك (البنوك البريطانية إلى البنوك الأجنبية أو البنوك الأجنبية إلى البنوك

البريطانية) لسداد الفرق ؛ فقروض البنوك هي نوع من القروض وإذا ما احتسبت كل هذه القروض وجب أن يتعادل جانبها ميزان المدفوعات .
ومع ذلك فإذا استلزم الأمر سداد الفروق في موازين المدفوعات وأدى ذلك إلى عقد القروض بين البنوك في مختلف الدول فإن مثل هذه القروض لا تماثل أى نوع آخر من القروض إذ تنشأ المتاعب عندما تزيد عن حد معين .
ذلك لأن المبالغ التي يمكن للبنوك في دولة ما اقتراضها من بنوك الدول الأخرى بهذه الطريقة تكون عادة محدودة ؛ وقد تختلف حدود مقدرة البنوك على الإقراض أو الاقتراض باختلاف الظروف ، ولكنها موجودة دائما . فلو عجزت دولة ما عن دفع ما يقابل وارداتها (وما يقابل ما يتقدمه مواطنوها من قروض إلى الأجانب) إلا إذا حصلت على مقدار كبير من مثل هذه القروض المصرفية فإنها ستضع نفسها في مركز حرج (ولقد وضعت بريطانيا العظمى نفسها في مثل هذا المركز في خريف عام ١٩٣١ عندما خرجت على قاعدة الذهب) . ولكي ندرس الوسائل التي يمكن بها معالجة مثل هذا المركز فإننا نتجاوز مارسمناه من مجال لهذا الكتاب ، ولو أن هذه الدراسة في حد ذاتها هي تطور لنظرية ميزان المدفوعات .

هـ - وتلقى معادلة ميزان المدفوعات ضوءا كبيرا على مجموعة أخرى من المشاكل أيضا . فعندما نهتم بالخطوط العريضة للتاريخ الاقتصادي فإننا لا نهتم كثيرا بقروض البنوك التي تحفظ توازن ميزان المدفوعات والتي تكون لها أهميتها في أوقات الأزمات لحسب . ويمكننا أن نكتب معادلة الميزان كالآتي :

صافي الإقراض الأجنبي =

الصادرات - الواردات + صافي الدخل من الأصول الأجنبية ولا يهمل كثيرا إقراض البنوك .

والآن لننظر في مركز دولة مثل بريطانيا العظمى لم تكن في وقت ما في القرن الثامن عشر دائنة أو مدينة إلى حد كبير . فإذا ما أرادت أن تقرض للخارج فإنه يمكنها أن تفعل ذلك بأن تصدر أكثر مما تستورد . وهذه هي أول مرحلة للإقراض . وبعدما تقرض للخارج لعدد من السنين فإن الفائدة عن

القرون الماضية تبدأ في الوصول إلى مبلغ كبير ، ولذا فإذا ما احتفظت الدولة بفائض من الصادرات على الواردات فإنها يجب أن تقرض للخارج أكثر من ذي قبل - وحتى لو تبادت في الإقراض للخارج ، ولكنها تقرض بأقل من قيمة الفائدة عن القروض الماضية فإن وارداتها تصبح أكبر من صادراتها . ويبدو أن ذلك هو نفس المركز الذي كانت فيه بريطانيا عام ١٨٥٠ ، فقد كانت ما تزال تقرض للخارج ، وما تزال تضيف إلى أصولها الأجنبية ، ولكن كان اقراضها الجديد أقل عادة من الفائدة عن قروضها الماضية ، ولذا فقد كان لديها فائض من الواردات على الصادرات .

ولنفرض الآن أنه نتيجة لظروف طارئة عاجلة كالحرب ، فإن الدولة التي كانت تقرض للخارج من قبل تبدأ الآن في الاقتراض من الخارج أو أنها تباع أصولها الأجنبية ، وفي فترة الحرب ، بما أن الإقراض الأجنبي يكون كمية سالبة وأن صافي الدخل من الأصول الأجنبية ما يزال كمية موجبة ، يصبح فائض الواردات على الصادرات أكبر في العادة عن ذي قبل . ولكن تدفع الدولة المحاربة الزيادة في الواردات من التصرف في الأصول الأجنبية، ولو فقدت الدولة جزءا كبيرا من أصولها الأجنبية فسينخفض صافي الدخل من هذه الأصول إلى حد كبير عندما تنتهي الحرب ، وتبعاً لذلك فإن الدولة ستكون عاجزة عن الإقراض للخارج وبناء أصولها الأجنبية بالمعدل القديم . ما لم تتمكن من جعل فائض الواردات على الصادرات أقل مما كان عليه في الماضي . ويبدو أن بريطانيا العظمى كانت في مثل هذا المركز في الفترة بين ١٩١٩ و ١٩٣٩ ، ففي خلال هذه الأعوام كان صافي اقراضها للخارج ضئيلاً جداً في الواقع . ويلاحظ أنه لو تبادت الدولة في فقدان أصولها الأجنبية إلى الحد الذي لا يكون معه بعد ذلك أي دخل صافي من هذه الأصول ، فإن الدولة لن تصبح قادرة على الإقراض للخارج وبالتالي بناء أصولها الأجنبية من جديد ما لم تضمن زيادة في الصادرات على الواردات كما هو الحال بالنسبة للرحلة الأولى .

وإلى الآن فإننا قد اعتبرنا مركز دولة دائنة قد اقترضت في ظروف عاجلة

استثنائية ، ولكن لكل دائن يجب أن يكون هناك مدين - فإين يمكن أن يذهب الإقراض العادى فى المراحل السابقة ؟ انه من المعقول جدا لدولة أن تقرض فى الخارج وفقا لسياسة عادية لو أن الاقتراض يوجه للأغراض الإنشائية - لو أنه يمكن الدولة المقرضة من إضافات جديدة إلى رأس مالها الأهلى . واننا لنذكر أن رأس المال الأهلى لدولة مدينة بتكون من المعدات الرأسمالية التى تمتلكها الدولة فى الداخل ناقصاً ديونها الأجنبية . ولو كان صرف القرض الأجنبى متسا بالضياع فإن ذلك يتضمن خسارة صافية لرأس المال الأهلى ، وذلك لأن الديون تتراكم ، ولكن إذا كان الاقتراض موطئاً فى بناء إضافات إلى المعدات فى الداخل التى تكون قيمتها أعلا من الديون المستحقة على الدولة نتيجة لهذه الإضافات ، فإن رأس المال الأهلى سيزداد فى الواقع كنتيجة للاقتراض . ولا ريب أن معظم القروض الأجنبية التى عقدت مع الدول فيما وراء البحار قد كانت من هذا النوع ، فإن الممتلكات البريطانية وحتى الولايات المتحدة لم تنهض اقتصاديا كما نهضت (ولم يتسنى لها أن تجذب السكان كما فعلت) ما لم تكن قد عقدت قروضا على نطاق واسع خلال فترة نموها الاقتصادى .

ويمكن أن تتبع مراحل الاقتراض فى نفس الطريق الذى تسلكه مراحل الإقراض . لنفرض أن دولة (لم تكن أصلا دائنة أو مدينة) تبدأ فى الاقتراض من الخارج ، وإذن فى المرحلة الأولى تزيد وارداتها على صادراتها . وقد تحتوى الواردات الإضافية على سلع رأسمالية أو سلع استهلاكية ، ويجب أن يلاحظ أن استيراد مقادير كبيرة من السلع الاستهلاكية التى تمول بالقروض لا يعنى بالضرورة أن القروض لا تكون منتجة . ذلك لأن استيراد السلع الاستهلاكية سيمكن القوى العاملة فى الدولة لتتحول إلى إنتاج معدات رأسمالية جديدة ، فلوم تستورد السلع الاستهلاكية فانه كان من الضرورى أن تنتج فى الداخل ، فإذا لم يكن من الضرورى ذلك فإن عوامل الإنتاج التى كانت ستوجه لإنتاج هذه السلع الاستهلاكية ستوجه لإنتاج إضافات إلى المعدات الرأسمالية . وفى الواقع عندما تقرض الدولة لبناء سكة حديدية تتكون الواردات الاضافية

من معدات السكة الحديدية التي تنتج في الخارج ومن السلع الاستهلاكية التي يتزود بها العمال الذين يقومون بتركيب هذه المعدات أو بعمل اجزاء أخرى من الانشاءات التي يجب ان تعمل في نفس المكان . أو ربما يكون إعادة تنظيم الانتاج أمراً ينطوي على تعقيد اكبر ، ولكن المبدأ واحد في سائر الأحوال .

وتأتى المرحلة الثانية من جانب الاقتراض عندما تتراكم الفائدة عن القروض الماضية (تماماً كما في حالة الاقتراض) وهنا فمن الضروري أن تقتضى الدولة بمعدل أكبر عن ذى قبل إذا ما احتفظت بفائض من الواردات على الصادرات . ولو انخفض معدل الاقتراض ، أو عجز هذا المعدل عن الزيادة فستصل الدولة عاجلاً أو آجلاً إلى الحد الذي يجب أن تزيد فيه الصادرات عن الواردات . وفي الواقع فإن الدولة تصل إلى هذا الحد دائماً بعد انقضاء فترة معينة من الوقت .

ولو استخدمت القروض في أغراض إنتاجية ، فإنه من الممكن بوجه عام أن تحدث الزيادة في الصادرات عن الواردات بقليل من الغناء . ذلك لأن الزيادة في المعدات الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة في القوة الإنتاجية للدولة ؛ ويزداد إنتاج السلع ، ومن الزيادة في الإنتاج يمكن للسلع الزائدة أن يستغنى عنها للتصدير بلا تضحية كبيرة . في الواقع نلاحظ أنه في السنين الأخيرة من القرن التاسع عشر ، عندما بلغ عدد كبير من الدول المدينة هذه المرحلة الثانية ، زادت صادرات هذه الدول زيادة ملحوظة (وبخاصة صادراتها من المواد الخام والمواد الغذائية) . ومن هذه الصادرات دفعت هذه الدول الفائدة عن ديونها ، ولكنها كانت قادرة على الدفع وأيضاً على التمتع برغاء مضطرد .

وكما أسلفنا من الشرح ، فإن الإقراض والاقتراض المنتج عملية نافعة جداً ، وبدون الإقراض الدولي في القرن التاسع عشر لما أمكن للقوى الإنتاجية للدول المدينة أن تتقدم خطوة واحدة ، ولولا تقدم الإنتاج في الأراضي الجديدة لاقتقرت الدول القديمة إلى المواد الغذائية والمواد الخام التي مكنتها من إعالة سكانها المتزايدين عند ما كان ارتفاع مستوى المعيشة مضطرباً . ويحتمل جداً عدم نضوب معين الفرص الاقتصادية لهذا الإقراض المنتج ، فإن الفقر المنتشر في ربوع الصين والهند ما زال في حاجة إلى زيادة هائلة في المعدات الرأسمالية إذا

ما أريد علاج هذا الفقر ؛ وهناك احتمال ضعيف في أن تتمكن شعوب هذه البلاد من الحصول على تلك المعدات من مذكراتهم في حدود أية فترة من الزمن . ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا ، مع ذلك ، أن القروض الدولية قد تؤدي إلى صعوبات سياسية لا تؤدي إليها القروض الداخلية . فإنه بالنظر إلى أن المقرض والمقرض يعيشان في ظل حكومتين مختلفتين ونظم تشريعية مختلفة فقد يترتب على ذلك أن يكون تنفيذ التزامات المقرض قبل المقرض أكثر صعوبة ، ولذا فإن القروض الدولية غالباً ما تسير سيراً حثيثاً (يكون المقرضون أكثر رغبة في الإقراض) لو أن الحكومة الدولة الدائنة تأثراً على حكومة الدولة المدينة فتتأكد من أن الديون المستحقة لمواطنيها قد وليت كل الرعاية . ولكن غالباً ما يكون هذا الضغط مصدراً للتأفف وفي بعض الأحيان للمقاومة - حتى أن شيوعية روسيا كانت أصلاً ، في أحد مظاهرها ، ثورة على تحكم رأس المال الدولي ، وعندما يعقد مواطنو دولة قوية قرصاً مع مواطني دولة ضعيفة فإن القرص الدولي قد لا يكون إلا نذيراً بالنفوذ الأجنبي ومن الصعب توخي العدالة في مثل هذه الأمور ، ولكن إذا كان الاستعمار الأجنبي هو المظهر السيئ للقروض الدولية فإنه يحق القول أيضاً بأن الإقراض المنتج هو أحد المظاهر الحسنة للنفوذ الأجنبي .

ولقد تسببت الحروب العظيمة التي نشبت في القرن العشرين في اضطرابات كبيرة في هيكل القروض الدولية . وتسبب ديون الحرب اضطراباً أكثر من معظم الديون الأخرى ، فهي تنشأ فجأة إلى درجة أنه لا يكون لدى الصناعات متسع من الوقت لتلائم معها كما أنه لا يصحها أية زيادة في القوة الإنتاجية للدول المدينة . والنضرب مثلاً مشهوراً بحالة ألمانيا في عام ١٩٢٠ والأعوام التالية . فنتيجة للالتزامات الأجنبية التي فرضت عليها بالتعويضات ، وللغائدة عن القروض التي عقدتها لكي تعيد بناء رأس مالها العامل بعد ما تعرضت له البلاد من التدمير أثناء الحرب وسوء الإدارة بعد الحرب ، فقد وجدت ألمانيا نفسها (قبيل ١٩٢٨ - ١٩٢٩) في حاجة ماسة إلى خلق فائض من الصادرات على الواردات بدون أن تجد لديها من الوقت والفرص ما تتمكن معه من تحويل نظامها الصناعي ليتسنى لها أن تخلق هذا الفائض بطريقة محتملة ، كما جاءت

التعديلات المائلة في الولايات المتحدة ، ولو أنها كانت في اتجاه مضاد ، مصحوبة بالصعوبات أيضاً ، فإن النتيجة الطبيعية لمركز أمريكا الجديد كدولة دائنة هو أن تخلق فائضاً من الواردات ، ولقد تعارض ذلك مع مصالح رجال الصناعة في أمريكا فقاوموا أى اتجاه نحو الزيادة في الواردات ، كما أن مصالح المزارعين كانت مهددة بالدمار إذا ما هبطت الصادرات ؛ فلم يكن بد من التغلب على مشكلة الميزان الحسائي إلا بطريقة سخيفة (سببت كثيراً من العناء) وهي استيراد الذهب . وقد كان من الأفضل جداً ، لكل من أمريكا والبلاد الأخرى ، لو أنها انتهزت الفرصة لتصبح دولة دائنة كبرى كما كان في مقدورها أن تفعل ذلك . ولكن محاولاتها الأولى في هذا السبيل كانت غير موفقة ، ولذا فقد تراجعت بسرعة بعد أن احترقت أصابعها في أتون تلك التجربة الأولى .

٦ — وقبل أن نختم هذا الفصل ، فانه يجدر بنا أن نورد ملاحظة على جانب من الأهمية . لقد استعملت دائماً كلمتي « واردات » و « صادرات » ، لأعني بها كل السلع والخدمات التي يبيعها أفراد الدولة إلى غير المواطنين أو يشتريها أفراد الدولة من غير المواطنين . وهذا هو المعنى الطبيعي من الوجهة الاقتصادية ولكن قبل أن نطبق هذا المعنى على الإحصاءات المنشورة عن الواردات والصادرات فهناك تحذير ضروري . إن الواردات والصادرات التي تسجلها الإحصاءات هي فقط تلك التي تمر تحت أنف موظفي الجمارك عند الموانئ أو مبانى الجمارك ، ولكن لا تمر من هذا الطريق كل الأشياء التي هي صادرات أو واردات في المعنى الاقتصادي . فالصادرات والواردات التي يسجلها موظفو الجمارك تسمى بالمنظورة ، وما عداها يسمى بغير المنظورة . فهناك صادرات هامة غير منظورة لبريطانيا العظمى ، منها خدمة النقل بالسفن التي يؤديها البحارة البريطانيون لغير المواطنين ، ومنها التأمين الذي تؤديه شركات التأمين البريطانية للأجانب ، ولا تشمل الإحصاءات الرسمية للصادرات على أى من هذين البندين وهناك من الصادرات غير المنظورة الخدمات التي تؤدي إلى السائحين الأجانب فعندما يجوب الأمريكيون في إنجلترا فإن إنجلترا تصدر شيئاً (غير منظور) ؛ وعندما يجوب الإنجليز في القارة ، فإن إنجلترا تستورد شيئاً (غير منظور) .

الفصل الثالث عشر

الدولة والدخل الأهلي

١ - وترتبط أوجه النشاط الاقتصادي للدولة بالمجموعة الثانية من التعديلات التي تطرأ على المبدأ القائل بأن مجموع الدخل يتعادل مع صافي قيمة الناتج . وحكومة الدولة هي جزء معين من تنظيمها ، والوظيفة الرئيسية للحكومة هي صيانة المجتمع من الاضطراب الداخلي أو العدوان الخارجي . ولقد أضيفت بمضي الوقت إلى هذه الوظيفة الرئيسية وظائف أخرى عديدة ، ولكننا نرى أن المسؤولية الأولى للحكومة مازالت متصلة بشئون العدالة والبوليس والقوات المسلحة (إذا ما استعملنا لغة آدم سميث) . ودعنا الآن نبدأ في دراسة بعض النواحي الاقتصادية لأوجه النشاط المركزي للحكومة ثم نتقل بعد ذلك إلى معالجة الوظائف الأخرى .

ولأغراض الأمن والنظام والدفاع تقوم الدولة بتوظيف عدد كبير من الناس (جنود وبحارة ورجال البوليس وقضاة وموظفين مدنيين) وتشترى سلعا لهم ليستخدمونها ، سلعا تتدرج من السفن الحربية إلى ورق الكتابة . ولكي تغطي مصروفاتها في هذا السبيل تقوم الدولة بفرض الضرائب وبعبارة أخرى تفرض مساهمات إجبارية على المواطنين أو الرعايا . فكيف يمكن أن يتسق إيراد الحكومة ومصرفها مع حسابنا الخاص بكسب الدخل الأهلي وصرفه ؟ والطريقة المعتادة لعمل ذلك هو أن نقول أن الناس الذين يخدمون في مصالح الحكومة على هذه الصور إنما يقومون بأداء أعمال ، كغيرهم من الناس ، لأشباع حاجات المجتمع ، وإنه عندما تدفع الحكومة لهم أجورهم فانما تتولى ذلك نيابة عن المواطنين الذين هم في الواقع بمثابة أصحاب الأعمال الذين تمثلهم الحكومة ، والذين تكون لذلك مساهمتهم في إداء الضرائب مشابهة في جوهرها

لصرفهم العادى . والتشابه الذى نوردته هنا هو بمثابة إتحاد إختيارى ، فعندنا يقوم سكرتير احدى اندية الجولف بتوظيف من يقومون بصيانة ملاعب الجولف فانه ينوب عن أعضاء هذا النادى فى إداء هذا العمل ، وتزود موارد النادى من إشتراكات الأعضاء ، وما من شك فى أن الإشتراكات التى يدفعها الأعضاء هى جزء من صرفهم العادى . وقد يكون فى إيراد هذا التشبيه بحالة الدولة وضرائبها نوع من الخطورة حيث أن الدولة فى الواقع إتحاد اجبارى لا وجه للاختيار فيه . فلزام على الناس أن يؤدوا الضرائب ، أرادوا ذلك أو لم يريدوا ، ولا يتسنى لهم بسهولة أن يدفعوا عن أنفسهم ما قد يعتبرونه معاملة غير عادله لهم من جانب الدولة فينصرفون عنها ليشتركوا فى دولة أخرى كما يشترك عضو النادى فى ناد آخر لو أراد ذلك . ولذا فشكلة تحقيق نوع من العدالة فى توزيع الضرائب بين مختلف الناس لها من بالغ الأهمية فى حالة الدولة ما ليس للمشكلة الماثلة فى حالة الاتحاد الإختيارى فى مجتمع صغير كإحدى النوادى . ولكن لا يمنع قيام هذه المشكلة من إعتبارنا للضرائب ، وهى فى فرضها تغطى نفقات الخدمات العامة ، على أنها مشاملة لا كتسابات النادى من الوجهة الاقتصادية .

ومع ذلك فثمة سؤال آخر : هل تعتبر الخدمات التى تحفظ النظام والأمن خدمات تشبع حاجات المستهلكين مباشرة ، أو أنها تعتبر عامل مساعد لإنتاج مختلف السلع والخدمات الأخرى ؟ ولو أخذنا بالاعتبار الأول يجب علينا إذن أن نقرر أن الخدمات العامة هى جزء إضافى إلى الناتج الأهلى ، وهو ما لم نأخذه فى الحسبان من قبل ، ولكن إذا ما أخذنا بالاعتبار الثانى ، تكون هذه الخدمات جزءاً متمماً لعملية إنتاج تلك السلع التى سبق أن أخذناها فى الحسبان فقط . والآن يبدو لنا من الأسباب المعقولة ما يجعلنا نفترض أنه تارة ينطبق الاعتبار الأول على هذه الخدمات وطورا ينطبق عليها الاعتبار الثانى .

ويستخدم المليونير السيمى السمعة ، الذى قد يكون قلبه موضوعا لعدد من الروايات البوليسية ، بعضا من الحرس الخصوصيين فى أغلب الأحيان ، فلو صادفنا مثل هذه الحالة فى واقع الحياة فأتنا سوف لا نتردد فى أن نقول أن الأجور المدفوعة لهذا الحرس هى جزء من الصرف الاستهلاكى للمليونير ، تماما

كما هو الحال بالنسبة لخادمه الخاص . إلا أن معظمنا يقتنع بأشباع حاجته المتواضعة إلى الحماية الشخصية بالاعتماد على رجال البوليس وقوات الدفاع الحكومية الأخرى ، ويبدو من المعقول أن ما يصرف على هذه الحماية ، عن طريق اداء الضرائب ، يجب أن يعتبر جزء من صرفنا الاستهلاكي في صورة ماثلة . ولكن دعنا نعتبر الآن حالة المنشأة التي (بدلا من أن توكل إلى رجال البوليس المحافظة على بضائعها من السرقة) توظف حارسا ليليا ، ففي هذه الحالة تدخل أجور الحارس الليلي ضمن تكلفه الناتج في المنشأة . ولا تعامل خدمات الحارس الليلي على أنها جزء مستقل من الناتج الأهل ، بل أنها تدخل في تكلفة السلع التي تساعد خدمة الحارس الليلي على انتاجها (وهي ضمان استمرار انتاج هذه السلع دون انقطاع) . وقد يفترض البعض أنه عندما تؤدي الخدمات العامة مثل هذه الوظائف فإنها يجب أيضا أن تعتبر كذلك ، وما من شك في أن ذلك هو الوضع الصحيح . وإذا ماقررت السلطة المحلية أن تدفع لرجالها من قوة البوليس أجورا ليمضوا في اداء واجهم لساعات أطول نتيجة لتعدد سرقة المحال التجارية بشكل وبائي فهل يمكن القول بأن الناتج الاهلي قد زاد نتيجة لزيادة الناتج من خدمات رجال البوليس ؟ بكل تأكيد فانه لما ينطوى على اصابة الرأي أن نعتبر أن الحاجة قد مست إلى خدمة عمل إضافية لانتاج نفس الناتج الصافي من السلع المفيدة . ولكن من المستحيل تماما لسوء الحظ أن نقرر كم من عمل رجال البوليس وقوات الدفاع كان موجه نحو حماية أرواح الناس وحياتهم وممتلكاتهم الشخصية وكم من عمل هؤلاء كان منصرفا إلى حماية العملية الانتاجية . وبالنظر إلى عدم امكان وضع حد فاصل بين هذين الهدفين فقد قرر الإحصائيون البريطانيون فيما بينهم أن يميلوا المساعدة التي تقدمها الخدمات العامة إلى إنتاج السلع الأخرى ، وهم لذلك يعاملون تلك الخدمات العامة بأجمعها على أنها خدمات مباشرة ، موجهة لاشباع حاجات المستهلكين كما توجه سائر السلع الاستهلاكية .

وعمليا ليس هناك من شيء آخر ؛ ولكن يجب أن نأخذ الحيطة من أن هذا

الحل ليس مقنعاً ، ويجب أن نكون على استعداد الوقوع في بعض الارتباك فيما يتعلق بنتائج . وأهم ما يلفت النظر في هذا الخصوص هو ما يتصل بتقدير الدخل الأهلى في أوقات الحرب . فإن التوسع في القوات المسلحة الذى يحدث في زمن الحرب هو توسع للخدمات العامة ؛ فإذا ما اعتبرنا أن هذه الخدمات العامة لا تهدف إلا إلى إشباع حاجات المستهلكين مباشرة فإننا مرغمون على اعتبار أن الأشخاص الذين يعملون مع القوات المسلحة أو في صناعات الذخيرة ينتجون أشياء . يرغب فيها المستهلكون ويعتبرونها بديلة للسلع والخدمات التى تنتج في أوقات السلم . وعليه فإنه على الرغم من هبوط العرض من سلع السلم فإنه لا يظهر لنا أن المستهلكين قد زادت أحوالهم سوءاً لدرجة ملحوظة إذ أن الدخل الأهلى لم ينخفض . ومثل هذه النظرة إلى موقف كهذا قد تكون مقبولة إذا ما كانت تنطبق على دولة معتدية تقبل عن طيب خاطر استبدال الزيادة بالمدافع والخيز والشراب بالمعظمة والمجد ، ولكن من المؤكد أنه يمكن وصف مركز دولة تدخل في غمار حرب للدفاع عن كيانها بأسلوب آخر أكثر توفيقاً . فإذا سمحنا لأنفسنا أن نقول أن استيراد السلع من الخارج قد أضحي باهظ التكاليف ليس فقط بسبب فقدان السفن بفعل الأعداء وزيادة الوقت الضائع في التخلص من الغواصات المعادية بل أيضاً بسبب الحاجة إلى بحرية كبيرة للتأكد من أن هذه الخسائر لن تضطر في الزيادة ؛ لو أننا سمحنا لأنفسنا أن نقول إن إنتاج السلع في الداخل قد أضحي باهظ التكاليف ليس فقط بسبب الخسائر الفعلية بفعل الغارات الجوية بل أيضاً بسبب الحاجة إلى البنادق والطائرات لأبعاد هذا الهجوم فإننا إذا قمنا بتقدير الدخل الأهلى في زمن الحرب على هذا الأساس نجد أن الدولة قد أصبحت أكثر بؤساً في أوقات الحرب عنها في أوقات السلم ، وهذا مما يتفق أكثر مع الحقائق المشاهدة . ولكننا لا نسمح لأنفسنا بذكر هذه الحقائق لو اتفقنا على معاملة الخدمات العامة على أنها جزء مباشر من الاستهلاك وعليه فيجب أن نتخذ العدة لقبول النتائج التى فصل إليها .

٢ — إن جزءاً كبيراً من المصروف الإضافي الذي تتحمله الحكومة في زمن الحرب يتم تمويله عن طريق القروض ، وليس عن طريق الضرائب ؛ وإذا ما قررنا أن نعتبر الخدمات العامة بمثابة جزء من الاستهلاك فإننا مرغمون على معاملة قروض الحرب على أنها مشابهة للقروض التي يعقدها الشاب المبذر لأغراض الاستهلاك . وعندما تضع الحرب أوزارها فإن الحكومة ستعجز نفسها مثقلة بتركة من الدين الأهلي الذي يجب أن تؤدي عنه الفائدة (ومعظم الديون الأهلية ما هي إلا تركت للحروب الماضية) ، غير أن ديون الحرب لم تؤدي إلى الحصول على سلع رأسمالية ، ولذا فإنه لا توجد ثمة أرباح تؤدي منها الدولة الفائدة عن الدين الأهلي كما هو الحال بالنسبة لديون المنشآت . فتفرض الدولة ضرائب إضافية كل عام لسداد الفائدة عن الدين الأهلي ، ولا يمكن اعتبار هذه الضرائب الإضافية بمثابة ضرائب تفرض للصرف على الخدمات العامة في خلال العام كنوع من المصروف الاستهلاكي الذي تقوم به الدولة نيابة عن دافعي الضرائب فلقد سبق أن انتهت عملية الاستهلاك التي من أجلها تحملت الدولة بالدين ، وتبعاً لذلك فإنه يجب أن نعتبر أن كل دافع للضرائب سيتحمل نصيبه من فائدة الدين قبل الوصول إلى دخله الاقتصادي الحقيقي - الدخل الذي يكون تحت تصرفه لأغراض الادخار والاستهلاك (بما في ذلك استهلاك الخدمات العامة) . وعملياً لا يظهر الفرق بين الدخل الحقيقي لدافع الضرائب ودخله الاسمي ، ذلك لأن الضرائب التي تؤدي منها فائدة الدين غير منفصلة عن الضرائب التي توجه حصيلتها للخدمات العامة . ولكن لا يضاف إلى الدخل الأهلي إلا الدخل الاقتصادي الحقيقية ، فإذا ما فرضنا أن الحكومة توازن ميزانيتها (جملة إيرادات الحكومة تعادل جملة مصروفاتها) فإن الفائدة عن الدخل الأهلي تتسق مع حساب الدخل الأهلي على النحو التالي :

الدخل الأهلي

= مجموع الدخول الاسمية — الفائدة عن الدين الأهلي

= مصروفات الأفراد (على الاستهلاك والاستثمار) + الضرائب — الفائدة
عن الدين الأهلى

= مصروفات الأفراد + المصروفات على الخدمات العامة

= صافى الناتج الأهلى .

فما يزال الدخل الأهلى متعادلا مع صافى الناتج الأهلى (بغض النظر عن الاستدانة من الخارج) ، ولكن يقل الدخل الأهلى عن جملة الدخول الإسمية .

ويمكننا أن نستوثق بأنفسنا من أن علاج المشكلة على هذا النحو هو العلاج الصائب للاعتبارات التالية . فلو استداننا بعض المؤسسات من الأجانب فأننا نعلم أنه يجب أن تخصم الفائدة عن هذه الديون قبل الوصول إلى الدخول التى تنشأ من مزاوله هذه المؤسسات لنشاطها ، وتبعاً لذلك فإنه من الواجب خصم الفائدة قبل الوصول إلى الدخل الأهلى . ولو كان جزء من الدين الأهلى مستحقاً للأجانب ، فطبيعى لنفس المبدأ يجب أن تخصم الفائدة عن هذا الدين ، ولكنها لا تخصم عندما نأخذ بمجموع الدخول الإسمية ، إذ أنها تخصم فقط عندما تودى الضرائب . وبالنسبة لذلك الجزء من الدخل الأهلى الذى يدفع كفائدة للمواطنين فإنه يعتبر جزء من الدخول الإسمية للأفراد الذين تدفع لهم الفائدة عن الدين ، ولو أديجنا الفائدة عن الدين ضمن دخول الأفراد الذين تدفع لهم الفائدة وأديجناها أيضاً ضمن دخول الأفراد الذين يدفعون الفائدة فعنى ذلك أننا نحتسب الفائدة مرتين ، ذلك لأنه لو استحق دفع مبلغ كبير من الفائدة عن الدين الأهلى فستزداد دخول حملة سندات الدين ، ولذا ستزداد الدخول الإسمية للمجتمع فى مجموعه ، ولكن فى الواقع لن يكون المجتمع أحسن حالاً عن ذى قبل بما أن الدخول المرتفعة نسبياً لحملة سندات الدين ما هى إلا دخول قد استخلصت من الأفراد الآخرين . ولذا لن تكون الفائدة عن الدين الأهلى جزءاً من الدخل الأهلى ، حتى ولو كان هذا الدين مستحقاً للمواطنين فى الداخل ، وليس لدفع الدين من نتيجة سوى نقل الدخل من طبقة فى المجتمع إلى طبقة أخرى .

٣ ولنتقل الآن إلى الوظائف الأخرى للحكومة ، وهي التي لا تتصل بالوظائف المركزية للقانون والنظام والدفاع . ولنبدأ أولاً بما يكون لدينا من صناعات مؤمنة . ويختلف مجال التأمين إلى حد كبير من دولة إلى أخرى وقد تعزى أسباب ذلك من ناحية إلى اختلاف المذاهب والأفكار ومن ناحية أخرى إلى مجرد الملامة . وهناك اتجاه واضح نحو اختيار الصناعات المؤمنة من بين مجموعة مميزة . فمكتب البريد مؤمنة في كل مكان ، وكثير من الدول (ليست منهار بريطانيا) قد أمتت السكك الحديدية ، وبعدئذ هناك ما نسميه بصناعات المرافق العامة كالتمياه والغاز والكهرباء . وفيما يتعلق بالصناعات الأخيرة يختلف ما يتخذ نحوها من إجراءات في بريطانيا ، ففي بعض الأحيان تمتلك الهيئات المحلية منشآت المرافق العامة التي تعمل في منطقة معينة ، وفي أحيان أخرى لا تمتلكها . والسؤال الهام الذي يتبادر إلى الذهن : لماذا تتجه هذه الصناعات بصفة خاصة نحو التأمين - أو إذ لم تؤم فلا لماذا توضع تحت رقابة دقيقة من الحكومة بصفة خاصة ؟ - غير أنه ليس في مقدورنا أن نخوض غمار هذا البحث هنا .

وتتسق الصناعات المؤمنة مع خطتنا الموضوعية لتقدير الدخل الأهل بلا صعوبة فنعاملها كما نعامل الصناعات الأخرى . وكما هو الحال بالنسبة لمنتجات الصناعات الأخرى ستباع منتجات الصناعات المؤمنة في السوق ، وستذهب حصيلة البيع لسداد النفقات بالطريقة المعتادة ، ولدفع الفائدة عن رأس المال الموظف . وبما أنه من الممكن دوما حدوث عجز في إدارة المؤسسة العامة يمكن تغطيته عن طريق فرض الضرائب فإنه من الجائز الحصول على رأس المال اللازم لها بأكمله عن طريق الاقتراض ، إذ ليس هناك من أسهم عادية . ولذلك قد تحصل المؤسسة العامة على رأس المال اللازم لها بتكلفة أقل مما تحصل عليه المنشأة الخاصة ، ولكن لا يعني ذلك أن تقل تكاليف الإنتاج حتما بالنسبة للمؤسسة العامة ، ذلك لأنه من السهل أيضا إضاعة هذه الميزة في الحصول على رأس المال وذلك باستخدام وحدات أكبر من عوامل الإنتاج لكل وحدة من الوحدات الإنتاجية .

وهناك صناعة هامة مؤمنة لها وضعها الخاص . فتعييد الطرق دائما ما تكون

صناعة مؤتمنة لسبب واضح جداً فالمنشأة الخاصة التي تزاوِل هذه الصناعة لا تجد من سبيل إلا أن تفرض رسماً للورور على الطريق المعبد ، فتسبب بوابات الطرق التي يحصل عندها الرسم مضايقة لا يتحملها الجمهور . ولنفس السبب لا يمكن للسلطة العامة أن تتقاضى رسم استعمال الطريق مباشرة . بل يجب أن تسد مصروفات تعبيد الطرق من حصيلة الضرائب . ولذا يجب أن نعتبر الطرق من قبيل الخدمات العامة ، شأنها في ذلك شأن مجموعة الخدمات الأخرى كالنظام والدفاع . وتنشأ نفس المشكلة بالنسبة للطرق كما نشأت بالنسبة للخدمات العامة الأخرى : هل هي سلع استهلاكية في حد ذاتها أم أنها تساعد في المضي في عملية إنتاج السلع الاستهلاكية الأخرى ؟ وللمرة الثانية فالإجابة على هذا السؤال هو انطباق الاعتبارين معا ، فإنه لا يمكن بأي حال التمييز بين الاستعمالات الخاصة للطرق وبين الاستعمالات المتعلقة بأعمال التجارة والصناعة ، ولذا يجب أن نعتبر صيانة الطرق بأكملها كنوع من المصروف الاستهلاكي تقوم به الحكومة بالإنيابة عن أفراد المجتمع . أما إنشاء الطرق الجديدة فن الواضح أنه استثمار عادي ، وعندما تمول الحكومة البريطانية إنشاء الطرق الجديدة عن طريق الضرائب (كما تفعل عادة) فإنها تفرض على المجتمع نوعاً من الادخار الإجباري .

٤ — ويندرج معظم ما يتبقى من وظائف الحكومة تحت ما نسميه بالخدمة الاجتماعية ، فقد تولت الدولة في بادئ الأمر من الكنيسة وظيفة إعانة الفقراء في عهد الإصلاح الكنسي ، ولكن نتيجة لنمو الضمير الاجتماعي من ناحية ونتيجة لزيادة النفوذ السياسي للتمتعين من الخدمات الاجتماعية فقد اتسع نطاق ما تقوم به الدولة مباشرة من تحسين لأحوال من هم أرق حالا من أفراد المجتمع ، وبلغ ذلك شأواً بعيداً في المائة عام الأخيرة ، وبصفة خاصة في غضون القرن الحالي . فالصحة العامة ، والتعليم وإعانة البطالة كلها بنود هامة في مصروفات السلطات المحلية في بريطانيا ، وتساهم الحكومة المركزية في هذه الشؤون وتضيف من لدنها للصرف على المساكن ومعاشات العجزة . وقد بلغ العنصر الاجتماعي، ذروته

في المصروفات العامة لبريطانيا في أوائل الحلقة الثالثة من القرن الحالي ، عندما تضخمت المصروفات باعانة البطالة التي وصلت إلى رقم مرتفع غير عادي قبلها بزيادة المصروفات الحربية استعداداً للعاصفة التي اجتاحت العالم عام ١٩٣٩ . ولذا فقد كانت السلطات المركزية والمحلية تصرف معاً ١٠٠ مليون جنيه عام ١٩٣٤ عن طريق فرض الضرائب والرسوم المحلية ، وقد كان مايقرب من نصف هذا المبلغ موجهاً للصرف الاجتماعي . وكانت البنود الرئيسية كالآتي :

مليون جنيه انجليزي	
القانون والنظام والدفاع	٢١٦
الدين الأهلي	٢٢٤
الطرق	٦٠
الصرف الاجتماعي	٤٧٠

وليس صحيحاً أن ننظر إلى هذا الصرف الاجتماعي على أنه نقود تؤخذ من الأغنياء نسبياً لتستخدم في صالح من هم أقل ثراء ، إذ تساهم كل الطبقات في الضرائب ، كما يوزع جزء كبير من الصرف الاجتماعي على مقتضى نظم التأمين فمن يستفيد من الأفراد بهذه النظم عندما تقعد بهم الحاجة ؟ منهم من يساهم بنصيب في أموال التأمين عندما يكونوا قادرين على ذلك . وحتى لو أخذنا في حسابنا مايقوم به هؤلاء من مساهمات في نظم التأمين فالواقع أن النشاط الاجتماعي للحكومة قد أصبح الآن جزءاً كبيراً من وظائفها .

وللصرف الاجتماعي مغزى اجتماعي وسياسي يختلف عن مغزى الوظائف الحكومية الأخرى التي سبق أن ناقشناها ، ولكن عندما نهدف إلى جعل هذا الصرف متسقاً مع حسابنا للدخل الأهلي ، فأننا نجد أنه ينصرف إلى الأجزاء الأخرى من هذا الحساب ، ولو أنه يجب أن يقسم بينها . فعندما تستخدم الدولة المدرسين أو الأطباء فإنها تنظم خدمة للمجتمع بنفس الطريقة التي تستخدم بها الدولة رجال البوليس أو الجنود ، وإذا لم يرغب بعض أفراد المجتمع في الاستفادة من خدمات التعليم أو الصحة العامة ، بل يرغب هؤلاء في إشباع حاجاتهم بطريقة

أخرى ، فهذا لن يؤثر على مهمة التقسيم كما هو الحال بالنسبة للحرس الخصوصيين
للبلويزير^١ . ولذلك فإن شطراً كبيراً من الصرف الاجتماعي يعتبر بمثابة مصروف
على الخدمات العامة بنفس الطريقة التي ألفناها .

ومع ذلك فهناك شطر آخر من الصرف الاجتماعي لا يصرف مباشرة على
الخدمات العامة ، ولكنه يُعطى إلى المستفيدين لكي يصرفونه أنفسهم ، ومن
هذا النوع معاشات العجزة ومعظم إعانة البطالة . ولو اعتبرنا الآن هذه الإعانات
والمعاشات النقدية بمثابة دخل لمن يتقاضونها فإنه لا يجب أن نعتبر أن المبلغ
الذي يصرف على هؤلاء هو أيضاً جزء من دخول دافعي الضرائب أو المساهمين
فيها الذين حصل منهم هذا المبلغ . ولا يهنا كثيراً من نعتبر هذا المبلغ جزءاً
من دخله بقدر ما يهنا ألا نحتسبه مرتين في تقدير الدخل الأهلي . ويمكننا ، إذا
أردنا ، أن نقول إن الحكومة تأخذ جزءاً من دخول المساهمين في الضرائب
وتنقله إلى أرباب المعاشات ، وإذا كان الأمر كذلك فإننا نحتسب المعاشات
كدخول حقيقية للأخيرين بينما تقل دخول المساهمين في الضرائب عن دخولهم
الإسمية . أو ربما يكون من الأفضل أن نقول أن المساهمين في الضرائب مرغمون
على ادخار بعض أجزاء من دخولهم لدفعها إلى صندوق للمعاشات ، بينما تقرض
الحكومة هذه المدخرات وتنقلها إلى أرباب المعاشات الذين يتمكنون بذلك
من الصرف بما يزيد عن دخولهم الحقيقية . وفي كلا الحالتين فالتأنيب يجب أن
نفرق بين الدخل الحقيقية والدخول الإسمية كما فرقنا بينها آنفاً بالنسبة للدين
الأهلي . ولذا يجب أن نخضع المبالغ المنقولة لأي من السبيين من جملة الدخل
الإسمية قبل الوصول إلى الدخل الأهلي .

الفصل الرابع عشر

الدخل الأهلى فى معناه الحقيقى

الأرقام القياسية

١ — يحتوى الدخل الأهلى على مجموعة من السلع والخدمات مقومة بالنقود ، ومن الواجب علينا أن نستخدم مقياس النقود ، ذلك لأنه لا توجد هناك من وسيلة أخرى لجمع مجموعة متباينة من مختلف الأشياء ، ولكن عندما نهدف إلى مقارنة الإنتاج (أو الاستهلاك) فى سنة من السنين بالإنتاج (أو الاستهلاك) فى سنة أخرى فإن استخدام مقياس النقود قد يودى بنا إلى الصعوبات . فقد يعزى التغير فى القيمة النقدية للدخل الأهلى إلى تغير حقيقى فى الكميات من السلع والخدمات التى فى متناول يد المجتمع ، ولكن قد لا يعزى ذلك إلا للتغير فى قيمة النقود . اذ لو كان ما انتج من السلع فى سنة ما هو نفس ما قد أنتج فى سنة أخرى ، ولكن فى السنة التالية ارتفعت الأسعار جميعها بنسبة ٢٥٪ فإن القيمة النقدية للنتاج الأهلى ستزداد بنسبة ٢٥٪ أيضاً — إلا أن لهذه الزيادة مغزى يختلف تماماً عن مغزى الزيادة الحقيقية فى إنتاج السلع والخدمات ، فزيادة ٢٥٪ فى النواتج الحقيقى من السلع والخدمات هو كسب اقتصادى على جانب كبير من الأهمية فى حين أن زيادة ٢٥٪ فى القيم النقدية ، دون أن تصحبها زيادة فى النواتج الحقيقى ، لن تمثل أى كسب اقتصادى . وقبل أن نتأدى فى البحث يجب علينا أن نستوعب شيئاً عن الطرائق التى يتسنى معها فصل هذين النوعين من التغير عن بعضهما .

ويجب أن نؤكد أولاً أنه لا توجد هناك من طريقة مقننة دقيقة لاجراء مثل هذا الفصل . فلو كان التغير فى الائتمان يعنى تغيراً فى كل الائتمان بنفس النسبة فانه يكون من الميسور إجراء التصحيح المترتب على التغير فى الائتمان ، اذ يمكننا ببساطة أن نعدل كل الائتمان بنفس النسبة الموحدة ويمكننا أن نمضى فى المقارنة

كما لو لم يحدث التغير في الائتمان . وبطريقة أخرى ، فإنه اذا ما زادت أو نقصت المنتجات من السلع بنفس النسبة يكون وانحازت تماما نسبة التغير في الإنتاج الحقيقي ، ونجد من السهل علينا أن نمتنعب الإنفجار في تغيرات الائتمان ، غير أنه لن تحدث مثل هذه الحالات البسيطة في الحياة الواقعة ، فمن سنة إلى أخرى تزيد منتجات بعض السلع وتنقص منتجات البعض الآخر . حتى ولو (كما يحدث في بعض الأحيان) زادت أسعار كل السلع تقريبا أو نقصت معا فانها تزيد أو تنقص بنسب متباينة جداً . ولذلك فنحن ملزمون باتباع بعض طرق التعديلات ومثل هذا الأمر الدقيق (وهو يخرج عن نطاق هذا الكتاب) يتطلب التمييز بين مزاياء مختلف طرق التعديلات الشائعة الاستعمال . ولا بسعنا هنا الا أن نشير شارة عامة الى جوهر كل طريقة منها بوجه عام .

٢ — وأبسط طريقة لتقدير التغير الحقيقي في الإنتاج ، ذلك التغير الذي يحدث من عام لآخر ، هو أن نأخذ الكميات المختلفة من السلع والخدمات التي انتجت في العامين ونقدر الكميات المنتجة في كل عام على أساس نفس المجموعة من الائتمان . ونحن فصل في العادة إلى تقدير قيمة الناتج في عام ١٩٣٠ عن طريق تقدير السلع المنتجة في عام ١٩٣٠ على أساس متوسط الأسعار السائدة في عام ١٩٣٠ ، ونصل الى تقدير قيمة الناتج في عام ١٩٣١ عن طريق تقدير السلع المنتجة في عام ١٩٣١ على أساس أسعار ١٩٣١ . فلو قارنا هذه القيم النقدية فاننا سنواجه بتغيرات ترجع من ناحية إلى تغيرات حقيقية في الإنتاج ومن ناحية أخرى إلى تغيرات في الائتمان ، ولكن لو استخدمنا أسعار ١٩٣٠ لجميع الإنتاج في العامين فإن العلاقة بين الارقام التي سنحصل عليها سوف لا تتأثر بالتغيرات في الائتمان ولكنها تعكس فقط التغيرات في الكميات المنتجة .
وللعامين ١٩٣٠ و ١٩٣١ تكون

$$\frac{(\text{كميات } ١٩٣١ \times \text{أسعار } ١٩٣١)}{(\text{كميات } ١٩٣٠ \times \text{أسعار } ١٩٣٠)} = \text{النسبة بين القيم النقدية للإنتاج}$$

$$\frac{(\text{كميات } ١٩٣١ \times \text{أسعار } ١٩٣٠)}{(\text{كميات } ١٩٣٠ \times \text{أسعار } ١٩٣٠)} = \text{والنسبة بين القيم الحقيقية للإنتاج}$$

وتعني الأقواس أن السكمية من كل سلعة منتجة تضرب في متوسط سعر السلعة خلال العام المذكور ، ثم تجمع القيم التي فصل إليها من حواصل الضرب بالنسبة تختلف المنتجات من السلع .

وتتوصل إلى المعادلة التي تعطي النسبة بين القيم الحقيقية للإنتاج عن طريق استخدام أسعار سنة ١٩٣٠ في كل من بسط الكسر ومقامه ، ولكن ليس ثمة من سبب خاص يدعونا إلى اختيار سنة ١٩٣٠ كسنة الأساس (كما تسمى) بدلا من أية سنة أخرى ، والمهم في الأمر هو أن الأسعار (وليس الكميات) يجب أن تكون موحدة بالنسبة لبسط الكسر ومقامه . ولو أننا استبدلنا أسعار سنة ١٩٣٠ بأسعار سنة ١٩٣١ في تقدير البسط والمقام فأننا سنحصل على معادلة مختلفة للنسبة بين القيم الحقيقية ، وليس هناك من سبب واضح يدعو إلى تفضيل إحدى المعادلتين عن الأخرى . ومن حسن الحظ فإنه في معظم الحالات التي أجريت عليها التجارب نجد أن المعادلتين لا تختلفان في نتائجهما اختلافا خطيرا . ولذلك فإن أي معادلة منهما يمكن استخدامها كقياس للتغير في القيمة الحقيقية ، ولا يعيننا كثيراً أي من المعادلتين سنستخدمها فعلا .

وعلى شريطة اتخاذ الحيلة الكافية فإنه من المسموح به أيضا استخدام أسعار سنة ثالثة للتقدير ، تختلف عن أي سنة من سنتي المقارنة . وعليه فإنه قد يكون من الملائم ، إذا ما أردنا أن نتابع تغير الدخل الأهل الحقيقي خلال فترة من السنين ، أن نختار سنة معينة كسنة الأساس ونتمسك بها طوال عملية التقدير . وعندما نقوم بتقدير حركة الدخل الأهل الحقيقي فيما بين سنتي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، فيمكننا أن نختار سنة ١٩٣٠ كسنة الأساس ونستخدم أسعار ١٩٣٠ لتقدير السلع والخدمات المنتجة في أي سنة من العشرين سنة . ويُتخذ في الغالب مثل هذا الإجراء ، ولا ضير في ذلك ، إلا أنه مع ذلك ينطوي على شيء من الخطورة . فقد تحدث

أشياء كثيرة خلال عشرين سنة ، وقد تختلف ظروف سنة ما اختلافا بينا عن ظروف سنة أخرى بعد انقضاء عشر سنين لدرجة أن المقاييس المختلفة للدخل الحقيقي التي يمكن الوصول إليها باختيار سنين مختلفة (من بين مجموعة العشرين سنة) كسنى الأساس قد تختلف اختلافا كبيرا . وانه من السخف الواضح (ولنضرب مثلا لحالة متطرفة) إذا ما حاولنا مقارنة الدخل الأهلئ الحقيقي لانجلترا فى سنة ١٧٠٠ بالدخل الأهلئ الحقيقي فى سنة ١٨٠٠ عن طريق استخدام أسعار ١٩٠٠ كأساس التقدير ، وأنه فى الواقع من المشكوك فيه أن نجد أساساً للتقدير يمكننا من عقد مقارنة مفيدة بين الدخول الحقيقية لسنين تبعدان عن بعضهما بمائة عام وتكون المقارنات التي نحن بسبيل بحثها معقولة وسليمة لو أن ظروف ستنئ المقارنة وظروف سنة الأساس لا تختلف كثيراً عن بعضها ، ولكن عندما يكون هناك تغير كبير فى الظروف ، كما قد يحدث فى بعض الأحيان حتى بين السنين المتقاربة (كما هو الحال بالنسبة لسنئ ١٩٣٨ و ١٩٤٠) ، فإن أية مقارنة يجب أن تعقد بمنتهى الحذر .

٣ — وهذا هو مبدأ الطريقة التي تستخدم لمقارنة الدخل الأهلئ والنتائج الأهلئ بين مختلف السنين . وحتى من ناحية المبدأ فإن هذه الطريقة تتضمن نوعا من التعديلات ؛ إلا أنه عمليا لا يتسنى لنا حتى القيام بتلك التعديلات ، على الأقل كقاعدة عامة . ذلك لأنه لو حصلنا ، بطريقة أو بأخرى ، على المعلومات اللازمة لتقدير الدخل مقوما بأسعار نفس السنة التي اكتسب فيها هذا الدخل ، فإننا لانحصل فى العادة على معلومات تفصيلية عن الأسعار والكميات المنتجة من الأشياء المختلفة على انفصال ، تلك المعلومات التي تلزم لتقدير قيمة الناتج فى سنة ما مقوما بأسعار سنة أخرى . لذا فإننا مضطرون لأن نلجأ إلى طرق غير مباشرة وفيما يلى المبدأ الذى تنطوى عليه تلك الطرق .

خذ معادلات النسب بين القيم النقدية للإنتاج والقيم الحقيقية للإنتاج (فيما بين سنئ ١٩٣٠ و ١٩٣١) التي وضعناها فى صفحة سابقة ثم قسم إحداها على

الأخرى ، فنجد أن مقام الكسرين واحد ولذا يمكن أن يلغى أحدهما الآخر ،
ومن ثم نحصل على المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{النسبة بين القيم التقديرية}}{\text{النسبة بين القيم الحقيقية}} = \frac{\text{كميات ١٩٣١} \times \text{أسعار ١٩٣١}}{\text{كميات ١٩٣١} \times \text{أسعار ١٩٣٠}}$$

ويجوز الكسر في الجانب الأيسر من هذه المعادلة الجديدة على نفس الكميات
في بسطه ومقامه ولكنه يحوى على أسعار مختلفة . ولذا فإنه مقياس للنسبة
بين مستويات الأسعار في سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١ . ولذا فيمكننا أن نكتب
المعادلة كالآتي :

$$\frac{\text{النسبة بين القيم التقديرية}}{\text{النسبة بين مستويات الأسعار}} = \text{النسبة بين القيم الحقيقية}$$

فإذا أمكننا أن نجد طريقة ما لقياس النسبة بين مستويات الأسعار فإنه يمكن
بسهولة تقدير القيم الحقيقية من المعادلة الأخيرة .

وتتضمن الطريقة المقننة حقا لقياس النسبة بين مستويات الأسعار معرفة تامة
بالكميات الفعلية المنتجة وبأسعار البيع الفعلية التي ليس من اليسور الحصول
عليها . ولكن يمكن الوصول إلى مقياس تقريبي بطريقة أخرى . وكل ما نحتاج
إليه هو مقاييس لمتوسط تغير الأسعار الذي حدث فيما بين السنتين . وتسمى هذه
المقاييس بالأرقام القياسية .

وتتكون هذه الأرقام القياسية على النحو التالي . نأخذ مجموعة معينة (أو
سلة) من السلع — عددا من أرغفة الخبز ، عددا من أرطال السكر ، عددا من
أزواج الجوارب ، عددا من أوقيات الطباقي وهلم جرا — ثم نستعلم عما يتكلفه
شراء تلك السلة من السلع في السنة المختارة كسنة الأساس وما يتكلفه شراء نفس
السلة من السلع في السنة الأخرى . والنسبة بين مجموعي النفود هي مقياس
لمتوسط التغير في الأسعار فيما بين سنة وأخرى .

لنفرض أن هذه السلة قد تكلفت ٢٥ شلنًا في السنة الأولى و ٢٨ شلنًا في السنة الثانية فتكون النسبة اذن هي $28 / 25 = 1.12$. وانه من الملائم عملياً ان نكتب هذه النسبة مضروبة في ١٠٠ (لكي نتجنب كتابة الكسور العشرية) ، ولذا نقول أن الرقم القياسي للأسعار في السنة الثانية (باعتبار أن السنة الأولى هي سنة الأساس) هو ١١٢ . وبطبيعة الحال يكون الرقم القياسي لسنة الأساس هو ١٠٠ .

ويكون كل رقم قياسي للأسعار منبئياً على (سلة) خاصة ، ولكن بطبيعة الحال لو أخذنا سلة مختلفة فاننا نحصل على رقم قياسي مختلف نوعاً — أى مقياس مختلف نوعاً للتغير النسبي في الأسعار . وتشمل السلة المثالية ، لأغراض مقارنة الدخول الأهلية الحقيقية ، على كل السلع والخدمات التي يحتوى عليها الدخل الأهلى ، وتشتمل على تلك السلع والخدمات بنفس النسب التي يحتوى عليها الدخل الأهلى نفسه ، بيد أننا لانضمن عملياً شيئاً أفضل من الإقتراب من تلك السلة المثالية . وليس من غير المحتمل أن يؤدي بنا مواصلة البحث في هذا السبيل إلى وضع أفضل بوضوح عما نحن عليه في الوقت الحاضر ، غير أن الوضع الحالي لا يتسم الا بالحصول على أرقام قياسية من الميسور أن تكون في متناول يدنا بسهولة وهي تلك التي تنبئ فقط على سلال مناسبة نوعاً ما .

٤ — وتختلف الطريقة المتبعة لتقدير الرقم القياسي الذي يستخدم عملياً إختلافاً يسيراً عن تلك التي أسلفنا شرحها ، ولو أنها تصل الى نفس النتيجة . اذ أننا نبحت الموقف أولاً في سنة الأساس ثم نحسب نسب التكاليف الكلية للسلة التي تختص بها كل سلعة أو خدمة على انفصال . وتسمى هذه النسب بالاوزان . ولنضرب مثلاً بسيطاً نورده في الجدول التالي . افترض ، تسهيلاً للبحث ، ان السلة تحتوى فقط على ثلاثة أنواع من السلع بالكميات الواردة في الجدول . فلو كانت الاسعار في الأساس هي تلك التي نوردها بالجدول فإنه يمكن احتساب القيم الكلية لهذه الكميات باجراء عملية الضرب والقيمة الإجمالية للسلة بجمع العمود

الخاص بالقيمة . ويمكننا الحصول على الاوزان بقسمة كل من القيم على انفصال
على مجموعها ثم بالضرب في ١٠٠ .

كميات	أسعار سنة الاساس	القيم الكلية	الأوزان
خبز ٩ أرغفة	٤ بنس لكل رغيف	٩×٤ بنس = ٣٦	شلتن بنس شلتن $٣٦ \times ١٠٠ / ٦ = ٦٠٠$
لحم ٦ أرطال	٢ بنس لكل رطل	٦×٢ بنس = ١٢	بنس شلتن بنس شلتن $١٢ \times ١٠٠ / ٦ = ٢٠٠$
لبن ٣ أرطال	شلتن لكل رطل	٣×١ شلتن = ٣	شلتن بنس شلتن $٣ \times ١٠٠ / ٦ = ٥٠$
		٦ بنس ٧ شلتن	١٠٠

ونمضي الآن إلى السنة الاخرى التي تقارنها بنسبة الاساس . لنفرض أنه في
السنة الاخرى كانت أسعار السلع الثلاثة كما هي وارادة بالجدول التالي . ولو
قنا باحتساب القيمة الكلية للسلة على أساس الاسعار الجديدة فاننا سنجد أنها
تصل إلى ١٠١ بنس و ٧ شلتن . ويمكن حسابان الرقم القياسي المطلوب لتغير السعر
بقسمة هذا المبلغ على ٦ بنس و ٧ شلتن مباشرة . ولكن عندما يكون لدينا عدد
كبير من مختلف السلع بالسلة ، وعندما نود تقدير سلسلة كاملة من الارقام القياسية
لمختلف السنين منسوبة الى أساس واحد ، فانه يكون اكثر ملاءمة في العادة أن
نصل إلى نفس النتيجة بطريقة أخرى . وهي أن نحسب نسبة التغير في السعر
لكل من الاشياء فيما بين سنتي المقارنة ، والتعبير عن ذلك في شكل رقم قياس
مستقل لكل من هذه الاشياء . وعليه فاننا نضرب كل رقم قياسي على حدة في
الوزن الخاص به ثم نجمع ونقسم على ١٠٠ .

السنة الثانية الاسعار أرقام قياسية منفصلة أرقام قياسية منفصلة × الاوزان
 خبز ٣١ بنس لكل رغيف $4/3 \times 100 = 87.5$ $87.5 \times 40 = 3500$
 لبن ٣١ بنس لكل رطل $3/3 \times 100 = 116.7$ $116.7 \times 20 = 2333$
 لحم ٢ بنس ١ شلن لكل باوند $12/14 \times 100 = 116.7$ $116.7 \times 40 = 4666$
 ١٠٠٠ ١٠٥٠٠

١٠٥

وبموجب أية طريقة للتقدير يمكن لنا أن نستخدمها نرى أن تكلفة شراء
 السلة قد ارتفعت بمقدار ٥ في المائة فيما بين سنة وأخرى ، ولذا فإن الرقم القياسى
 للسنة الثانية (بالنسبة للسنة الاولى كسنة الاساس) هو ١٠٥ .

٥ — وأشهر الأرقام القياسية فى بريطانيا هو الرقم القياسى لتكاليف
 المعيشة الذى تنشره وزارة العمل . ومن المفروض أن السلة من السلع التى يبنى
 عليها هذا الرقم القياسى هى تلك التى تستهلكها فى أسبوع أسرة عمالية تمثل الطبقة
 العاملة فى بريطانيا . ولذا فإنه رقم قياسى ذو أهمية بالغة ؛ والاسعار التى يلخص
 هذا الرقم تغيرها بشكل محسوس هى تلك الاسعار الهامة التى تتصل برفاهية السواد
 الاعظم من السكان ؛ ويغطى هذا الرقم جزءا كبيرا من المجال الذى يغطيه هذا
 الرقم القياسى المثلث الذى نتطلع إليه لقياس الدخل الاهلى الحقيقى . وبالرغم
 من ذلك فإن تركيب هذا الرقم القياسى يبدو غريبا نوعا ما ؛ فإنه ليس قريبا من
 حد الكمال كما يجب أن يكون .

وعندما بدأت الحكومة فى عام ١٩٠٤ فى تحضير رقم قياسى لأسعار المواد
 الغذائية انصرفت الأبحاث إلى الكميات من مختلف المواد الغذائية التى تستهلكها
 أسرة عمالية فى العادة ، ومن ثم تحددت محتويات السلة النموذجية نتيجة لتلك
 الأبحاث . وقد استخدمت هذه السلة التى تحتوى على المواد الغذائية فقط فى إجراء
 التقديرات فيما بين عامى ١٩٠٤ و ١٩١٤ . ولكن بعدما نشبت الحرب فى عام

١٩١٤ دعت الحاجة إلى رقم قياسي آخر أوسع نطاقاً . وامتدت التقديرات إلى ما يحتمل استهلاكه من الأشياء الأخرى كالملابس والسكن ووسائل التسلية وما إلى ذلك ؛ فأضيفت هذه الأشياء إلى السلة النموذجية . ومن ثم استخدمت هذه السلة منذ ذلك التاريخ حتى الآن (١٩٤٢) . ويعبر عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، كما يعلن عنه ، في شكل نسبة الارتفاع في الأسعار منذ سنة ١٩١٤ ، ولذا يبدو أن سنة الأساس هي سنة ١٩١٤ ، ولكن الأساس الحقيقي هو المعلومات الخاصة بالمواد الغذائية في سنة ١٩٠٤ ومعلومات غير دقيقة عن المواد الأخرى في سنة ١٩١٤ . ولذا فليس من الغرابة في شيء أن يصبح مثل هذا الرقم القياسي الذي يبنى على أساس بعيد غريب رقماً عتيقاً في الحلقة الثالثة من القرن الحالي ؛ ولذا قررت الحكومة أن تجرى بحثاً جديداً في مصر وفات الطبقة العاملة وأمكن تبعاً لذلك تكوين رقم قياسي جديد وقد بدأ البحث (في ١٩٣٧ - ١٩٣٨) ونشرت نتائجه الأولية ؛ ولكن تأجل ظهور هذا الرقم القياسي الجديد عند ما نشبت الحرب الأخيرة . ولقد أجرى هذا البحث بمنتهى الدقة بشكل لم يكن مألوفاً من قبل ؛ وعند ما تنشر نتائجه كاملة فإنه سيسجل عهداً جديداً في معرفتنا للأحوال الاجتماعية . وحسبنا ما ظهر لنا إلى الآن ، كما كان متوقفاً ، من ارتفاع كبير في مستوى المعيشة منذ سنة ١٩٠٤ وبالتبعية من تغير في الكميات التي تستهلك من مختلف الأشياء ، ولكن بالرغم من هذا التغير الكبير فإن تأثير ذلك على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة بعد إعادة تقديرة على أساس السلة النموذجية الجديدة لن يصبح تأثيراً محسوساً . فالرقم القياسي الرسمي لتكاليف المعيشة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ قد بلغ ١٥٧ (ارتفاع الأسعار بمقدار ٥٧٪ عن أسعار ١٩١٤) ؛ ومع ذلك فقد احتسب الأستاذ بولي أنه لو استخدمت السلة الجديدة فلن يرتفع الرقم إلا إلى ١٥٩ . وبكل تأكيد يدلنا هذا التباين غير المحسوس على فضل هذا الرقم ومدى الاعتماد عليه أو (ربما نقول) مدى سلامة جوهر هذه الأرقام القياسية .

٦ - والرقم القياسى لتكاليف المعيشة هو رقم قياسى لأسعار التجزئة - أى الأسعار التى يدفعها الناس فعلاً فى المتاجر . ولأغراض تحويل الدخول الأهلية إلى دخول حقيقية ، فإن هذا الاعتبار لما يجعل هذا الرقم القياسى لأسعار التجزئة أكثر ملاءمة من الأرقام القياسية الأخرى التى تثير الاهتمام ؛ وهى الأرقام القياسية لأسعار الجملة - أى أسعار المواد الخام والسلع التى تباع منشأة إلى أخرى . ومع ذلك فبما أننا نعالج هذا الموضوع فإنه من المفيد أن نذكر شيئاً عن بعض هذه الأرقام القياسية الأخرى .

وربما يكون أشهر الأرقام القياسية لأسعار الجملة هو رقم ساوربك الذى ينشر الآن فى مجلة الاحصاء . ويعود الفضل الرئيسى لرقم ساوربك إلى أنه يرجع إلى الورا . مسافة طويلة إذ أنه يتكون بنفس الطريقة التى تكون بها عام ١٨٤٦ . وطريقة تركيبه بدائية للغاية فالأسعار المختلفة التى يشتمل عليها لا تضرب فى أوزانها على الإطلاق ، ولكن تجمع فقط الأرقام القياسية المنفصلة لمختلف السلع ثم يؤخذ متوسطها . وهناك (سلة) من السلع يتضمنها رقم ساوربك ، كما هو الحال بالنسبة للأرقام القياسية الأخرى ؛ ولكنها سلة يشوبها قدم العهد إلى أبعد حد ، سلة اتخذت كوحدة بطريق المصادفة وبلا أى مغزى اقتصادى .

وأحسن الأرقام لأسعار الجملة فى بريطانيا هو الرقم الرسمى لمجلس التجارة الذى يبنى على الأهمية النسبية لمختلف الأشياء التى يحتوئها هذا الرقم كما تظهر فى إحصاء الإنتاج . وهذا يعطينا رقماً أقرب إلى المعقول ، وللأغراض الخاصة به فإن الرقم القياسى لمجلس التجارة هو فى عداد أحسن الأرقام .

وتظهر لنا فى الرسم التالى التغيرات فى الرقم القياسى لتكاليف المعيشة . ورقم مجلس التجارة لأسعار الجملة فيما بين سنتى ١٩٢٤ و ١٩٣٩ (ولسهولة المقارنة فإننا عبرنا عن كل منهما فى شكل نسب التغير منذ سنة ١٩٢٤) . ويلاحظ أن كلا من الرقمين يسيران عادة فى نفس الاتجاه ، ولكن الرقم القياسى لأسعار الجملة هو أكثر حساسية - وتغيراته أكثر عنفاً . وفى كل مكان تدلنا التجارب على أن

أسعار الجملة عادة ما تكون أكثر حساسية من أسعار التجزئة ، وتوجد أسباب عديدة لشرح هذه الظاهرة ، منها أن أسعار الجملة تتأثر مباشرة وإلى مدى أبعد بحدوث أية اضطرابات مثل اختلاف المحاصيل . ولنقل مثلاً أن سعر التفاح للمستهلك النهائي يعادل سعر الجملة زائداً مبلغاً اضافياً (يكون عادة مبلغاً اضافياً كبيراً) لتغطية تكاليف النقل والتسويق والبيع النهائي ، فلو كان هناك فائض كبير في إنتاج التفاح فقد يهبط سعر الجملة إلى النصف ، ولكن سيضاف إليه نفس المبلغ الذي يمثل تكاليف البيع ، ولذا فإن سعر التجزئة قد لا يهبط إلى أكثر من الربع . وتتأثر أسعار الجملة أيضاً بشكل مباشر عن أسعار التجزئة وذلك عن طريق التقلبات في حجم إنتاج السلع الرأسمالية الجديدة التي سبق أن ناقشناها في فصل سابق . وتستحق هذه الإعتبارات شيئاً كبيراً من الإهتمام ، ولكن يستدعي البحث فيها بعناية تامة اتباع وسائل أخرى لا يمكن اتباعها في هذا الكتاب .



الفصل الخامس عشر

الدخل الأهلّي والتقدم الاقتصادي

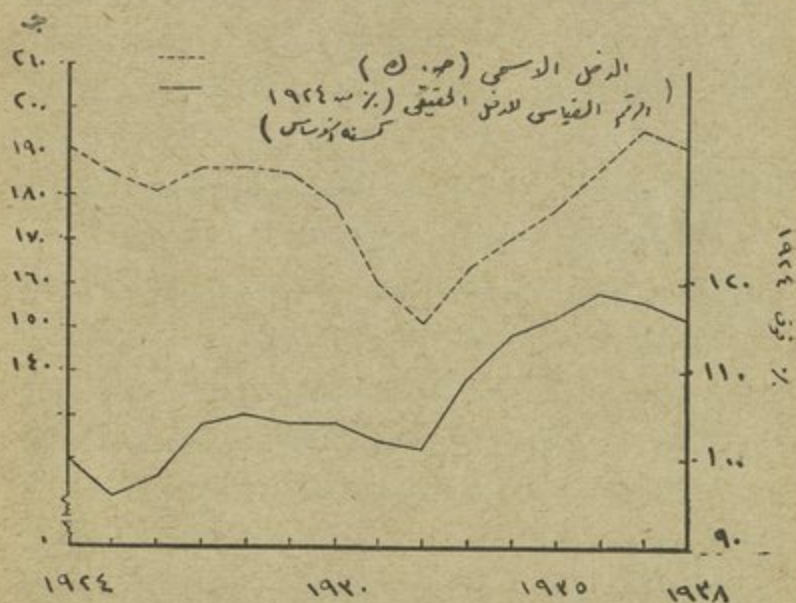
١ - وعندما يتحول الدخل الأهلّي إلى معناه الحقيقي (عندما نزل بقدر الإمكان تلك التغيرات التي تعزى فقط إلى التغيرات في الأسعار التي تقوم السلع بمقتضاها) فإننا بذلك نتزود بأحسن مقياس للرفاهية الاقتصادية للدولة أو للتقدم الاقتصادي ، الذي قد نصل إليه . وبطبيعة الحال ليس هناك من مقياس واحد يدلنا على كل ما نريد أن نعرفه ؛ إذ يقدم الدخل الأهلّي لنا فقط مقياساً للحجم الكلي للسلع والخدمات التي في متناول يد المجتمع خلال العام ؛ ولا يدلنا مثلاً على الطريقة التي بموجبها يوزع هذا المقدار الكلي من السلع والخدمات بين الأغنياء والفقراء . هذا وبغض النظر عن مسألة التوزيع فإن للدخل الأهلّي مآخذ سبق أن أشرنا إليها في سياق البحث ، ويحق لنا أن نتذكرها الآن . فأولاً نجد أن الخدمات التي يشتمل عليها الدخل الأهلّي هي تلك التي يدفع لها مقابل لحسب ، ولذا فإنها لا تشتمل على العمل النافع الذي يؤدي بلا مقابل . وثانياً نجد أن مجهود العمل لا يعار ما يستحقه من اهتمام ، فالزيادة في الدخل الأهلّي التي تنجم عن ساعات أطول من العمل لن تكون كسباً للرفاهية الاقتصادية على طول الخط . ثالثاً هناك مسألة شائكة تدور حول بعض الخدمات العامة ، وعمّا إذا كانت تعتبر في حد ذاتها مفيدة فائدة مباشرة ، أو كوسيلة لإنتاج الأشياء التي تعود بالفائدة المباشرة . فالزيادة في الإنتاج التي تتخذ شكل الزيادة في الناتج من الخدمات التي نحتاج إليها لإقرار النظام والدفاع قد لا يكون من الواضح أنها كسب اقتصادي على نهج الزيادات الأخرى في الإنتاج . وأخيراً فهناك من الوسائل التي تنقسم بطابع التعديلات ما نلجأ إليها لعزل التغيرات في الأسعار . ويجدر بنا ألا تغيب هذه المآخذ عن بالنا عندما نهدف إلى استخدام التغيرات في الدخل الأهلّي الحقيقي كمقياس للتقدم الاقتصادي . ومن حسن الحظ فلن يصادفنا خلال

الفترة من السنين التي ستكون موضع الدراسة في هذا الفصل ما يمكن أن يعتبر من المآخذ الخطيرة .

ومع ذلك فيجدر بنا أن نولى مأخذاً آخر عنايتنا الخاصة ، ذلك لأنه من الميسور أن نصحح ذلك المآخذ بدون صعوبة تذكر ؛ وهو يتعلق بمسألة السكان . فمن الواضح أنه إذا زادت الأيدي العاملة من السكان في بلد ما فالتنا توقع زيادة مماثلة في الدخل الأهلئ الحقيقي ؛ إذ ينتج المزيد من الأيدي العاملة المزيد من السلع . ولو بقى الدخل الأهلئ ثابتاً على حاله عندما تزيد الأيدي العاملة من السكان فلن يكون الموقف في حالة سكون بل انه ينطوى على تدهور خطير . ولأغراض مقارنة الرفاهية الاقتصادية بين مختلف الأوقات ، فإن الرقم الذى يهمنا حقاً هو متوسط الدخل الحقيقي لكل فرد ، وليس مجموع الدخل الأهلئ ؛ ولكن ليس أيضاً الدخل الحقيقي لكل فرد من مجموع السكان ، ذلك لأنه لو افترضنا زيادة في السكان كنتيجة لزيادة حجم الأسر فطالما كان السكان الزائدين ما زالوا أطفالاً في المهد ، أو حتى ما زالوا بالمدارس فانه ستكون ثمة زيادة في الأفواه التى تحتاج إلى المزيد من الطعام (وهذا هو أمر هام) ولكننا لا نتوقع زيادة في الناتج الأهلئ ومن ثم في الدخل الأهلئ إلى حين أن يصل هؤلاء إلى سن العمل . ولذا لن يستدل من هبوط الدخل الأهلئ لكل فرد من مجموع السكان ، وهو ما قد يحدث في فترة الانتقال ، على أن الدولة قد تدهورت اقتصادياً . ولكي نتفادى مثل هذه الأمور التى قد تؤدي إلى سوء فهم للحقائق فانه يبدو من الأوفى أن نقسم الدخل الأهلئ ، ليس على مجموع السكان ، بل على عدد السكان العاملين (هؤلاء السكان الذين يكونون إما قائمين بالأعمال فعلاً أو أنهم يبحثون عن الأعمال) . فستبعد من السكان العاملين الأطفال والنساء اللاتى يعملن في دورهن والعجزة (ومن الصواب استبعاد هؤلاء بما أننا لا نتوقع منهم أن يساهموا في الناتج الأهلئ) ؛ ولكننا لا نستبعد العمال العاطلين (الذين يبحثون عن الأعمال ولكنهم لا يجدونها) ، ويبدو من الصواب تماماً ألا نستبعد هؤلاء العاطلين حيث أن هبوط الدخل الأهلئ الذى يعزى إلى زيادة في عدد العمال

العاطلين إنما ينهض دليلاً على تدهور حقيقى فى الكفاية الإنتاجية . فدعنا إذن فنأخذ التغير فى الدخل الأهلى الحقيقى لكل فرد من السكان العاملين مقياساً للتقدم الاقتصادى .

٢ — وتعطى لنا تقديرات الأستاذ بولى سلسلة من الأرقام للدخل الأهلى فى بريطانيا (مقوماً بالنقود) فى خلال الفترة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة ١٩٣٨ . وهذه هى أطول سلسلة من التقديرات الموثوق بصحتها والتي هى فى متناول يدها ، ولذا فإنه من الاستنارة أن نعطىها شيئاً من الاهتمام .



ولو قسمنا هذه الأرقام الدالة على الدخل الأهلى النقدي على الأعداد التقديرية للسكان العاملين فى كل عام ، فإننا نحصل على متوسط الدخل الأهلى مقوماً بالنقود . ونتيجة ذلك مبينة فى المنحنى الأعلى الرسم السابق . ويبدأ المنحنى تقريباً عند ١٩٠ ج. ك. سنوياً فى سنة ١٩٢٤ ثم يهبط إلى ١٥٠ ج. ك. سنوياً فى سنة ١٩٣٢ ومن ثم يرتفع ثانية إلى نفس الرقم ١٩٠ ج. ك. حوالى سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ .

ويبدو واضحاً في المنحنى الأعلى الاضطراب البالغ الأثر للسكساد العظيم فيما بين سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣٤ (مصحوباً ببطالة كبيرة قد أدت إلى هبوط في مستوى الأجور وانخفاض كبير في الأرباح) ولو نظرنا إلى المنحنى بوجه هام فإنه لا يدل على أى « تقدم » .

ولكن هذا هو متوسط الدخل مقوماً بالنقود كما يتضح من القاء نظرة عابرة إلى الرسم السابق في الفصل السابق (ص ١٦١) إذ استبان لنا طوال الجزء الأكبر من هذه الفترة هبوط محسوس في تكاليف المعيشة . ولو أخذنا ذلك في الاعتبار فقسمة متوسط الدخل النقدي لكل سنة على الرقم القياسي لتكاليف المعيشة لنفس السنة ، فإننا نحصل من ذلك على صورة مغايرة . ويبدو لنا متوسط الدخل الأهلى الحقيقي في المنحنى الأسفل للرسم السابق . ويفصح لنا هذا المنحنى عن حقيقة تبعث على الغبطة فالهبوط الهائل الذى يعزى إلى السكساد قد أصبح في المنحنى الأسفل خطاً مستقيماً بشكل يثير الدهشة ؛ وبدلاً من محاولة سنة ١٩٣٧ إلى الوصول إلى مركز لا يفضل كثيراً عن سنة ١٩٢٤ تعكس لنا الفترة من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٨ فى مجموعها تقدماً اقتصادياً واضحاً للغاية .

لقد زاد الدخل الأهلى الحقيقي للفرد بمعدل ٢٠ ٪ فى ١٩٢٦ — ١٩٢٧ عنه فى ١٩٢٤ — ١٩٢٥ على وجه التقريب . ولقد يظهر لأول وهلة أن هذا التحسن قد نشأ بأجمعه فى خلال الأعوام ١٩٣٣ إلى ١٩٣٦ ، ولكن قد يودى بنا البحث الدقيق إلى أن تلك ليست النظرة الصحيحة للأمور ؛ ذلك لأنه لو عدنا بالأرقام إلى الوراء قبل سنة ١٩٢٤ فإن تلك الأرقام قد تظهر لنا أن سنة ١٩٢٤ كانت أفضل من السنوات المقاربة لها ؛ ولذلك فإن هناك اتجاهها عاماً إلى أعلى خلال السنوات ١٩٢٣ — ١٩٢٧ كما كان هناك اتجاه عام إلى أعلى خلال السنوات ١٩٣٣ وما يليها ، ووجب إذن أن نأخذ ذلك فى الحسبان . وفضلاً عن ذلك فإن ما حدث من هبوط فى الدخل الحقيقي فى سنتي ١٩٣١ و ١٩٣٢ إنما كان هبوطاً ضئيلاً للغاية إذا ما قورن بالبطالة الكبيرة الغير عادية التى نشأت فى تلك الفترة . وأنه من العسير أن نفسر ضالة ذلك الهبوط ما لم نقرض أن

جزءاً من القوة الإنتاجية المتزايدة التي وضحت فيما بعد سنة ١٩٣٣ كانت موجودة من قبل في سنى الكساد ، ولو أنها لم تكن موظفة إلى أقصى طاقتها . ولو اعتبرنا كل هذه الأمور معاً فإنه قد يمكن القول بإمكان الحصول على صورة أكثر وضوحاً لتلك الفترة برمتها إذا ما لاحظنا أن مستويات الدخل الحقيقي للفرد في سنوات الزواج (١٩٢٤ و ١٩٢٧ و ١٩٢٨ و ١٩٣٤ و ١٩٣٦) تسير تقريباً في خط مستقيم ينحدر إلى أعلى فيدلنا بذلك على معدل من التقدم الإقتصادي بالغ الأثر . ولو كان هذا التقدم أكثر انتظاماً في سريانه فإنه قد يمكن مقارنة هذا المعدل الذي تحقق فعلاً خلال هذه الفترة بالمعدلات الفائقة السرعة خلال الفترات السابقة ، إلا أنه في الواقع قد تعرضت تلك الفترة لهبوطين متتابعين ، هبوط أقل نسبياً في الفترة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ وهبوط أكبر نسبياً في الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٣ . وقد وصل الدخل الحقيقي خلال فترتي الهبوط إلى مستوى أقل بكثير مما قد نتوقعه من الاتجاه العام . أما في سنة ١٩٣٧ فيمكننا أن نرى بداية هبوط ثالث بيد أن شبح الحرب الوشيكة الوقوع قد طمست معالم هذا الهبوط الثالث .

٣ - وإذا نحاول الإفاضة في تفسير هذا الهبوط المتكرر في منحنى الدخل الحقيقي فإننا سندخل في غمار البحث في مسائل تخرج عن نطاق هذا الكتاب . والسبب المباشر في الهبوط المتكرر هو انخفاض نسبة السكان العاملين الذين يقومون فعلاً بالأعمال ؛ ففي سنة ١٩٢٦ كان هناك اضطراب الفحم على نطاق واسع ، وفي الفترة ١٩٣٠ إلى ١٩٣٣ كانت هناك البطالة المنقطعة النظير والمترتبة على الكساد العظيم . فهذه هي الأسباب المباشرة إلا أننا لو تعمقنا في البحث عن أسباب هذه الأسباب فلأندوحوه من الاعتراف بأن تلك الأسباب هي في الواقع مظهر للعوامل النقدية التي رزح العالم تحت ظلها المتفشية خلال القرن الحالى ، تلك العلل التي يستحيل استيعابها بدون دراسة منظمة لنظرية النقود . فالهبوط الأول كان وثيق الصلة بالعودة إلى معيار الذهب في سنة ١٩٢٥ (وكان اضطراب الفحم في حد ذاته ما هو إلا فصل في تاريخ تلك العودة إلى حد كبير) وكان

القصد من العودة إلى معيار الذهب هو أن يكون بمثابة وسيلة فعالة في البناء والتعمير فيما بعد الحرب ، ومن المقطوع به أن المسؤولين عن ذلك كانوا يأملون حقاً أن تكون أولى آثار هذا الإجراء هو التمهيد لأفضل الأوضاع ولكن خابت ظنونهم . فالكساد الذي استشرى في سنة ١٩٢٩ قد لا يكون في حد ذاته نتيجة للعودة إلى معيار الذهب ، بل انه يمكن بسهولة شرح عوامل ذلك الكساد بالنظر إلى الصعوبات التي حالت دون المحافظة على معدل ثابت لإنتاج السلع الرأسمالية التي أسلفنا شرحها في فصل سابق والتي يمكن أن تنشأ في ظل أى نظام نقدي . والصحيح أن الأنظمة النقدية التي أدخلت في سنة ١٩٢٠ وما يليها لم تكن ملائمة قط لنوبة الكساد ، وقد لا تكون الهزات النقدية سبباً في الكساد الا أن تلك الهزات قد زادت بلا شك من حدة الكساد . وبعد سنة ١٩٣١ كانت بعض الوسائل النقدية الجديدة موضعاً لمحاولات أخرى ، الا أن المستقبل سيكشف عما اذا كانت تلك الوسائل الجديدة لها جدواها وأفضليتها في مثل هذه الظروف .

٤ — وحسبنا ما ذكرناه عن الهبوط ، ولكن ليس الهبوط وحده هو كل شيء . ينطوى عليه التقدم الإقتصادي لبريطانيا خلال الأعوام موضوع البحث ، فهناك أيضاً الاتجاه العام التصاعدي الذي يتضمنه التقدم الإقتصادي . فاذنا نقول عن أسباب هذا الاتجاه العام ؟ .

وإذا ما تذكرنا خطتنا العامة للعملية الإنتاجية ، فإنه يظهر لنا لأول وهلة كما لو كان مثل هذا الاتجاه التصاعدي المتدرج للدخل الحقيقي للفرد راجعاً إلى أى من الأسباب الثلاثة :

- (١) التحسن في متوسط مهارة اليد العاملة .
- (٢) الزيادات في المعدات الرأسمالية التي تشتغل بها الأيدي العاملة .
- (٣) التحسينات في وسائل الإنتاج — استخدام طرق أكثر كفاءة لإدماج العمل ورأس المال . فهل من الممكن أن نقول شيئاً حول الأهمية النسبية لكل سبب من هذه الأسباب في تلك الحالة الخاصة ؟

وايس من الممكن ، في حدود علمنا في الوقت الحاضر ، أن نذكر الكثير عن أهمية تلك الأسباب ولو أن المضي في البحث قد يلقي ضوءاً على هذا الموضوع . ويمكن أن ننسب بعض الأهمية إلى التحسن في متوسط مهارة اليد العاملة ، فالتعليم (سواء كان التعليم العام أو الفني) قد خطا خطوات واسعة نحو التحسن خلال القرن الحالى وبخاصة بعد سن قوانين التعليم عامى ١٩٠٢ و ١٩١٨ . إلا أن الأثر الذى يحدثه التحسن فى وسائل التعليم على متوسط مهارة اليد العاملة لا بد وأن يكون تدريجياً إلى أقصى حد ؛ ففي عام ١٩٢٤ لم يكن هناك أكثر من ٤٠٪ من السكان العاملين من الذكور من المحتمل أن يكونوا قد اكتسبوا الخبرة والمران (فى سنين الدراسة) تبعاً لتحسن وسائل التعليم التى أعقبت صدور قانون ١٩٠٢ ، إلا أنه قبيل عام ١٩٣٨ ارتفعت النسبة إلى ٨٠٪ تقريباً ، وعلى ذلك فلن يحدث قانون التعليم الصادر فى عام ١٩١٨ أثره المرتقب فى رفع متوسط مهارة اليد العاملة إلا قبيل عام ١٩٦٠ .

ألا انه يصعب تمييز مدى التحسينات المترتبة على الإضافات إلى المعدات الرأسالية والتحسينات التى تعزى إلى التقدم الفنى . ولدينا بعض التقديرات لمعدل تراكم رأس المال خلال الفترة التى نحن بصدددها ؛ بيد أنه يشوب تلك التقديرات الكثير من الشكوك كما أن مهمة تفسيرها ليست من الأمور الهينة . وإذا ما أخذنا تلك الأرقام على علاقتها فإنه قد يبدو لنا أنها تدل على أن الاستثمار فى رأس المال الجديد كان كافياً إلى القدر الذى يمكن معه أن نعزو إلى هذا السبب جزءاً كبيراً من الزيادة فى الدخل الحقيقى . ولا تنهض المدلولات الإحصائية التى تؤدى إلى هذه النتيجة دليلاً قوياً على صحة ما نقول ؛ إلا أن هذه إحدى الحالات التى قد يكون من إصالة الرأى أن نضع فى نتيجتها ثقة أكبر من إحصاءاتها . ذلك لأننا نجد خلال فترة التقدم الفنى أن الآثار المترتبة على الإضافات الجديدة إلى رأس المال تكون أعظم مما تظهر لنا لأول وهلة إذا ما أصدرنا حكماً فقط على أساس قيمة تلك الإضافات ؛ فلن تشمل الزيادة فى المعدات الرأسالية

على سلع رأسمالية جديدة تنضاف إلى السلع القديمة فحسب ، تلك السلع الجديدة التي هي من نفس نوع السلع القديمة ، بل أن السلع الرأسمالية الجديدة هي ، إلى حد كبير ، سلع مختلفة في نوعها عن السلع القديمة ، سلع أحدث في الصنع وأكثر كفاية في إنتاجيتها . وينطبق هذا أيضا في الواقع على التجديدات في رأس المال التي تحدث خلال الفترة ، إذ أن السلع الرأسمالية تبلى ويستدعى الأمر تجديدها وإحلال غيرها محلها ، إلا أنه ليس ضرورياً أن تحل آلة جديدة محل آلة قديمة من نفس نوعها فإذا ما كان هناك تقدم فني في وسائل الإنتاج خلال الفترة التي تلي الحصول على الآلة القديمة فإنه من المحتمل أن تكون الآلة الجديدة مختلفة عن الآلة القديمة وأكثر كفاية منها . وقد لا تتكلف الآلة الجديدة في بعض الأحيان أكثر مما تتكلفه الآلة القديمة التي تحل تلك محلها ، ولذا فإن المنشأة التي تستخدم تلك الآلة الجديدة لا تأخذ في الاعتبار أنها أضافت شيئاً ما إلى رأس مالها ، غير أنه إذا ما كانت هذه أكثر كفاية من الآلة القديمة فإنه سيترتب على ذلك زيادة في الإنتاجية وقد تعزى مثلاً إلى التحسن في « نوع » المعدات الرأسمالية الموظفة .

وتتخذ التحسينات الفنية عادة شكل التحسينات في نوع رأس المال . ولا يؤدي الاختراع - أي اكتشاف وسائل للإنتاج أكثر كفاية - إلى الزيادة في الإنتاجية في حد ذاته ، بل إن الإنتاجية لا تزداد إلا عند ما توضع الوسائل الجديدة موضع التنفيذ ولا يتأتى ذلك عادة ما لم تصنع المعدات الجديدة التي تتمكن بها من تطبيق تلك الوسائل الجديدة . وإزاء ذلك فإنه غالباً ما يحدث أن الزيادة في الإنتاجية التي تعزى في النهاية إلى اختراع معين لن تتحقق إلا بعد انقضاء عشرات السنين من تاريخ ظم - ور هذا الاختراع المعين . وقد يمكن القول أن آلة الإحتراق الداخلي والدينامو الكهربائي هما من المخترعات التي كان لها شأن بعيد في زيادة الإنتاجية فيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٨ ، إلا أنه لا يمكن اعتبار كل منهما اختراعاً جديداً ، فقد كان كل منهما تراثاً من القرن التاسع عشر ، وقد استكملا جميع المراحل الضرورية للتقدم الفني قبل عام ١٩١٠ ، ولم تظهر

آثارهما الاقتصادية العظيمة إلا في فترة لاحقة على هذا التاريخ ، ذلك لأن السلع الرأسمالية يجب أن تتضمن تلك الاختراعات قبل الإستفادة منها وإن تلك السلع تحتاج إلى بعض الوقت لإنشائها . ويجب أن نذكر أنفسنا بمختلف السلع الرأسمالية التي نحتاج إليها إذا ما أردنا أن نستخدم اختراعاً عظيماً كآلة الاحتراق الداخلي إلى أقصى الطاقة ، وحتى في ميدان النقل الميكانيكي بالطريق فقط ، فإن الأمر لا يتعلق فقط بصنع اللوريات والأوتوبيسات ومراكب الترام والدراجات المدارة ميكانيكياً ، بل أنه يجب أولاً تشييد المصانع التي تنتج هذه المركبات ، كما أن ورش التصليح ضرورية لإصلاح أى خلل يصيبها ، وكذلك الطرق المعبدة للسير عليها والخزانات لجمع الوقود إليها ومضخات البنزين لتوزيعه عليها ، ولا يمكن أن تؤدي هذه الأشياء وظائفها ما لم يكن من الممكن الحصول على آبار الزيوت في بقاع الأرض الثابتة التي ينبع منها أصلاً الوقود اللازم لإدارة تلك المركبات وما لم نستغل المزارع الإستوائية لتزويدنا بالمطاط اللازم للإطارات . وعندما نذكر أنه من الممكن الحصول على جزء محدود فقط من موارد المجتمع لأغراض الإستثمار الجديد كل عام وأن هناك أنواعاً أخرى من الإستثمارات الجديدة التي يجب أن نوجه إليها أيضاً تلك الموارد (وبناء المساكن هي من أهم الإستثمارات المنافسة في وقتنا الحاضر) فإنه لما لا يبعث على الدهشة أن يحتاج الاختراع العظيم إلى بعض الوقت حتى يتحقق عملياً . وفي أبان ذلك يضيف ذلك الاختراع العظيم كثيراً إلى إنتاجية الإضافات إلى رأس المال التي تتم تبعاً لذلك .

والأسباب الداعية إلى الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد والتي ناقشناها آنفاً هي من ناحية المبدأ أسباب داخلية ، أسباب تنشأ أصلاً من تقدم النظام الإنتاجي للدولة . ولكن بالإضافة إلى الأسباب الداخلية توجد أيضاً أسباب خارجية يجب أن تؤخذ في الاعتبار ، أسباب تنشأ عن طريق التجارة الخارجية للدولة ، وعن طريق مركزها الدائن أو المدين في المحيط العالمي . وبالنسبة إلى حالة بريطانيا خلال تلك الفترة فإن الأسباب الخارجية تتطلب في الواقع اهتماماً بالغا . وتدل الإحصاءات الرسمية للدخل من الاستثمارات الأجنبية ، لأول وهلة ،

على أن البريطانيين لم ينالوا من علاقتهم الاقتصادية مع العالم الخارجى فائدة فى نهاية تلك الفترة أكبر من الفائدة التى نالوها فى مستهلها . ويقدر صافى الدخل من العالم الخارجى بما يقرب من ٢٢٠ مليون من الجنيهات فى عام ١٩٢٤ ، وما يقرب من ٢٥٠ مليون من الجنيهات خلال الفترة فيما بين ١٩٢٥ و ١٩٢٩ ، ثم هبط الدخل إلى ١٥٠ مليون جنيه قبيل عام ١٩٣٢ وارتفع ثانية إلى ٢٠٠ مليون جنيه فقط فى الفترة من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٨ . وفى خلال تلك الفترة قدمت بريطانيا قروضاً أجنبية جديدة ، ولكن تعارضت معها الأحداث التى انتابت الاستثمارات القديمة وهبوط الأرباح الموزعة عنها وحالات الإفلاس والتوقف عن الوفاء بالديون جزئياً أو كلياً .

وهذه هى قصة الاستثمارات كما تبدولنا ظاهرياً ؛ ولكن هذه النظرة السطحية خاطئة لأنه من الواجب علينا أيضاً أن نأخذ تغيرات الأسعار فى حسابنا . ولا يمكن فى هذه الحالة أن نحول أرقامنا إلى معناها الحقيقى باستخدام الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة . فإن الدخل الحقيقى الذى نحصل عليه من الاستثمارات الخارجية إنما يصل إلينا فى شكل زيادة فى الواردات عن الصادرات ولذلك يتوقف مقدار تلك الزيادة ، ليس على مستوى الأسعار عامة ، بل على أسعار تلك السلع التى تستوردها الدولة بصفة خاصة . ونجد الآن أنه فيما بين عامى ١٩٢٤ و ١٩٣٥ هبطت أسعار الواردات هبوطاً كبيراً بالنسبة للأسعار الأخرى . ولقد هبط الرقم القياسى الخاص الذى جمعه مجلس التجارة (السلة) من السلع المستوردة من ١٠٠ فى عام ١٩٢٤ إلى ٥٧ فى عام ١٩٣٥ ، بينما هبط الرقم القياسى لتكاليف المعيشة من ١٠٠ إلى ٨٣ فقط . ولو استخدمنا هذا الرقم القياسى لحساب كمية السلع التى حصلت عليها بريطانيا من دفع الفائدة والأرباح الموزعة عن استثماراتها الأجنبية لألفينا أن الخسائر المنسوبة إلى هبوط القيمة النقدية للدخل من الخارج ليست على الإطلاق خسائر حقيقية . فلم يحدث أن هبطت القيمة الحقيقية للدخل من الخارج عما كانت عليه فى عام ١٩٢٤ ، أو حتى فى عام ١٩٣٢ المنطوى على سوء الأحوال التجارية . وقد كانت القيمة

الحقيقية للدخل من الخارج في عام ١٩٣٥ أكبر من الدخل في عام ١٩٣٤ بمقدار النصف على وجه التقريب . ولن تكن جملة الدخل من الاستثمارات الخارجية كبيرة إلى الحد الذي يجعل للدخل الحقيقي من الخارج تأثيراً كبيراً على متوسط مستوى الدخل الحقيقية في الدولة ، ومع ذلك فمن البين أن مساهمة هذا الدخل الحقيقي تسير في الاتجاه الصحيح .

وفضلاً عن ذلك فإن الهبوط الهائل في أسعار الواردات له تأثير أبعد من ذلك ، إذ حتى لو لم تكن الدولة دائنة أو مدينة ، مقرضة أو مقرضة ، فتنعادل الصادرات والواردات (المنظورة وغير المنظورة) في القيمة فقد تكون الدولة أحسن أو أسوأ حالا تبعاً لآثار تلك التغيرات في الأسعار على التجارة الخارجية ودعنا نبدأ بإيضاح ذلك بأن نضرب مثلاً بحالة بسيطة . لنفرض دولة ما تشتل صادراتها على القمح و وارداتها على القمح لحسب ، فلو أنتجت ١٠ مليون طن من القمح للتصدير وكان سعر القمح جنيه لكل طن تكون قيمة صادراتها ١٠ مليون جنيه . ولو افترضنا أن قيمة صادراتها معادلة القيمة و وارداتها يكون لدى تلك الدولة عشرة ملايين من الجنيهات تصرفها على استيراد القمح . ولو كان سعر القمح ١٠ شلن لكل هندردويت فإن كمية ما تستورده من القمح تبلغ ٢٠ مليون هندردويت .

ولو بقي الآن سعر القمح على حاله ولكن هبط سعر القمح إلى ٨ شلن فقد تصدر الدولة نفس الكمية من القمح ، ومع ذلك فإن كمية القمح التي تحصل عليها الدولة من عملية المبادلة ترتفع من ٢٠ إلى ٢٥ مليون هندردويت . وبذا تبقى تماماً على حالها الكميات من السلع المنتجة في الداخل (بما في ذلك الـ ١٠ مليون طن من القمح المنتجة للتصدير) ومع ذلك فإن الدخل الحقيقي للأفراد سيزداد بما قيمته ٥ مليون هندردويت من القمح . ولذا يزداد الدخل الحقيقي للدولة ، ليس بسبب التحسن في الإنتاجية ، بل بسبب تغير شروط التجارة لصالح الدولة (ونفني بها الكمية من منتجات الدول الأخرى التي تحصل عليها الدولة باستبدالها بوحدة من وحدات منتجاتها) .

وقد يكون التغير في شروط التجارة لصالح الدولة مصدراً لفائدة كبرى

تعود عليها ، الا أن تلك الفائدة ليست دائماً بمنجاة عن بعض المشاكل . لنفرض في مثالنا التصورى السابق أنه قد تصادف أن الدولة ليست فى حاجة إلى المزيد من القمح اذ أن ٢٠ مليون هندردويت من الواردات كافية لإشباع حاجات المجتمع للخبز وان ٥ مليون علاوة على ذلك لن تؤدي أى غرض نافع . ففى هذه الحالة نجد أنه أما أن نسمح بزيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات (ولايتأتى ذلك الا بالاقراض فى الخارج وقد لا تسنح الفرص المواتية للاقراض الأجنبى) أو بنقص كمية الفحم المصدر إلى الخارج . وقد تستمر الدولة فى استيراد ٢٠ مليون هندردويت من القمح فقط لو أنها صدرت ما لا يزيد عن ٨ مليون طن من الفحم ، وعند هذه الكميات تعود قيمة الواردات وقيمة الصادرات إلى التعادل . وفى معنى آخر نجد أيضا أن هذا الموقف باءث على الإرتياح ، ذلك لأن الدولة ستحصل على كل ما تحتاج إليه من القمح فى نظير ٨ مليون طن من الفحم فقط بدلا من ١٠ مليون طن . ولو أمكن زيادة استهلاك الفحم فى الداخل بسرعة فإن الفائدة التى تحصل عليها الدولة عندئذ تتمثل فى زيادة استهلاك الفحم فى الداخل بدلا من زيادة استهلاك القمح . ولكن لولم يحدث أن زاد الإستهلاك من القمح أو من الفحم بسرعة كافية فسيهبط انتاج الفحم ويؤدى التغير فى شروط التجارة ، ذلك التغير الذى قد تترتب عليه فائدة كبرى للدولة ، إلى ظهور البطالة فى صناعة الفحم .

٦ — وتتفق علائم هذا المثال التصورى مع مجرى الحوادث الفعلية فى بريطانيا فى الفترة التى نحن بصدها . فقد هبطت أسعار الواردات هبوطا هائلا جداً ، ولو أن أسعار الصادرات قد هبطت أيضا فإنها لم تهبط فى المتوسط بنفس السرعة التى هبطت بها الواردات ، الأمر الذى دعا شروط التجارة إلى أن تنحرف إلى صالح بريطانيا . ونورد فى الجدول التالى الأرقام القياسية الرسمية لأسعار الواردات والصادرات ، أما العمود الثالث من الجدول فيدل على الرقم القياسى لشروط التجارة الذى يمكن الوصول اليه بقسمة الرقم القياسى للصادرات

على الرقم القياسى للواردات وبالضرب فى مائة (ويبين لنا الرقم القياسى لشروط التجارة متوسط كمية الواردات التى نحصل عليها باستبدال وحدة من وحدات الصادرات، وهبوط سعر الواردات يؤدى إلى زيادة تلك الكمية كما أن هبوط سعر الصادرات يؤدى إلى نقصها)

جدول

شروط التجارة لبريطانيا
الأرقام القياسية (١٩٣٤ سنة الأساس)

شروط التجارة	أسعار الواردات	أسعار الصادرات	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٢٤
٩٨	٩٩	٩٧	١٩٢٥
١٠٢	٩٠	٩٢	١٩٢٦
١٠٠	٨٧	٨٧	١٩٢٧
٩٨	٨٨	٨٦	١٩٢٨
٩٨	٨٦	٨٤	١٩٢٩
١٠٥	٧٦	٨٠	١٩٣٠
١١٨	٦١	٧٢	١٩٣١
١١٨	٥٧	٦٧	١٩٣٢
١٢٢	٥٤	٦٦	١٩٣٣
١٢٠	٥٥	٦٦	١٩٣٤
١١٦	٥٧	٦٦	١٩٣٥
١١٢	٦٠	٦٧	١٩٣٦
١٠٧	٦٨	٧٣	١٩٣٧
١١٦	٦٤	٧٤	١٩٣٨

ومن الملاحظ أن شروط التجارة قد انحرفت بشدة فى صالح بريطانيا (فقد ارتفع الرقم القياسى بما يزيد عن ٢٠ ٪) فيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٣ . ومن

ثم فقدت بريطانيا جزءاً من هذا الكسب ولكنها احتفظت بالجزء الباقي .
ويعزى التغير العنيف في شروط التجارة خلال سنين الكساد إلى نفس
الأسباب التي تؤدي إلى أن يكون الرقم القياسي لأسعار الجملة أكثر عنفاً في
تقلباته من الرقم القياسي لتكاليف المعيشة . فلقد هبطت أسعار المواد الخام
والمنتجات الزراعية بشكل أعنف من هبوط أسعار المصنوعات ؛ وتبعاً لذلك
فقد وجدت بعض الدول كبريطانيا — وتتكون معظم صادراتها من المصنوعات
ومعظم وارداتها من المواد الغذائية والمواد الأولية — أن شروط التجارة
تقلب لصالحها .

وقد نغزو التغير في شروط التجارة بعد انقضاء فترة الكساد إلى التحسينات
الفنية الكبيرة في إنتاج المواد الأولية ، تلك التحسينات التي كانت من العلام
الواضحة في التاريخ الاقتصادي للقرن العشرين . فلقد هبطت تكاليف إنتاج كثير
من المواد ، وبخاصة في الممالك الاستوائية ، هبوطاً منقطع النظير . ولقد مرت
بريطانيا بتجربة أثر تلك التحسينات على شروط تجارتها .

وإزاء التغير في شروط التجارة لصالح بريطانيا وكذلك الزيادة في القيمة
الحقيقية للدخل من الخارج فقد كان من الممكن أن تتوسع بريطانيا في الاستيراد
على نطاق كبير بينما لا تصدر إلى الخارج في مقابل ذلك أكثر من ذي قبل .
ولكن ليس هذا ما حدث فلقد مالت الواردات إلى الزيادة خلال عامي
١٩٣٠-١٩٣١ . ولكن توقفت تلك الزيادة بفرض التعريف الجمركي عام ١٩٣٢ .
وفي خلال الحلقة الرابعة من القرن الحالى كان حجم الواردات (في معناه الحقيقي)
لكل فرد من السكان العاملين أقل في العادة (ربما ٢ أو ٣ ٪) بقليل عنه في
الحلقة الثالثة . ولقد كان لرخص الواردات في الحلقة الثالثة بالنسبة للثانية أثره
في هبوط حجم الصادرات ، لا في زيادة حجم الواردات .

ولقد كان هبوط حجم الصادرات كارثة على صناعات الصادرات ، إلا أنه
بالنسبة للدولة في مجموعها لم يكن ذلك الهبوط كارثة بل فرصة طيبة . ولو أنه قد
انقضى بعض الوقت قبل أن تنعكس هذه الفرصة في شكل فائدة حقيقية . ففي

المرحلة الأولى أدى هبوط الصادرات إلى البطالة في صناعات الصادرات ، فتعطل كثير من الناس إذ لم يعد هناك من حاجة إلى خدمات أعمالهم في إنتاج الصادرات ولأنه (في ذلك الوقت) لم تكن هناك أعمال أخرى يمكن أن يحصلوا عليها . وعند تلك المرحلة لم تكن ثمة من فائدة تعود على الدولة ، ومع ذلك فإن انحراف شروط التجارة يوضح لنا أنه من الممكن لتلك البطالة الكبيرة أن تكون مصحوبة بهبوط ضئيل في الدخل الحقيقي للفرد كما توضح في الرسم السابق . لقد عانى الأفراد الذين فقدوا أعمالهم هبوطاً في دخولهم الحقيقية ، ولكن من بقوا في أعمالهم كانوا أسعد حظاً عما كانوا عليه قبل الكساد (ولقد كانت لندن من المناطق القليلة في العالم التي نعمت برخاء تام في الأعوام من ١٩٣١ إلى ١٩٣٣) ولقد كان الهبوط في الدخل الأهلي الحقيقي الذي حدث في تلك الفترة منسوبا فقط إلى نقص في الإنتاج للسوق بالداخل . لقد انخفضت الصادرات ولكن لم تقل الكمية التي جلبتها الصادرات المنخفضة عن الكمية التي كانت تجلبها الصادرات من قبل .

وفي المرحلة الثانية بعد عام ١٩٣٣ أتاحت الفرصة للتغير في شروط التجارة إلى أن تنقلب إلى فائدة جوهرية . فقد تحول الأفراد الذين استغنى عن خدمات أعمالهم في إنتاج الصادرات إلى الإنتاج للسوق بالداخل (إما في مههم القديمة أو في مهن جديدة فقلوا أنفسهم إليها) . وعند هذه المرحلة ارتفع الدخل الحقيقي للفرد بشدة (كما يظهر من الرسم) ، وقد كان التغير في شروط التجارة من أسباب حدة ارتفاع الدخل الأهلي ، إذ أمكن الحصول على نفس الكمية من الواردات في الحلقة الثالثة من القرن الحالى وذلك باستبدال كمية أقل من الصادرات ، فالقوة الإنتاجية التي كانت تستخدم لصنع صادرات إضافية قد تحولت الآن إلى إنتاج المزيد من السلع للاستهلاك بالداخل .

٧ — ومن المفرد أن نحاول الحدس بمقدار التحسن في الدخل الأهلي الذي يعزى إلى كل من الأسباب التي ناقشناها آنفا . وليس في متناول يدنا من

المعلومات الكافية ما يمكننا من القيام بتقدير موثوق به ، ولكن الفكرة التي خرج بها كاتب هذا الفصل قد تستحق التنويه عنها . فيما بين ١٩٢٤ و ١٩٣٦ و ١٩٣٧ زاد الدخل الحقيقي للفرد بحوالى ٢٠٪ بناء على طريقة التقدير التي استخدمناها . ويبدو من الواضح أن نسب إلى الأسباب الخارجية (زيادة القيمة الحقيقية للدخل من الخارج والتغير في شروط التجارة) خمسة أو ستة من هذه النقاط العشرين ، كما نسب إلى تراكم رأس المال والتقدم الفني الشطر الأكبر من النقاط الباقية . ولا يتبقى بعد ذلك أكثر من نقطتين أو ثلاثة يمكن أن ننسبها إلى التحسينات في متوسط مهارة اليد العاملة . وكل هذه التقديرات هي من قبيل الجدل ومع ذلك فإنها قد تعطى فكرة عامة صحيحة .

ولذا فإنه يتضح أن للتغير في شروط التجارة أهميته إلا أنه لم يكن ذا أهمية بالغة ؛ ومع ذلك سنبقى تلك الظاهرة من الظواهر الهامة الجديرة بالبحث فيها ؛ ذلك لأنها تدلنا على أن الدخل الحقيقي للدولة لا يتوقف فقط على تقدم مواردها الإنتاجية بل يتوقف أيضاً على تقدم الموارد الإنتاجية للدول الأخرى . إذ تنتشر آثار التحسينات في الإنتاجية في ربوع العالم عن طريق التجارة التي تنشأ بين مختلف أنحاء المعمورة . ويحدث نفس الشيء في داخل الدولة نفسها ؛ وحيث أن العلاقات التجارية تكون هنا أوثق رباطاً فعالياً ما تنتشر التحسينات الفنية في داخل الدولة على نطاق أوسع . ولن ينفرد المنتجون بالتحسينات في إنتاج سلعة معينة بل إنها تنتشر في المجتمع وغالباً ما يستفيد منها أناس آخرون بقدر أكبر من فائدة المنتجين أنفسهم . وتتبع كافة نتائج التحسينات في مهارة اليد العاملة أو في كمية أو نوع رأس المال في المجتمع هو من أصعب المشاكل الاقتصادية وأكثرها جاذبية . ولم نصل بعد إلى حل وافٍ لتلك المشكلة . ومع ذلك فهناك أمر واحد مؤكد ؛ وهو انتشار مزايا التحسينات . ويرجى أصحاب رؤوس الأموال من التحسينات في مهارة اليد العاملة كما قد يرجح العمال ، على الأقل ، مثلما يرجح أصحاب رؤوس الأموال من التحسينات في كمية أو نوع رأس المال .

الفصل السادس عشر

التفاوت في الدخل

١ — اقد قمنا في دراستنا للدخل الأهل بتقسيمه بطرق مختلفة : إلى الجزء الذي يستهلك وإلى الجزء الذي يدخر ، إلى الجزء الذي تحصل عليه الدولة وإلى الجزء الذي يبقى في أيدي الأفراد ، إلى الجزء الذي يدفع في شكل أجور والجزء الذي يؤخذ كأرباح .

ولكننا إلى الآن لم نقل شيئا عما يعتبره معظم الناس أهم طريقة للتقسيم — التقسيم إلى دخول الأغنياء وإلى دخول الفقراء ، [وليس هذا هو نفس التقسيم إلى الأجور والأرباح بتاتا ؛ فهناك من كبار الأغنياء من يكتسبون دخولا كثيرة عن طريق أداء الأعمال لحسابهم الخاص (المحامون الناجحون أو نجوم السينما مثلا) ولذا فإننا نحسب دخولهم بمثابة أجور ؛ وهناك من الفقراء (ومعظمهم من المتقدمين في السن) من يعيشون على الدخل التي يستمدونها من الفائدة التي تستحق عن مدخراتهم القديمة ، ولذا فإننا نحسب دخولهم بمثابة أرباح .

وفي بريطانيا ، كما في معظم الدول الأخرى ، نجد أن السواد الأعظم من السكان يحصل على دخول أقل في مستواها نوعا عن متوسط الدخل للمجتمع في مجموعه ؛ إذ يكون عدد الأفراد الذين يحصلون على دخول فوق المتوسط قليلا نسبيا ؛ ولكن بعضهم يحصل على دخول فوق المتوسط بمقدار كبير جدا . ومن المألوف في الكلام العادي وللأغراض السياسية أن نشير إلى هذه الفئة الأخيرة (القليلة في العدد والوفرة في الثروة) على أنها « الطبقة الغنية » ، وإلى الفئة الأكبر التي تليها والتي تكون دخولها فوق المتوسط ولكن بمقدار أقل على أنها « الطبقة المتوسطة » ، وإلى الفئة الأكبر من الثانية التي تكون معظم دخولها

أقل من المتوسط على أنها « الطبقة العاملة ». إلا أنه مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف بين الطبقات لا يعزى فقط إلى التباين في الدخل ؛ وللاغراض الاجتماعية يعتبر الشخص منتبها إلى الطبقة المتوسطة إذا كان يعيش بأسلوب من الحياة يتفق مع أفراد تلك الطبقة ويختلط دواما مع هؤلاء الأفراد ، والفارق بين الطبقة العاملة والطبقة المتوسطة إنما ينسحب إلى الطريقة التي يكتسب بها الدخل كما ينسحب إلى حجم الدخل نفسه . فبميل العمال اليدويون إلى اعتبار أنفسهم في عداد الطبقة العاملة بينما يميل العمال المكتبة إلى اعتبار أنفسهم في عداد الطبقة المتوسطة ؛ إلا أن عاملا يدويا ماهرا قد يكتسب من الدخل ما يفوق دخل العامل الكتابي المنتمى إلى الفئات المنخفضة . وليس في الإمكان أن نقسم السكان إلى طبقات معينة واضحة المعالم ، تحصل كل طبقة منها على دخول أقل من الطبقة التي تعلوها ودخول أعلا من الطبقة التي تليها . ولو أجرى تقسيم الطبقات على أساس آخر خلاف الدخل ، فإننا سنجد أن الدخل التي تتميز بها هذه الطبقات تتداخل في بعضها . ولو أجرى التقسيم على أساس الدخل فسنجد مع ذلك أن فئات الدخل التي نختارها ستكون في النهاية شكلا هرميا منتظما نوعا ما . وسيكون هناك أفراد ذوو دخول في كل فئة مختارة وسيكون هناك عدد أقل من الأفراد في كل فئة كلما توجهنا إلى أعلا سلم الدخل .

ومن سوء الحظ فإنه ليس في متناول يدنا من المعلومات ما يمكننا من توزيع الدخل البريطانية على فئات الدخل بطريقة دقيقة موثوق بها . فالصورة العامة واضحة إلا أن التفاصيل غامضة . فنحن نعرف عن مجموع الدخل (وتبعاً لذلك حول مستوى متوسط الدخل) أكثر من معرفتنا عن توزيع الدخل بين الأوفر غنى والأقل غنى ، ومن الغرابة أن الفئات الوحيدة التي حصلنا بخصوصها على معلومات وافرة هي فئات الدخل الأكثر ارتفاعاً (أولئك الأفراد الذين يحصلون على أكثر من ٢٠٠٠ ج . ك . سنوياً) . وفيما يلي هذا المستوى من الدخل فإن المعلومات التي لدينا عن تلك المستويات الدنيا في الواقع معلومات منقوصة غير مستوفاة . ومع ذلك فإن مسألة التوزيع تلي من الأهمية ما يجدر

معها أن نورد تقديراً صحيحاً في خطوطه الرئيسية في الجدول التالي ، ويمكننا أن نستوثق من صحة الصنفين الأولين أما باقي الصفوف فإنها تعطى على الأقل فكرة صحيحة عن الموقف .

ويحتاج تقسيم الفئة د أقل من ٢٥٠ ج . ك . إلى فئة ا وفئة ب في الوقع إلى شئ من الابطحاح ، والسبب الذي يدعو إلى ذلك التقسيم هو أن توزيع الدخول ، ذلك التوزيع الذي يهمننا في المحل الأول ، هو التوزيع على أساس الأسر . ففي الفئات العليا للدخول نجد أن ماسوف يسجل فقط في العادة هو دخل واحد في كل أسرة (وفي احصاء الدخول هنا يعامل دخل الزوج ودخل الزوجة كدخول واحد لأغراض الضريبة أما الدخول المنفصلة لمن تعولهم الأسرة فليست في معظمها ذات أهمية تذكر) ولكن في الفئات الدنيا للدخول فإن الإحصاءات تنبنى على المعلومات حول الأجور ؛ ولذا فغالبا ما يكون هناك أكثر من دخل واحد لكل أسرة بما أن أكثر من فرد من أفرادها يقوم بالعمل كسبا للدخل ويصعب جدا أن نراعى ذلك في حسابان دخل مثل هذه الأسرة ، إذ لو عاملنا الدخول المشتركة لفردين يعيشان معا كأنها دخل واحد فإن تلك المعاملة تنطوى على غبن واضح ، فلو لم كنسب شخصان من عملهما دخلا يبلغ ٢٥٠ ج . ك . في مجموعه ، فإنهما عادة يكونان في مركز أسوأ مما لو ا كنسب أحدهما هذا الدخل من عمله وحده . ومن جهة أخرى ، فلو عاملنا هذين الدخلين على أنهما دخلان منفصلان فإننا نظمنا الحقيقة التي تنطوى على أن هناك أسرة واحدة ، وليس أسرتين ، تعيش على هذا الدخل وهو ٢٥٠ ج . ك . ولذلك فقد لاح أنه من الأوفق أن توضع دخول الإناث والصغار (ومعظمهم لا يكون العائل الأول للأسرة) في فئة مستقلة سميناهما الفئة ب ، أما الفئة ا فهي تشتمل على باقي الدخول (من أى مصدر) التي تقل عن ٢٥٠ ج . ك . سنوياً .

ويتفق الفرق بين متوسط الدخل في الفئة ا والفئة ب (٣ ج . ك . ٢٥ شلن على التوالي) مع الفرق العادى بين أجور الرجال وأجور النساء . ومن المؤكد بطبيعة الحال أن يكون هناك بعض الأفراد (العمال اليدويون المهرة والعمال

الذين يتقاضون المهايا) ممن يتقاضون دخولا تعلو بكثير عن ٣ ج. كفى الأسبوع ، كما أن هناك من العمال الآخرين (العمال الريفيين والعمال الذين يتعرضون لفترات طويلة من البطالة) من تقل دخولهم بكثير عن هذا المستوى . ووفقا للبحث الذي قامت به وزارة العمل بشأن مصروفات الطبقة العاملة فإن عدد أصحاب الدخول في كل أسرة في ١٩٢٧ - ١٩٣٨ هو حوالى $\frac{1}{4}$ في المتوسط ، ومن المفروض أن تحصل هذه الأسرة المتوسطة على دخل من الفئة ١ و $\frac{3}{4}$ من الدخل من الفئة ب (وهذا يتفق تماما مع مجموع الأعداد في الفئتين) . وإذا ما أضفنا الدخل من الفئة ١ إلى $\frac{3}{4}$ الدخل من الفئة ب فإننا نحصل على متوسط لدخل الأسرة يبلغ ٧٨ أو ٧٩ شلنا في الأسبوع . وقد يحصل عمال المدن الذين شملهم بحث وزارة العمل والذين يتمتعون بحالة التوظيف الكامل على متوسط للدخل أعلا من هذا الرقم بكل وضوح ؛ ولهذا ليس من الغرابة أن يبلغ متوسط صرفهم الأسبوعي ٨٦ شلنا على وجه التقريب . ويدلنا هذا المستوى من متوسط الصرف على مستوى لائق جدا من المعيشة ، غير أن المتوسطات قد تخدعنا جداً رغم أنها قد تزودنا بالمعلومات الهامة . فإن هذا المتوسط قد يخفى وراءه حالات عديدة من البؤس والفاقة (لانسبها بكليتها إلى البطالة) يصل فيها المستوى الفعلي للمعيشة إلى أقل من هذا المستوى اللائق إلى مدى بعيد .

٢ - فما هي العوامل الرئيسية لتفاوت الدخول ؟ هذا سؤال متشعب المسالك . ولزام علينا أن نعود الكرى إلى كثير من فروع الإقتصاد قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال على الوجه الصحيح . ولا يسعنا هنا إلا أن نشير إلى بعض النقاط البارزة في الموضوع .

وحالما نبدأ في التفكير في هذا الموضوع تفكيراً رتيبياً منظمًا فإنه يتضح لنا إمكان تقسيمه كلية إلى عدد من المسائل . وبما أن بعض الدخول مستمدة من العمل (أجور ومهايا) أو من ملكية رأس المال (الأرباح) فإننا نقسم :

(١) لماذا يكتسب بعض الناس أجورا أعلا من غيرهم ، (٢) ولماذا يمتلك بعض الناس رأس مال أكبر من غيرهم . ولواجبنا على هذين السؤالين فأننا سوف نتقدم كثيرا في الإجابة على السؤال الرئيس ، ولكننا لن نستوفى الإجابة تماما ذلك لأن ملكية رأس المال الواحد قد تنتج دخلا أعلا للمالك في وقت ما عنه في أوقات أخرى . وقد يحدث مثلا أن يوزع رأس المال في الماضي توزيعا متفاوتا كما هو الحال في الوقت الحاضر غير أن نصيب الأرباح من الدخل الأهلى قد انخفض من الربع إلى العشر ، وفي هذه الحالة فإن دخول أصحاب رؤوس الأموال قد انخفضت جدا بالنسبة إلى دخول العمال الأجيرين وتبعاً لذلك (بما أن أصحاب رؤوس الأموال هم الطبقة الأوفر ثراء في الوقت الحاضر بصفة عامة) فإن الدخل يُوزع توزيعاً أقرب إلى المساواة . ولذا فثمة سؤال ثالث يجب أن يؤخذ في الاعتبار : لماذا يقسم الدخل الأهلى بين الأجور والأرباح على مثل هذه الصورة ؟ إذ أن للتغير في نسب الدخل الأهلى التي تتوول إلى رأس المال وإلى العمل أثره في تفاوت الدخل .

ولقد سبق أن ناقشنا في الفصول السابقة الأسباب التي تدعو إلى الفروق في الأجور التي يكتسبها مختلف الناس لدى قيامهم بالاعمال ، ولقد رأينا أن الوظائف الاقتصادية للفروق في الأجور هي تسهيل توزيع اليد العاملة على مختلف المهن وإيجاد الحافز على بذل الجهود . فلو كان من المسير الحصول على وفرة من بعض أنواع الأعمال وكان هناك بعض الأفراد ممن يناسبهم أداء تلك الأعمال فإنه من سلامة الرأي أن نعهد إليهم بالتخصص فيها وبذل قصارى جهودهم في القيام بها لقاء أجر كاف يفرهم بذلك . ولذا فإنه يمكن الدفاع عن اختلاف الأجور بناء على هذه الحجج ، ولكننا لا يجب أن نفترض الدفاع عن كل الفروق التي تكون قائمة في وقت معين بهذه الطريقة فقد يحدث غالباً أن يتوطد مستوى عال من الأجور في مهنة معينة لأسباب معقولة في بادىء الأمر ، ولكن بعد مضي فترة من الوقت تقل ندرة هذا النوع من العمل ومع ذلك يستمر ارتفاع الأجور ، ذلك لأنه حالما

يصل الناس إلى أوضاع ممتازة فاهم يجمعون عن التخلي عنها ويستخدمون كل ضروب الضغط السياسي والاقتصادي للحفاظ على تلك الأوضاع . وإذا يختص ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يعالج موضوع الفروق في الدخل من العمل بالبحث عن الفروق التي يمكن تبريرها على أساس الكفاية ثم نقد الفروق القائمة فعلا بالمقارنة بالأوضاع المثالية .

وتنشأ مثل تلك البحوث فيما يتعلق بالنسبة التي بمقتضاها يوزع الدخل الأهل بين رأس المال والعمل . وهذه من أهم المشاكل الاقتصادية ولكنها أيضاً من أكثرها تعقيداً ولم يصل بعد الاقتصاديون إلى حل نهائي بصدها . وليس من الممكن أن نذكر شيئاً مفيداً بشأن تلك المشكلة بالطرق التي اتبعناها في هذا الكتاب .

وقد يكون التفاوت في ملكية رأس المال هو من أبرز العوامل الثلاثة التي يترتب عليها تفاوت الدخل . ولو وزعت ملكية رأس المال على قدم المساواة فإنه لا يهم كثيراً إذا كانت الأرباح تخص بنسبة كبيرة من الدخل الأهل ؛ وبما أن كل الدخل الكبير تقريباً يترتب على ملكية مقادير كبيرة من رأس المال فإن التفاوت يتضام بين الدخل الكبير والدخل الصغير إلى حد كبير . وبؤدى التفاوت في ملكية رأس المال في الواقع إلى التفاوت في الدخل من العمل ، إذ يجيد أولئك الأفراد الذين يمتلكون رأس المال (أو الذين يمتلك أولياء أمورهم رأس المال) الطريق بمهارة لزاولة بعض المهن المجزية التي تعود عليهم بدخول أكبر كما يجدون أمامهم مجالاً أوسع للإنتفاع بما قد يمتلكون من مواهب . ولو وزع رأس المال توزيعاً أقرب إلى المساواة لزال مشكلة التفاوت في معظمها .

وهناك طريقتان للحصول على رأس المال - أما بالإدخار الشخصى أو بالميراث . والمدخرات الصغيرة التي يدعها الشخص العادى جانباً لزم الشيوخوخة أو لآباء الحوادث الطارئة تجعله في النهاية مالكاً لرأس المال ، ولو أنه رأس مال متواضع . أما الرجل الناجح في معترك الحياة ، من جهة أخرى ، فإنه يكسب دخلاً كبيراً

من عمله ولكنه يصرف جزءاً قليلاً من ذلك الدخل فقط وبذا يصبح ذا رأس مال كبير قبل انقضاء حياته العاملة بوقت طويل ، ومن المحتمل أن تكون هذه هي النتيجة إذا ما كانت مواهب الرجل الناجح من النوع الذى يمكنه من أن يستثمر رأس ماله بعائد من الربح ، ولذا فإنه قد يحصل على عائد كبير من البداية . ومع ذلك فإن الحصول على مقدار كبير حقاً من رأس المال نتيجة للإدخار وحده هو من الأمور الاستثنائية . ولقد أصبح عدد أساطين الصناعة العصاميين في الوقت الحاضر أندر جداً من عددهم في القرن المنصرم . ويستغرق تكوين الملكيات الكبرى في العادة ما بين ستين وتسعين عاماً . ومن الصعب جداً أن تجمع ثروة طائلة إذا ما بدأت من لا شيء . ولكن إذا بدأت ببعض الثروة (حتى ولو كانت متواضعة) فإن الأمر يصبح أسير للغاية . ولذا فإن الدور الذى تلعبه وراثة حق الملكية هو دور هام جداً في إيجاد التفاوت في ملكية رأس المال .

وفي الآونة الحاضرة تعتبر عادة مبررات الحصول على رأس المال عن طريق الميراث أضعف من مبررات الحصول عليه عن طريق الادخار الشخصى ؛ ولذلك فإنه قد تراعى للدولة أن تقل الملكية عند حدوث الوفاة فرصة مواتية لفرض نوع خاص من الضرائب . ولقد فرضت ضرائب التركات لأول مرة في إنجلترا عام ١٨٩٤ ، غير أن أسعار الضريبة بقيت عند مستوى منخفض لفترة طويلة لا يحتمل معه أن يكون لها تأثير محسوس على التفاوت في ملكية رأس المال . ومنذ عام ١٩٣٠ أصبحت أسعار الضريبة أكثر وطأة إلى حد كبير ، غير أنه حتى في عام ١٩٣٨ كانت التركة التى تبلغ قيمتها ٢٠٠٠٠٠ جنيه إنجليزي لا تدفع أكثر من ٢٥٪ ولم يصل السعر إلى ٥٠٪ إلا على الملكيات الضخمة التى تقدر قيمتها بأكثر من مليونين من الجنيهات . وعند المستوى الحالى فلا شك أن لضرائب التركات آثاراً اجتماعية هامة في اتجاهات معينة . فلقد وجدت بعض الأسر في المقاطعات ، وقد كان لها من الأراضي العقارية ما احتفظت بها على مر الأجيال ، إن مسلكتها التقليدى في الحياة قد قارب على النهاية على أثر فرض ضرائب التركات ، غير أنه حتى عند المستوى الحالى يشك البعض فيما إذا كانت ضرائب التركات تخفف

من حدة التفاوت في ملكية رأس المال إلى حد كبير بوجه عام . وقد تنمو بطبيعة الحال الثروات الصناعية والتجارية التي يُحتفظ بها في شكل صكوك ورقية خلال سنى حياة مالكيها الوحيد ، أو على الأقل تضطرد في النمو إذا أُديرت بعناية ومقدرة . ومن المحتمل أن تحول ضرائب التراكات دون اضطراد نمو الملكيات الكبرى ولكها لا تحول دون توريث الملكية بالقدر الذي لا يكفي لتسهيل نموها من جديد وجمع ثروة كبيرة من وراء ذلك في خلال حياة الوارث . وتدل البحوث الإحصائية على أن الملكة كانت أسوأ توزيعاً في عام ١٩١٣ عنها في العقد الرابع من القرن لحالي ، إلا أن الفرق ليس كبيراً . وليس من السهل أن نذكر كم من هذا الفرق يمكن أن يعزى إلى ضرائب التراكات وكَم منه يمكن أن يعزى إلى السكساد التجاري في الفترة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٤ ، إذ أن أصحاب الملايين شديداً الحساسية نحو السكساد التجاري .

٣ - والواقع أن تخفيف حدة التفاوت في ملكية رأس المال عن طريق فرض ضرائب التراكات هو أقل أهمية بكثير من تخفيف حدة التفاوت في الدخول مباشرة عن طريق فرض ضرائب الدخل والصرف الاجتماعي . والدخول التي كانت موضع بحثنا - هي الآن هي الدخل التي تؤدي بها الضرائب ، وليست الدخل التي تبقى بعد أداء الضرائب ، بيد أن الدخل التي تبقى بعد خصم الضرائب هي فقط الدخل التي في متناول يد الأفراد لإشباع حاجاتهم الشخصية ويكون معدل الضريبة على الدخل المرتفعة أعلا بكثير عن معدل الضريبة على الدخل الصغيرة ، وتبعاً لذلك فإن الدخل التي في حيازة الأشخاص للصرف منها على إشباع حاجاتهم هي أقل سواء في توزيعها عن الدخل التي أوردناها في الجدول الأول . كما أن نسبة عالية من الصرف الحكومي هي في الواقع صرف اجتماعي ، صرف موجه لمنفعة فئات الدخل الدنيا بوجه خاص ، ومن هذا البند من المصروفات تحصل هذه الفئات على خدمة التعليم والخدمات الصحية بلا مقابل وكذلك على إعانة البطالة ومعاشات العجزة وإعانة المساكين . وكل

ذلك هو إضافات إلى النسبة من الدخل الأهل التي تستخدم لتزويد فئات الدخل الدنيا بالسلع والخدمات ، وعند تقدير الدخل الحقيقي الذي هو في متناول تلك الفئات يجب أن نأخذ في الاعتبار الخدمات الاجتماعية الحكومية ، وكذلك الخدمات المماثلة التي تؤديها الهيئات التي لا تهدف إلى الربح كالمستشفيات التي توقف عليها الأموال .

وغيرنا هذا البحث على محاولة إعادة كتابة جدولنا السابق لنبين فيه توزيع الدخل المهيأة للصرف . ومن الممكن تقدير المبالغ التي تدفعها الفئات المختلفة لأداء الضرائب المباشرة (كضريبة الدخل والضريبة الإضافية عليها والمبالغ المساهم بها للتأمين الاجتماعي التي يجب أن تعتبر هنا بمثابة ضرائب) تقديرًا دقيقًا نوعاً ، ولكن من الصعب جدا تقدير المبالغ التي تدفعها كل فئة لأداء الضرائب على الاستهلاك (ضرائب المشروبات الروحية والطباق مثلا) . ومع ذلك فقد لاقى البعض عناء كبيراً في الآونة الأخيرة للوصول إلى تقديرات معقولة لاستهلاك السلع الخاضعة للضريبة ، وعلى أساس تلك التقديرات فإننا نصل إلى تقدير هذه الضرائب بناء على الحدس . وقد بلغ المصروف الاجتماعي الذي قامت به الحكومة المركزية والمحلية في عام ١٩٣٧ حوالي ٤٩٠ مليوناً من الجنيهات ، وجل هذا المبلغ كان موجهًا لمنفعة فئة الدخل ٢٥٠ ج. ك فما أقل ، سنوياً ، ولو أن بعض البنود (المنح إلى الجامعات ، دور الكتب العامة ، بعض المساعدات إلى المستشفيات) كانت موجهة لفائدة فئات الدخل الأعلى نوعاً إلى جانب فئة الدخل ٢٥٠ ج. ك فما أقل ، سنوياً ؛ وكان دخل الهيئات التي تهدف إلى الربح هو حوالي ٦٠ مليوناً من الجنيهات ، وهنا أيضاً يمكننا أن نخصص الشطر الأكبر من هذا المبلغ إلى فئة الدخل الأدنى التي أشرنا إليها . ولذلك فقد يمكن تقدير المصروف الاجتماعي الموجه لمنفعة تلك الفئة بالذات بحوالي ٤٧٠ مليوناً من الجنيهات من المصادر الحكومية وبحوالي ٥٠ مليوناً من الجنيهات من الهيئات الأخرى التي لا تهدف إلى الربح — أي ما مجلته ٥٢٠ مليوناً من الجنيهات . ويعود جزء من المبالغ الضئيل المتبقي إلى الحكومة في شكل

ضرائب غير مباشرة ويؤول جزء منه إلى فئات الدخل الأعلى — وليس من المأمول كما يبدو لنا مع ذلك أن نحاول تقدير كيفية توزيع هذا المبلغ الضئيل بين الحكومة وتلك الفئات .

ويظهر لنا من الجدول التالى أن مقدار الضريبة التى تؤدبها الطبقة ٢٥٠٠ ج.م.ك فما أقل ، كان قريبا جداً من إيرادها من المصروف الاجتماعى الحكومى . وعلى أى حال فلا يمكن أن يكون ثمة فارق كبير بين المبلغين . ولذلك فما يبعد عن الصواب أن نعت هذا الصرف بأنه « نقل للدخل من الغنى إلى الفقير » ، وهو وصف شائع الاستعمال . فالأموال التى تصرفها الحكومة لمنفعة الطبقة الكادحة من العمال لا تفوق ما تؤديه هذه الطبقة من الضرائب . والصحيح مع ذلك

جدول

توزيع الدخل الممكن التصرف فيها (١٩٣٧)

فئة الدخل (جنيه سنويا)	العدد فى كل فئة (بالآلاف)	جملة الدخل فى كل فئة (بملايين الجنيهات)	الضرائب التى تدفعها كل فئة (بملايين الجنيهات)	الإيرادات من المصروف الاجتماعى (بملايين الجنيهات)	الدخل الذى تصرف فيه الفئة (بملايين الجنيهات)
زيادة عن ١٠٠٠٠	٨٦	١٨٠	٩٧	٠٠	٨٣
٢٠٠٠ - ١٠٠٠٠	١٠١	٣٧٥	١٣٠	٠٠	٢٤٥
١٠٠٠ - ٢٠٠٠	١٧٧	٢٤٠	٦٨	٠٠	١٧٢
٥٠٠ - ١٠٠٠	٤٧٥	٣٢٠	٧٨	٠٠	٢٤٢
٢٥٠ - ٥٠٠	١٨٨٨	٦١٥	١١٤	٠٠	٥٠١
٢٥٠ فما أقل	٢٢٣٠٠	٢٣٣٠	٤٥٨	٥٢٠	٢٩٣٢

هو أن هذه الطبقة قد أعفيت تماماً من مساهمتها فى المصروفات العامة للحكومة أما تكاليف الدولة وإدارة المجتمع المنظم فقد تحملتها برمتها الطبقة المتوسطة والطبقة

الغنية تقريبا . وهذا حد في ذاته حدث إجتماعي جليل الشأن مما يمكن الاشارة به إذا ما تذكرنا أن التقليد العام الذي أتبعته معظم المجتمعات في العصور الماضية هو أن تدرج الدولة على أعالة نفسها بما تقرضه من ضرائب يقع جل عبئها على الطبقات الفقيرة .

وليس أعضاء الفئة ٢٥٠٠ ج . ك فما أقل ، الذين يستفيدون جل الفائدة من المصروف الإجتماعي هم في الواقع نفس الأشخاص الذين يدفعون معظم الضرائب . فمثلا يدفع الشخص الذي يشرب ويدخن كثيرا نسبة من دخله لأداء الضرائب أكبر بكثير من تلك النسبة من الدخل التي يدفعها الشخص الذي لا يشرب ولا يدخن . ويتقبل كثير من الناس هذا التفاوت في عبء الضريبة بين أعضاء هذه الفئة ويعتبرونه أمرا لا غبار عليه . ولكن مالا يمكن تبريره بسهولة هو أن هناك عددا كبيرا من الضرائب (وبصفة خاصة الضرائب على المواد الغذائية والضرائب المحلية التي هي في الواقع نوع من الضريبة تفرض على المساكن) يقع معظم عبئها على الأفراد ذوى الأسر الكبيرة بالمقارنة بالأفراد غير المتزوجين أو الذين لم ينجبوا أطفالا . وتحصل الأسر الكبيرة على نصيب أوفر من المصروف الإجتماعي ، إلا أن تعادل هذا النصيب الأوفر من المصروف الإجتماعي مع الزيادة في عبء الضريبة أمر مشكوك فيه .

٤ - ويمكننا أيضا أن نأخذ فكرة من الجدول الأخير عن نسبة الدخل الأهلى التي كانت تستخدم في سنة ١٩٣٧ فيما يمكن تسميته « بقائض الاستهلاك » من جانب المورسين — للحفاظ على مستوى من المعيشة أعلا من ذلك الذى يتسنى للأفراد الآخرين الوصول إليه . ودعنا نحدد ذلك بالدخل البالغ ١٠٠٠ ج . ك . سنويا بعد أداء الضرائب (يقابله ما يقرب من ١٣٥٠ ج . ك . سنويا من الدخل الاسمى) ، ودعنا نبحت أيضا في عدد الأشخاص الذين يتصرفون في دخل أعلا من هذا . وقد كان هناك ١١٠٠٠ من الأفراد ينتمون إلى الفئتين من الدخل الأولى والثانية ونصف الفئة الثالثة — ولنقل مثلا ٨٠٠٠ (أما باقى

الفئة الثالثة فقد انخفضت دخولها إلى أقل من مستوى الـ ١٠٠٠ ج. ك بعد فرض الضرائب الفعلية). وكان يقرب جملة الدخل الذى تصرف فيه: أفراد هذه الفئات من ٤١٥ مليوناً من الجنيهات، ومن المفروض أن جزءاً من هذا الدخل الإجمالى قد أدرج فعلاً. ولو تصرف كل فرد من هؤلاء الأفراد فى دخل صاف قدره ١٠٠٠ ج. ك سنوياً لوصل الرقم الإجمالى إلى ما يقرب من ١٩٠ مليوناً من الجنيهات، ولذا لا يمكن أن تزيد جملة فائض الاستهلاك فوق مستوى ١٠٠٠ ج. ك سنوياً عن ٢٢٥ مليوناً من الجنيهات — حوالى ٥٪ من الدخل الأهل.

وإذا ظهر أن الأساس الذى انبنى عليه تقدير فائض الاستهلاك وهو ١٠٠٠ ج. ك سنوياً كان مبالغاً فيه (ولو أنه المستوى الذى غالباً ما يعتبر المستوى الصحيح للدخول المرتفعة فى مجتمع إشتراكي على جانب من الثراء) فيمكننا أن نعيد حساب فائض الاستهلاك على أساس مستوى أقل. وعند مستوى من الدخل وقدره ٥٠٠ ج. ك سنوياً، خالص الضريبة، فإن فائض الاستهلاك لا ينسحب قطعاً على طبقة الأثرياء، بل أيضاً على بعض أفراد الطبقة المتوسطة ممن يصادفهم النجاح فى معترك الحياة. وحتى لو افترضنا ذلك فإن أقصى رقم يصل إليه فائض الاستهلاك فوق هذا المستوى هو ٣٦٥ مليوناً من الجنيهات على وجه التقريب — ٨ ١/٢٪ من الدخل الأهل.

وتعطينا هذه الأرقام فكرة عن حقيقة مدى أهمية المشكلة الاقتصادية التى تنشأ عن التفاوت الكبير فى الثروة، إذ أن نصيب الأثرياء من الدخل الأهل (بعد أدائهم الضرائب) ليس كبيراً جداً بعد ذلك. ولو أمكن أخذ كل هذا الفائض وإستخدامه فى زيادة الدخل الصافية للطبقات الفقيرة فإن ما يؤول إلى هذه الطبقات (موزعاً على أعدادهم الكبيرة) سيكون متواضعاً للغاية. وسيكون أصغر إلى حد كبير مما آل إليها فعلاً من زيادة فى الدخل الأهل الحقيقى فيما بين ١٩٢٤ و ١٩٣٧.

ورفع مستوى معيشة الطبقة العاملة بزيادة الإنتاج (الزيادة في الدخل الكلي) أكثر احتمالاً من رفع هذا المستوى عن طريق إعادة توزيع الدخل الإجمالي الذي ينطوي على رفع دخل الفقير وخفض دخل الغني - حقيقة هناك بعض الطرق التي قد يتسنى معها زيادة الدخل الإجمالي عن طريق توزيع ذلك الدخل على أساس أقرب إلى المساواة ، غير أن هناك عوامل أخرى تعمل في الاتجاه المضاد. ومن الصعب أن نحكم على أي من هذه العوامل سيتحكم في الموقف. حقيقة لو وزع الضمان الذي يترتب على ملكية احتياطي من المدخرات ، ولو كان قدراً ضئيلاً ، على جميع السكان توزيعاً أوسع نطاقاً فإن هذا التوزيع الشامل يكون كسباً عظيماً. ولكن فيما عدا ذلك فإن التفاوت في الدخول مشكلة اجتماعية أكثر منها مشكلة اقتصادية . والتفاوت في الدخول هو الشكل الذي يتخذه تفاوت آخر أبعد شأواً في مجتمعنا الحاضر — ألا وهو التفاوت في القوة . ويستمر التفاوت في القوى ويتوطد في كل المجتمعات ، ومن الصعب في الواقع إن نتصور مجتمعاً منظماً بدون ذلك التفاوت . ولقد اتخذ أشكالاً عديدة في مجرى التاريخ — فمن تحكم السيد في عبيده إلى تحكم البارون الاقطاعي في أرقائه إلى تحكم صاحب الأرض في مستأجرى أرضه إلى تحكم صاحب العمل في عماله إلى تحكم موظف الدولة في الجمهور من رعاياها . وطالما استمر هذا التفاوت في القوى يكون التفاوت في الدخل أقل ضرراً نسبياً ، وطالما كان من الميسور حصر هذا التفاوت وتقديره فإن ذلك يتضمن الوصول إلى الطرق التي تجعله في أضيق الحدود . ومن الأهمية بمكان أن يكون التفاوت في أضيق الحدود إلا أنه يجب ألا نفتح الأبواب على مصراعيها للوسائل الأخرى التي هي من نسج خيال الشياطين لتحل مكانه ، فهذا أكثر أهمية لمستقبل الحرية الإنسانية .

الخاتمة

آفاق أخرى للدراسة

لقد كانت هناك فرص عديدة في هذا الكتاب (وأغلبها في الفصول الأخيرة) واجهتنا عندها مسائل على جانب كبير من الأهمية ، مسائل تستحوذ على مشاعر الكثيرين ، ومع ذلك فقد اضطررنا إلى أن نتركها دون أن نجيب عليها إجابة شافية . ولقد كان هناك سبب يدعو إلى ذلك — ليس فقط أن هذا الكتاب قد بلغ حجما كافيا للوفاء بأغراضه — بل لسبب أساسي آخر أكثر أهمية . وبالرغم من أن القارئ الذي تمكن من دراسة ما قدمناه إليه في هذا الكتاب قد تزود بمعرفة قدر لا بأس به من علم الاقتصاد فإن الاقتصاد الذي تلقنه في هذا الكتاب لا يمثل إلا جانب واحد من موضوع هذا العلم . ومثل ذلك السؤال الذي صادفنا في غمار بحثنا في أسباب التفاوت في الدخول (لماذا يوزع الدخل الأهلئ بين الأجور والأرباح بالنسب التي نصادفها في واقع الحياة ؟) لا يمكن أن نجيب عليه تبعا لطرق البحث التي اتبعناها . وينطبق ذلك أيضا على أسباب الفروق في دخول الأنواع المختلفة من العمل وكذلك على أسباب التغييرات في شروط التجارة . وقد كنا نمس هذه المسائل مساهريا في غمار بحثنا بالرغم من أنها تتضمن بعض المشاكل الاقتصادية ذات الأهمية البالغة . وهناك من فروع الاقتصاد ما يولى هذه المسائل عناية كبيرة ودراسة مفصلة ، ولكننا فروع من العلم تختلف عما كنا نقوم بدراسته .

ويمكن أن ننشئ العلاقة بين الفرع الذي قنا بدراسته (ولنسميه المحاسبة الاجتماعية) وبين فروع الاقتصاد الأخرى بصورة واضحة لو أننا قنا بتشبيه هذه العلاقة بعلاقة أخرى في علم آخر . فنحن نعرف أن دراسة جسم الإنسان تنفرع إلى قسمين رئيسين — التشريح وعلم وظائف الأعضاء . فيتناول التشريح هيكل الإنسان والأعضاء المختلفة فيه والعلاقات القائمة بينها ، وبمعنى آخر الكائن الإنساني كما نكتشفه عند تشريحه بعد حدوث الوفاة . أما علم وظائف الأعضاء

فهو يختص بكيفية أداء هذا الكائن الإنسانى لوظيفته — الجسم الحى ككائن حى يغدو ويروح ويقوم بوظيفته فى الحياة . وما قمنا بدراسته فى هذا الكتاب هو التشريح الاقتصادى ، أو هيكل الجسم الاقتصادى كما نشاهده من واقع المدلولات الإحصائية التى يجمعها الإحصائيون بعد وقوع الأحداث الاقتصادية .

ولم ندرس شيئا يذكر عن الوظائف الاقتصادية إلا عرضا — ونعنى بذلك الطريقة التى يعمل بموجبها النظام الاقتصادى . ومع ذلك فإن علم الاقتصاد لن يتقدم بدون دراسة هذا الفرع الأخير . وهناك فى الواقع كثير من الكتب لا تتناول البحث إلا فى المبادئ الأولى لعلم الاقتصاد . ولم يكن من الممكن كتابة مثل هذا الكتاب الذى يركز البحث فى الجانب ، التشريحى ، من علم الاقتصاد ما لم يتقدم البحث فى ما نسميه بالمعاصرة الاجتماعية فى خلال العشرين سنة الأخيرة . أما الجانب ، الوظيفى ، فقد سبق أن سجل تقدما محسوسا فى دراسته واتبعته معظم كتب الاقتصاد الأولية كما سبق أن اتخدت من هذا الجانب من الدراسة تقليدا تسيير على نهجه .

وآمل أن يجد القارىء فى طريقتنا ، التشريحية ، الإجابة على الكثير من الأسئلة التى كانت تدور فى خلدته حول النظام الاقتصادى عند ما بدأ دراسته فى هذا الكتاب ، ولا أظن أنه يمكن الإجابة على عدد كبير من الأسئلة الهامة بمثل تلك السرعة التى توخيناها لو أننا اتبعنا سبيلا آخر فى عرض وبحث هذه المسائل . بيد أنه بالرغم من كل ذلك فإننا نصر على أن مجال الدراسة التى شملها هذا الكتاب هو جانب واحد من جوانب علم الاقتصاد ، وإذا كانت نظرتنا إلى هذا الجانب تخالف ما رددناه هنا فإن ذلك يؤدى بنا إلى أفكار خاطئة لها خطورتها . ولنضرب مثلا بارزا على خطورة هذه الأفكار الخاطئة بالرجوع إلى الفصل الأخير . فإذا ما قمنا ، بتشريح ، النظام الاقتصادى بعد وقوع الأحداث الاقتصادية فإننا يمكن أن ندلل (كما دللنا فعلا) على أن نسبة معينة من الدخل الأهل فى سنة معينة كان من الممكن للأثرياء أن يحصلوا عليها للصرف منها على ما أسميناه فئض الاستهلاك ، ومن السهل أن نقفز من هذه

النتيجة إلى نتيجة أخرى تطوى على أنه من الممكن أن نستحوذ من الأثرية على هذا الفائض ثم نوزعه على الطبقات الفقيرة فنرفع بذلك دخول تلك الطبقات بنسبة معينة . وقد يكون من المفيد أن نفكر في هذا الأمر على هذه الصورة لكي نأخذ فكرة عن مدى أهمية مشكلة التفاوت في الدخل ، إلا أنه من الخطأ الفاحش أن نفترض أن عملية نقل الدخل من طبقة الأغنياء إلى الطبقات الفقيرة من الممكن أن تتم بطريقة نتمكن معها من معرفة النتائج التي نتوصل إليها بإجراء عملية حسابية بسيطة . ولو فرضنا وسيلة معينة من وسائل نقل الدخل (ولتكن مثلاً فرض ضريبة جديدة) فإننا لا نتصور مثل هذه الوسيلة دون أن يتطرق بنا الفكر في آثارها البعيدة على هيكل النظام الاقتصادي في مجموعه . ذلك لأن السلع التي ينتجها هذا النظام الاقتصادي في الظروف الجديدة ستكون مختلفة عن السلع التي ينتجها في الظروف القديمة ، وستكون الدخول المكتسبة من إنتاج المجموعة الجديدة من السلع مختلفة عن الدخول المكتسبة من إنتاج المجموعة القديمة من السلع . ولا يمكننا أن نجزم بأن أي إجراء معين نقوم بإدخاله على نظامنا الاقتصادي للتخفيف من حدة التفاوت في الدخل سيؤدي فعلاً إلى تحقيق ما نهدف إليه من نتائج مالم نحري بحثاً خاصاً في هذا الصدد .

وكثير من المسائل البالغة الأهمية حول النظام الاقتصادي مما يرغب الناس في المناقشة عنها هي من النوع التالي — لو حدث هذا الشيء أو ذاك فإلى النتائج المحتملة ؟ ولا يمكن الإجابة على مثل هذه الأسئلة من واقع معرفتنا للحاسبة الاجتماعية فقط . وكما أنه من المستحيل أن تنبأ بنتيجة القيام بعملية جراحية من واقع معرفة تشريح الجسم الإنساني فحسب ، كذلك فإنه من الصعب التنبؤ بالآثار المحتملة لأي إصلاح اقتصادي بدون معرفة كيفية سير النظام الاقتصادي . لذلك فإنه حالما يتمكن الطالب من دراسة أسس المحاسبة الاجتماعية فإنه يجب أن يوجه دراسته نحو الجانب الوظيفي ، من علم الاقتصاد الذي يدور حول نظرية القيمة ، وجهاز الأسعار هو الذي يسير النظام الاقتصادي على هدهد والمبادئ الرئيسية للسعر هي ما نتناوله نظرية القيمة بالدراسة .

ولو أن نظرية القيمة تتضمن جزءاً هاماً من المعرفة ، إلا أنه قد يبدو لأول وهلة أنها دراسة لا تثير الاهتمام مثلما تثير المحاسبة الاجتماعية . وقد تصل نظرية القيمة إلى نتائج هامة فيما يتصل ببعض المسائل الكبرى ، ولكن قد يضيع وقت كبير في بحث مسائل صغيرة أو على ما يظهر أنها تافهة للوصول إلى هذه النتائج الهامة . وهذا هو بطبيعة الحال أمر شائع في البحث العلمي أثبتته التجارب الماضية إذ تبدو كل المراحل الأولية لمعظم العلوم تافهة للغاية . ومن الأسباب التي دفعتني إلى كتابة هذا الكتاب هو الظن بأن استيعاب المعلومات الأولية عن المحاسبة الاجتماعية يجعل الطالب أكثر قبولاً لاحتمال المراحل الأولية لنظرية القيمة .

وآمل أن يصل القارىء بعد فراغه من قراءة هذا الكتاب إلى عدد من المسائل العامة التي تدور في خياله — مسائل ربما لم تدر بخلده عند بدء قراءة الكتاب ، مسائل لم نحاول الاجابة عليها هنا ولكنه يتطلع إلى معرفة الاجابة عليها . وقد تكون بعض هذه المسائل من النوع الذي كنا نناقشه نوا — مسائل متعلقة بالنتائج المحتملة للتغيرات الاقتصادية ، وقد تكون بعض هذه المسائل من نوع آخر . فهناك مسائل تتعلق بتنظيم الجهاز الاقتصادى ، ولقد رأينا أن مزيداً من السلع والخدمات قد يُنتج في بعض السنين ولا يُنتج في سنين أخرى ، ولكننا نتساءل هل يمكن زيادة الانتاج في سنة ما لو تغير تنظيم الجهاز الاقتصادى ؟ ومن ثم نجد أن بعض المسائل تدور حول التعاريف : هل من الضروري حقاً أن تقسم الاشياء إلى الاقسام المعينة التي قننا باختيارها ؟ وهل من الممكن أن ندخل تحسيننا على هذه التقسيمات ؟ (ومن ضمن هذا النوع من المسائل مسألة تبرير قياس النقود للدخل الاهلى ، فلو أن رغيفاً من الخبز يتكافئ ثلاثة بنسات وعلبة من دواء الكحة تتكافئ شلناً فاننا قد نعتبر أن علبة الدواء تمثل نفس « الناتج » الذي يمثل في أربعة أرغفة من الخبز) وسيطلع القارىء الحصيف إلى النقد على هدى بعض أو كل هذه الاتجاهات غير أن هذه الدراسة لن تسعفه بمساعدة تذكر في توجيه نقده ، ولكنه سيجد تلك المساعدة لو أنه واصل دراسته لنظرية القيمة .

مشكلة السكان في مصر

والآن بعد أن عرضنا على القارىء صورة صحيحة لكتاب الأستاذ هيكل يحق لنا أن نتحرر ولو قليلاً من التزامات الترجمة إلى كتابة شىء عن مشكلة السكان في مصر ، خصوصاً وأن القارىء بعد أن انتهى من قراءة الكتاب يكون قد تشبع بمشكلة السكان في بريطانيا وتطورها التاريخي ، فيحق له والحالة هذه أن يعرف شيئاً عن مشكلة السكان في بلاده ، خصوصاً وأن تلك المشكلة قد بدأت تحتل المكانة الأولى بين المشاكل الاقتصادية المصرية الحديثة .

ولأريد أن أرجع بالقارىء إلى الوراء إلى عهد قدماء المصريين أو الرومان لآبين كيف كان عددنا نحن المصريين في تلك العهود مطابقاً لأحدث النظريات الاقتصادية في الحد الأمثل للسكان ، كما لا أريد أن ادخل في تفاصيل الأرقام والإحصاءات في تلك العهود ، ولكن يكفي أن أبدأ معه من أول تعداد على صحيح للسكان في مصر ومنه تظهر بوضوح الزيادة الطبيعية في نمو السكان المصريين . وقد عمل أول تعداد منظم لمصر في سنة ١٨٨٢ ثم تلاه بعد ذلك تعداد آخر سنة ١٨٩٧ ، ومنذ ذلك التاريخ والحكومة المصرية تداوم على إجراء التعداد مرة كل عشر سنوات كما هو مبين بالجدول الآتي :-

رقم التعداد	السنة	عدد السكان	الزيادة السوية
١	١٨٩٧	٩,٦٣٤,٧٥٢	
٢	١٩٠٧	١١,١٨٩,٩٨٨	١,٦
٣	١٩١٧	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٤
٤	١٩٢٧	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٧
٥	١٩٣٨	١٥,٩٢٠,٥٩٤	١,٢
٦	١٩٤٧	١٠,٤٠٤,٤٤٨	١,٩٦

وكما هو ظاهر في الجدول السابق ينمو سكان القطر المصرى نمواً متواصلاً مستمراً . وليس من شك أن هذه الزيادة المضطردة في عدد السكان ان لم نقابلها زيادة ماثلة في المعدات الرأسمالية كان لنا أن نميل إلى التشاؤم في نظرتنا إلى مشكلة السكان ، ذلك لأن النتيجة الحتمية هي انخفاض الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة .

فساحة الأراضي الزراعية في مصر لا تجارى عدد السكان في الزيادة المضطردة وقد كان من المفروض أن تنهض حركة التصنيع بجانب من هذا العبء الإقتصادي بيد أن هذه الحركة تسير ببطء ملحوظ حتى الآن .

والملاحظ نتيجة لهذا هو انخفاض المستوى الاقتصادي الأفراد — وهذا الانخفاض يصحبه عادة انخفاض في المستوى الاجتماعي والصحة . كما إن عدم توافر المال اللازم جعل الفرد غير قادر على مقابلة حاجته الغذائية مما كان سبباً في عجزه عن موازنة القيم الصحية التي يمكنه على أساسها أن يعيش سليماً ، وعاملاً على ارتفاع معدل الوفيات التي ضربت فيه مصر رقماً قياسياً عالمياً في السنوات العشر الأخيرة ، فبلغ فيها ٢٦ في الألف وارتفع إلى ٢٩ في الألف في الريف بينما هو لا يزيد على ٨ في الألف في السويد . ومن جهة أخرى نرى أن معدل المواليد — وهو بيت القصيد في مشكلة السكان في مصر — مرتفع للغاية بل وثابت على هذا الارتفاع في السنوات القليلة الماضية . ويرجع ارتفاع معدل المواليد في مصر إلى أسباب كثيرة منها :

(١) الفقر — إذ أن المعروف ديموغرافياً^(١) أن هناك علاقة أكيدة بين مستوى المعيشة وبين زيادة معدل المواليد ، وبما لا شك فيه أن مستوى المعيشة في مصر غير مرتفع بتأناً ويحتاج إلى كثير من الجهد والمال في سبيل الارتفاع به شيئاً فشيئاً ولذلك فهو في حد ذاته يعتبر من أكبر الأسباب التي تدعو إلى ازدياد معدل المواليد .

(١) انظر تقرير لجنة السكان البريطانية المصغر الخامس عشر .

٢ — سيطرة الناحية الانكالية على أفكارنا وخصوصاً الفلاحين منا —
 فالمعروف من الوجهة الاجتماعية البحتة أن التفكير الإنساني يتطور عادة على
 ثلاث مراحل فالأولى هي المرحلة الانكالية وفيها تطلب على الفرد الصفة الانكالية
 في تفكيره فيربط كل شيء بإرادة فوق إرادته فهو يعتقد أنه مسير لا مخير . وفي
 المرحلة الثانية يربط الفرد مصيره بالطبيعة فدخله يتوقف على المناخ فإن زاد
 المطر كثر المحصول — وهي فترة قصيرة في حياة المجتمعات — إذ يتم الانتقال
 سريعاً إلى المرحلة الثالثة التي تتميز بأن الإنسان يربط تفكيره بالناحية العلوية
 فيقدر دخله إن كان تاجراً أو زارعاً أو صانعاً في ضوء الظروف الاقتصادية
 المحيطة به أما من الناحية الاجتماعية أو الصحية مثلاً فيعرف أن سبب المرض
 هو عدم تنفيذ البرنامج الوقائي اللازم ضد الأمراض . ومن الواضح
 أيضاً أنه كلما طالت نسبة المرحلة الأولى كلما دل ذلك على تأخر المجتمع اجتماعياً
 وكلما تقدم المجتمع كلما شاع فيه أثر المرحلة الثالثة . والفلاح المصري — ويكون
 الأغلبية العظمى للمجتمع المصري — لا يزال في المرحلة الأولى من التفكير وكان
 لذلك أثره الواضح في ارتفاع معدل المواليد .

٣ — اعتقاد الربى أن كل ولد هو كسب مادي وأدبى له إذ أن تربية الفلاح
 لابنه لا تكلفه الكثير بينما هو يمكنه أن يكسب من وراء عمله في الحقل وفي
 الأعمال الأخرى المتعلقة بشئون الزراعة .

٤ — ارتفاع مستوى الأمية بين المصريين مما جعلهم غير قادرين على فهم
 ضروريات حياتهم فهم يقبلون أى مستوى اجتماعي ويتزوجون ويتناسلون بكثرة
 بلا مراعاة لما يجب أن يعيش عليه أبناءهم ، كما ساعد ارتفاع نسبة الأمية على
 الزواج المبكر إذ أن الأمى يتزوج عادة في سن مبكر .

والواقع أنني لا أريد الإفاضة في تبيان المشكلة وتوضيحها ، ولست بمحاول
 أن أخوض غمار البحث في نظريات السكان من حيث الزيادة أو النقص عن الحد

الأمثل ومدى إنطباق هذه النظريات على الحالة في مصر إذ أن الكتاب الذى فرغنا من ترجمته قد أفاض فى التحدث عن تلك النظريات . كما انى لن أعرض لإثبات أن عدد السكان فى مصر قد زاد بكثير عن الحد الأمثل فما لا جدال فيه أن الإقتصاديين المصريين لا يختلفون اليوم فى أهمية مشكلة السكان ، بل الاختلاف فى الطريقة التى نستطيع بها أن نعالج المشكلة — فالخلاف إذن فى الوسيلة لا فى أهمية المشكلة فى حد ذاتها .

فهناك فريق من الإقتصاديين قد غمرته موجة التشاؤم فنادى بما نادى به ملتس فى القرن التاسع عشر ، ولبس هذا الفريق نفس المنظار القائم من حيث المناداة بتخفيض نسبة المواليد بتحديد النسل ، ومن جهة أخرى فهناك فريق آخر من الإقتصاديين يرفضون فكرة تحديد النسل ويستعيضون عنها بفكرة التوسع فى الإنتاج سواء فى الزراعة بزيادة رقعة المساحة المزروعة أو فى الصناعة بزيادة الإستثمار فى الصناعات القائمة والنهوض بصناعات جديدة فترفع من مستوى الدخل القومى وتزيد من القوة الإنتاجية للمجتمع .

والواقع أن العلاج الناجع لمشكلة السكان فى مصر هو الجمع بين هاتين الفكرتين ، فما لاشك فيه أن تنظيم النسل قد أصبح ضرورة ملحة طالما أنه لا يتنافى مع تعاليم الدين وتقاليد المجتمع ، ويكفى لإثبات ذلك أن نشير إلى فتوى مفتى الديار المصرية فى هذا الصدد والصادرة فى ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ (١)

وقد اتفق الإقتصاديون أيضا على أن الهجرة قد تكون إحدى الوسائل المخففة لضغط السكان ، فإن كان هذا حقيقى فما أجدرنا نحن المصريين أن نلج هذا الباب . قد يقال ان المصرى بطبعه لا يحب الزواج عن وطنه ، ولكن الرد على هذا أن المصرى لم يفكر فى الزواج عن بلده فى القرون الماضية لأن مصر فى ذلك العهد لم تكن تشعر بوطأة اكتظاظ السكان كما تشعر بها اليوم ، وعلى ذلك

(١) أنظر مجلة الجمعية الطبية المصرية فى نفس العام .

فإن قيل أن المصرى لم يهاجر فى الماضى رغم وجود الأراضى الشاسعة ومجالات الإستثمار الكثيرة فالرد على هذا أن مصر فى القرون الماضيه كانت تحتاج إلى أبنائها ، وإلى كل مجهود يبذله هؤلاء الأبناء . والسؤال الذى يتبادر إلى الذهن هو أين يستطيع المصرى أن يهاجر ؟ الإجابة عن هذا يسيرة لأن السودان يبلغ مساحته مليون ميل مربع أو مايقرب من ثلث مساحة أوروبا ، ومع ذلك فلا يبلغ سكانه أكثر من ٧٥٤٧٥٠٠ نسمة . ولن يلاقى المصريون صعوبة كبرى فى العمل جنبا إلى جنب مع إخوانهم أهل الجنوب ، فاللغة والدين والعادات وطرق المعيشة والنيل كلها عوامل مساعدة على الإندماج والإتحاد . ومعنى ذلك أننا لا نقصد بالهجرة إلى السودان استعمارا أو استغلالا وإنما نريد أن نساعد السودان فى نهضته الإقتصادية بالعمل ، إذ أن إمكانيات السودان الإقتصادية عظيمة للغاية وتفتقر إلى الأيدى العاملة الفنية التى تنهض بأمكانيات الإنتاج .

على أننا لا يجب أن نهمل الرأى الذى ينادى بزيادة التوسع فى الصناعة والزراعة فى مصر ، فهذا هو الرأى الواضح الذى لاشك فيه . فللتصنيع العاجل أهمية كبرى فى علاج تزايد السكان وفى رفع مستوى المعيشة كما أن السياسة الحكيمه التى يسير على هداها رجال العهد الجديد وهى محاولة استصلاح بعض الأراضى الصحراوية فيها الخير كل الخير بالنسبة لعلاج مشكلة السكان .

وهنا يواجهنا السؤال الآتى . من أين لنا برؤوس الأموال التى تفى بمحاجتنا للنهضة الصناعية والزراعية ، ورؤوس الأموال التى تساعد المصريين على الاستقرار فى السنين الأولى من هجرتهم إلى السودان ؟ الواقع أن بلدا دخله القومى ٨٠٠ مليون جنيه فى العام لا يمكنه أن يدخر الأموال اللازمة لهذا كله . ومع ذلك فلا يمنع أن تمتص الحكومة المدخرات المصرية الداخلية وذلك بعقد القروض الأهلية لتحويل هذه المشروعات على سنوات خمس أو عشر ، وخاصة إذا كان مأل هذه المدخرات الاكتناز لا الاستثمار . على أننا لا يجب أن ننسى أنه لا بد

من الالتجاء إلى رؤوس الأموال الأجنبية للمساعدة في القيام بهذه الأعمال . وقد أتى وزير المال والاقتصاد محاضرة بكلية التجارة في الحلول المنشودة لمشكلتنا الاقتصادية فعدد أهم المشروعات التي نعقد عليها الآمال وقدر النفقات اللازمة لها بخمسة مليون جنيه . ولما كان المدخر من المال في مصر قاصراً عن الوفاء بمطلبنا قال : إننا نتجه إلى الاقتراض الخارجى على أساس أنه السبيل الوحيد إلى رؤوس الأموال الكفيلة بزيادة الانتاج . وقد أوضح معنى ذلك فقال : نقترض من الخارج ؛ والمؤسسات الدولية التي نحن من أعضائها يمكنها القيام بهذه المهمة ، وفي طليعة المؤسسات الدولية التي يشير اليها الوزير الصندوق الدولي للنقد والبنك الدولي للإنشاء والتعمير . فالاستدانة من هاتين المنظمتين إستدانة من منظمة مالية أنشأها ميثاق الأمم المتحدة ولا يجوز لها أن تستخدم نفوذها في تحقيق أية أغراض سياسية .

هذه عجالة سريعة عن مشكلة السكان في مصر والطرق السليمة المؤدية إلى تلافى خطرهما في المستقبل . والكلمة الأخيرة أوجهها إلى الشباب والذين يفكرون في الإصلاح الاجتماعى فأقول أنه من الصعوبة أن نؤدى إلى مصر خدمات إقتصادية وإجتماعية يظهر أثرها واضحاً ما لم نبادر بدراسة مشكلة السكان دراسة جدية عملية ومعالجتها معالجة جريئة فلا تنقيد بالتقاليد والمعتقدات البائدة فهي بلا شك أكبر المشكلات خطراً وأبعدها أثراً . . .

الدخل الأهلـى فى مصر

لقد رأينا من دراستنا للدخل الأهلـى أنه أحسن مقياس للرفاهية الاقتصادية للدولة أو التقدم الاقتصادى لها ، ولقد بدأ رجال العهد الجديد يولون أهمية بالغة لموضوع الدخل الأهلـى وتنمية الإنتاج القومى رغبة منهم فى العمل على رفع مستوى المعيشة رفعاً سريعاً بالتوسع الزراعى وبالتصنيع العاجل .

ولذلك فإن تقدير الدخل الأهلـى فى مصر من أولى المسائل البالغة الأهمية فى الوقت الحاضر ، إلا أننا لا يجب أن نغفل فى تقدير الدخل ما يعترضنا من صعوبات ترجع إلى قلة البيانات الإحصائية . وكما قال أحد الإحصائيين فى علاجه لمشكلة تقدير الدخل الأهلـى فى مصر^(١) ، وإن نقص البيانات الإحصائية هو أهم عقبة أمام الباحث الذى يضطر فى كثير من الأحيان إلى الالتجاء إلى التخمينات ، وإلى فرض تقديرات جرافية ، واستعمال البيانات الاحصائية فى أغراض تختلف قليلا عن الغرض الأساسى الذى وضعت من أجله . وهناتضع الفائدة الكبيرة من اتباع الطريقة الثلاثية ، إذ أن اتباع أكثر من طريقة واحدة فى التقدير يكون بمثابة نوع من المراجعة للتأكد من صحة النتائج ، كما أن ذلك يمكننا من الاستفادة من جميع البيانات الموجودة .

والمصادر التى يمكن الاعتماد عليها فى الحصول على البيانات الاحصائية لتقدير الدخل الأهلـى فى مصر هى إحصاء السكان وإحصاء الصناعى والتجارى والتعداد الزراعى وإحصاء المنشآت الصناعية وإحصاء الأجور وساعات العمل والإنتاج والصناعات — أما عناصر الدخل الأهلـى التى لم تتوافر البيانات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بها فهى إيجارات الأراضى الزراعية والمباني والأجور المدفوعة فى الزراعة والأرباح الزراعية والأرباح التجارية والصناعية والأجور

(١) دكتور محمود أمين أنيس ، تقدير الدخل الأهلـى والاتفاق العام فى مصر ١٩٣٧-١٩٤٥

الصناعية (قبل عام ١٩٤٢) والمربيات والأجور بصفة عامة وميزان المدفوعات (قبل عام ١٩٤٥) .

أما الطريقة الثلاثية التي أشرنا إليها فلقد سبق أن ناقشنا الاستاذ هيكس في كتابه الذي قننا بترجمته ، ولا حاجة بنا هنا إلى إعادة شرح الطرق الثلاثة لتقدير الدخل الأهل . وحسبنا هنا أن نلخص الفكرة التي انطوت عليها كل طريقة من هذه الطرق .

(١) وطريقة كسب الدخل هي من أفضل الطرق إذا كان من الممكن استخدامها وهي تنطوي على جمع دخول أفراد المجتمع من مختلف المصادر وذلك في مقابل الخدمات التي يمكن تقدير قيمتها نقدا . غير أنه لكي يمكن استخدام هذه الطريقة فإننا نحتاج إلى معلومات وافية عن الدخل .

(٢) وطريقة إحصاء الناتج هي طريقة أخرى لتقدير الدخل الأهل . وتبعا لهذه الطريقة نعالج مشكلة التقدير من جانب الناتج ، فلو وجد إحصاء للإنتاج لأمكن تقدير صافي الناتج لجميع المؤسسات من واقع هذا الإحصاء وذلك بجمعه ، بيد أنه من الضروري أن تجري التقديرات لأنواع الإنتاج التي لا يشملها الإحصاء . وعادة ما تكون هذه التقديرات بعيدة عن الدقة ولا يعتد بها كثيرا .

(٣) أما طريقة انفاق الدخل فهي تتضمن الطريقة التي يصرف الدخل على مقتضاها ، وهنا يعادل الدخل الأهل قيمة الاستهلاك زائدا الادخار . وقد يتسنى لنا تقدير الاستهلاك باستخدام إحصاءات تجارة التجزئة كما قد يمكن الحصول في بعض الأحيان على معلومات عن بعض وسائل الادخار . ولو أمكن الحصول على هذه الأرقام فإنه يمكن لنا أن نجري تقديرا تقريبا للدخل الأهل بهذه الطريقة .

والجدول التالي يبين طريقة تقدير الدخل الأهل في مصر وذلك بجمع دخول أفراد المجتمع من مختلف المصادر . ويلاحظ أنه قد قدرت إيجارات الأملاك المبنية على أساس المتحصل من العوائد ، وقدرت الأرباح التجارية والصناعية بطريقة تقريبية على أساس الضرائب المربوطة في مدينة القاهرة ، أما فائدة الدين العام فقد استبعدت من الدخل الأهل ، كما استبعد منه الدخل الآتي من الخارج وكذلك الأرباح وغيرها التي تدفع لأشخاص خارج الدولة المصرية . ونعني هنا بالأرباح أنها الأرباح الصافية بعد خصم المصاريف المختلفة وقبل خصم ضرائب الدخل .

الجدول الأول
الدخل الأهل ١٩٣٧ — ١٩٤٥

نوع الدخل	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
الإيجار (١)									
الأراضي	٣٥	٣٥	٥	٣٩	٣٨	٤٧	٦٣	٧٣	٩٠
الأملاك المبنية	١٣	١٣	١٣	١٣	١٤	١٥	١٥	١٦	١٦
الأرباح والفوائد									
الزراعية (٢)	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٢٣	٦٠	٥٨	٧٦	٧٩
غير الزراعية (٣)	٣٨	٣٩	٣٩	٥٠	٥٩	٨١	٩٦	١١٢	١٢٣
المرتبات والأجور (٤)	٥٢	٥٣	٥٣	٦٣	٨٥	١١٨	١٤٧	١٧٢	١٨٥
إيراد الحكومة (٥)	٦	٦	٦	٧	١٠	١١	١١	١٣	١١
المجموع	١٦٧	١٦٩	١٧٠	١٩٥	٢٣٩	٣٣٢	٣٩٠	٤٦٣	٥٠٤
الأرباح غير الموزعة	—	—	—	—	—	٧	٧	١٣	١٣
	١٦٧	١٦٩	١٧٠	١٩٥	٢٣٩	٣٣٩	٣٩٧	٤٧٥	٥١٧
أخطاء في التقدير	٢—	٣—	٢—	٤—	٦—	١٣—	٧—	١١—	١٥—
الدخل الأهل الصافي بسعر التكلفة	١٦٥	١٦٦	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٣٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢

المصدر : تقدير الدخل لأهل والاتفاق العام في مصر ١٩٣٧ — ١٩٤٥ . ص ١١

- (١) استبعد من إيجار المباني ما يقابل مصاريف الصيانة والترميمات
- (٢) تتضمن الإتاوات الحيوانية .
- (٣) تشمل أرباح المهن الحرة .
- (٤) تشمل الأجور والمرتبات العينية .
- (٥) إيرادات الحكومة من مباشرتها بعض الأعمال التجارية ، كإيرادات السكك الحديدية الحكومية وكذلك الإيراد الآتي من عمليات تشغيل النقود وإصدار البنكنوت ثم الإتاوات التي تحصل عليها الحكومة من شركات المناجم والبترو . . . الخ .

والجدول الثاني يمثل النسب المئوية لمختلف مصادر الدخل الأهل في مصر
في الفترة فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٥

الجدول الثاني (١)

الدخل الأهل ١٩٣٧ — ١٩٤٥ (نسب مئوية)

نوع الدخل	١٩٣٧ — ١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
إيجار الأراضي والأملك المنية	٢٨٧٧	٢٦٧٧	٢١٧٨	١٨٧٧	٢٠٧٠	١٩٧٣	٢١٧٠
الأرباح والفوائد	٣٦٧٥	٣٧٧٤	٣٨٧٦	٤٢٧٤	٣٩٧٦	٤٠٧٧	٤٠٧٠
المرتبات والاجور	٣١٧٢	٣٢٧٣	٣٥٧٤	٣٥٧٦	٣٧٧٨	٣٧٧٢	٣٦٧٨
إيراد الحكومات	٣٧٦	٣٧٦	٤٧٢	٣٧٣	٢٧٦	٢٧٨	٢٧٢

(١) نفس المصدر ص ١٢ .

أما الجدول الثالث فيتضمن تقدير قيمة الإنتاج الصافي والخدمات . وعلى ذلك يمكن تعريف الدخل الأهل ، ليس فقط بأنه مجموع دخول الأفراد من مختلف المصادر ، بل بأنه أيضاً مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات التي يقوم الأفراد بإنتاجها في السنة . ومصادر البيانات الإحصائية لتقدير الدخل الأهل بمقتضى هذه الطريقة هي نشرات وزارة الزراعة ومصلحة الإحصاء والتعداد عن مساحة الأراضي المزروعة وغلة الفدان وإنتاج الحيوان ، وكذلك التعداد الزراعي والأسعار الرسمية لتجارة الجملة وإحصاء الإنتاج الصناعي . ويبدو أن هذه الطريقة هي أنسب الطرق لتقدير الدخل الأهل في مصر إذ أنها تتلاءم مع طبيعة البيانات الإحصائية الموجودة في مصر .

الجدول الثالث

تقدير قيمة صافي الناتج الأهل (١٩٣٩ - ١٩٤٥) بملايين الجنيهات

١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٣	١٩٤٢	١٩٤١	١٩٤٠	١٩٣٩	بيان
٢١٧	١٨٧	١٥٧	١٣٠	٩٢	٨٢	٨١	الزراعة والإنتاج الحيواني
٥٤	٥٧	٤٦	٣٧	٢٦	١٧	١٣	الصناعة
٥٠	٥٢	٤٢	٣٣	٢٣	١٦	١١	التجارة
١٥	١٧	١٦	١٤	١٠	٩	٦	النقل
٥٠	٤٧	٤١	٣٥	٢٦	٢١	١٧	المهن الحرة
١٦	١٦	١٥	١٢	١٠	٩	٨	خدمات الأشخاص
٣١	٢٦	٢١	١٥	١١	١٠	٩	الخدمات العامة (١)
١٣	١٣	١٣	١٣	١٢	١٢	١٢	إيجار المساكن
٤٢	٣٨	٣٢	٢٥	١٧	١٢	٩	خدمات أخرى
٤٨٨	٤٥٣	٣٨٣	٣١٤	٢٢٧	١٨٨	١٦٦	المجموع السكلي
١٤	١١	٧	١٢	٦	٣	٢	أخطاء في التقدير
٥٠٢	٤٦٤	٣٩٠	٢٢٦	٢٣٣	١٩١	١٦٨	الناتج الأهل الصافي بسعر التكلفة

نسبة مئوية

٤٤	٤١	٤١	٤١	٤١	٤٤	٤٩	الإنتاج الزراعي والحيواني
١١	١٢,٥	١٢	١٢	١١	٩	٨	الإنتاج الصناعي
١٠	١١,٥	١١	١٠,٥	١٠	٨,٥	٧	التجارة
٣	٤	٤	٤,٥	٤,٤	٥	٤	النقل
١٠	١٠	١١	١١	١١	١١	١٠	المهن الحرة
٣	٤	٤	٤	٤,٤	٥	٥	خدمات الأشخاص
٦	٦	٥	٥	٥	٥,٣	٥	الخدمات العامة
١١	١١	١٢	١٢	١٣,٢	١٢,٢	١٢	خدمات أخرى

نفس المصدر ص ٢٠

١٥ « هذه الأرقام تمثل مراتب موظفي الحكومة المشتغلين بالأعمال غير الصناعية .

والجدول الرابع بين القيمة الإسمية والقيمة الحقيقية للإنتاج الزراعي والصناعي، وقدرت القيمة الحقيقية للإنتاج الزراعي بتقدير قيمة جميع المحصولات الزراعية على أساس أسعار سنة ١٩٣٩ وفيما يتعلق بقيمة الناتج الصناعي فقد عدلت أرقام سنة ١٩٤٤ باستخدام بعض الأرقام القياسية المناسبة.

الجدول الرابع (٢)

القيمة الإسمية والحقيقية للإنتاج الزراعي والصناعي
(بملايين الجنيهات) ١٩٤٥ - ١٩٣٩

السنة	القيمة بالأسعار الجارية		القيمة بأسعار ١٩٣٩		قيمة الإنتاج الزراعي والصناعي الصافي	
	الإنتاج الزراعي		الإنتاج الزراعي		الإنتاج الصناعي	
	الاجمالي	الصافي	الاجمالي	الصافي	الاجمالي	الصافي
١٩٣٩	٨٤٠٧	٥٤٠١	٨٤٠٧	٥٤٠١	١٣٠	١٣٠
١٩٤٠	٧٩٠٦	٤٧٠١	٧٩٠٣	٤٩٠٤	١٥٠	١٥٠
١٩٤١	٩٧٠١	٦٠٠٥	٧٥٠٨	٤٧٠	١٨٠٣	١٨٠٣
١٩٤٢	١٤٦٠١	٨٧٠٧	٦٧٠٢	٤٠٠٢	١٩٠٦	١٩٠٦
١٩٤٣	١٥٨٠٦	٩٦٠٢	٦٣٠٦	٣٩٠	١٩٠٥	١٩٠٥
١٩٤٤	١٩٤٠٢	١١٧٠٩	٦٧٠٢	٤٢٠٨	٢٠٠	٢٠٠
١٩٤٥	٢٢٦٠٥	١٣٨٠	٦٨٠٨	٤٣٠٦	١٨٠	١٨٠

(١) نفس المصدر ص ٢١

وتدلنا أرقام الإنتاج الحقيقية على أن الإنتاج الزراعي قد هبط بمعدل ٢٧ ٪ بين سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٣ بينما زاد الإنتاج الصناعي بمعدل ٤٧ ٪. أما الرقمان في مجموعهما فيدلان على انخفاض الإنتاج بنسبة ١٢ ٪.

وأخيراً فالجدول الخامس يبين كيفية صرف الدخل الأهل على وجوه الإنفاق المختلفة . ومن المعلوم أن الفرد يتصرف في دخله بالوسائل المختلفة التالية : بإنفاق جزء من الدخل على مختلف السلع الاستهلاكية والخدمات ، ويدفع جزء من الدخل إلى الدولة في شكل ضرائب وبادخار ما يتبقى من الدخل بعد الصرف الاستهلاكي وأداء الضرائب .

الجدول الخامس (١)

الإنفاق العام في مصر ١٩٣٨ — ١٩٤٥ (بملايين الجنيهات)

نوع الإنفاق	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥
المصروفات الشخصية على السلع الاستهلاكية والخدمات	١٤٣	١٤٨	١٤٦	١٦٧	٢٢٨	٢٧١	٢٩٢	٣٢٦
مصروفات الحكومة على السلع الاستهلاكية والخدمات	٢٦	٢٧	٢٧	٣٢	٤١	٥٧	٦٤	٨٠
رأس المال المتجمع	١٥	٨	٣٣	٥١	٧٦	٧٨	١٣٢	١٢٢
الإنفاق العام مقوماً بسعر السوق	١٨٤	١٨٣	٢٠٦	٢٥٠	٣٤٥	٤٠٦	٤٨٨	٥٢٨
الإعانات	٣	٣	٣	٣	٣	٦	٥	١٠
ناقصا الضرائب غير المباشرة	١٩	١٨	١٨	٢٠	٢٢	٢٢	٢٩	٣٦
الإنفاق العام مقوماً بسعر التكلفة	١٦٦	١٦٨	١٩١	٢٣٣	٣٢٦	٣٩٠	٤٦٤	٥٠٢

(١) نفس المصدر : ص ١٣

ومن المعلوم أن دخل الفرد من المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كان أجراً أو ربحاً أو فائدة ما هو إلا نتيجة لما ينفق في الحصول على السلع والخدمات التي اشترك أفراد المجتمع في إنتاجها .

ويلاحظ هنا أن وجوه الإتفاق المختلفة مقومة بالأسعار التي يدفعها المستهلك سواء اشترى السلع والخدمات نقداً أو عيناً . ولذلك فأرقام الإتفاق الشخصي تشتمل على الضرائب غير المباشرة وغيرها من الضرائب التي تدخل قيمتها في تحديد أسعار التجزئة . ولا تشمل هذه الأرقام على الإعانات التي تقوم الدولة بدفعها من جانبها لحفض نفقات المعيشة . كما يلاحظ أيضاً أنه لإمكان الوصول إلى تقدير الإتفاق العام على أساس سعر التكلفة فقد استبعدت الضرائب غير المباشرة من رقم الإتفاق مقوماً على أساس أسعار السوق .

هذا عرض سريع للطرق الثلاثة لتقدير الدخل الأهل في مصر وتقلبته في الفترة فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٤٥ . ولعل القارىء قد أخذ فكرة عامة عن المغزى الاقتصادي للدولات الإحصائية التي سجلها الجدول الرابع (ص ٢٠٧) . وحسبنا أن نذكر أن قيمة الإنتاج الزراعى والصناعى الصافى مقدراً بأسعار سنة ١٩٣٩ قد انخفضت من ٦٧,١ مليوناً من الجنيهات إلى ٦١,١ مليوناً من الجنيهات أى انخفض الإنتاج بنسبة ٩ ٪ تقريباً . وهذه حقيقة هامة لها خطورتها ودلالاتها .

وإنه لمن الصعبية بمكان أن تنهض مصر اقتصادياً ما لم نبادر فوراً بالعمل على تنمية الإنتاج القومى في مصر بكل الوسائل واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية استثماراً لا ينطوى على أى نفوذ أجنبى . وبذلك يتسنى رفع مستوى الدخل الأهل الحقيقى وزيادة القوى الإنتاجية لمجتمعنا المصرى . وإننا لنعتقد آمالاً كبيرة في نهضتنا المباركة على السياسة الرشيدة التي اتبناها رجال العهد الجديد في هذا السبيل .

فهرس

صفحة

- فصل تمهيدى - وقائع ونظريات إقتصادية ١٢
- ١ - علم الاقتصاد .
 - ٢ - المعلومات الاقتصادية .
 - ٣ - مصادر المعلومات الاقتصادية الممكن الحصول عليها فى بريطانيا .
 - ٤ - مراحل الحصول على المعلومات الاقتصادية .
 - ٥ - الحاجة إلى النظرية الاقتصادية .

الجزء الأول - عناصر الإنتاج

- الفصل الأول - الإنتاج والتبادل ١٢
- ١ - العامل وصاحب العمل والمستهلك .
 - ٢ - التخصص والتبادل .
 - ٣ - التعقيدات فى نظام التبادل :
 - (أ) النقود . (ب) الملكية الخاصة . (ج) الحكومة .
- الفصل الثانى - السلع والخدمات ٢١

- ١ - تعريف الإنتاج .
- ٢ - حالة الخدمات الغير المادية .
- ٣ - الوقت اللازم للإنتاج - السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية .
- ٤ - الوقت اللازم للاستهلاك - السلع الاستهلاكية ذات الاستعمال الدائم والسلع الاستهلاكية ذات الاستعمال الواحد .
- ٥ - التفرقة الماثلة فيما بين السلع الانتاجية .

- الفصل الثالث - الاستهلاك والاستثمار ٢٩

- ١ - الفترة السنوية .
- ٢ - العملية الانتاجية فى الفترة السنوية .

- ٣ — عوامل الإنتاج والنتاج الاجتماعي .
- ٤ — التعقيدات : خدمات العمل واستعمال المساكن .
- ٥ — تعاريف رأس المال والاستثمار .

الجزء الثاني — عوامل الإنتاج

العمل

٣٧ الفصل الرابع — مشكلة السكان وتاريخها

- ١ — مرحلتا التاريخ الحديث للسكان .
- ٢ — معدل المواليد ومعدل الوفيات .
- ٣ — مبطوط معدل المواليد .
- ٤ — مستقبل السكان .

٥١ الفصل الخامس — اقتصاديات السكان

- ١ — الخطورة في الزيادة والنقص .
- ٢ — نقص السكان والإنتاج على نطاق ضيق .
- ٣ — اكتظاظ السكان وعدم وفرة الأراضي .
- ٤ — وسائل التغلب على عدم وفرة الأرض .
- ٥ — إلى أي حد يمكن إيجاد مثل هذه الوسائل .

٦٠ الفصل السادس — التخصص في العمل

- ١ — السكان والسكان العاملين .
- ٢ — التوزيع حسب المهن .
- ٣ — الحاجة إلى الكفاية في التوزيع حسب المهن .
- ٤ — الوسيلة الحافزة .
- ٥ — الاختلاف في المهارة وعدم تكافؤ الفرص .

الفصل السابع — مجهود العامل

- ١ — المشكلتان .
- ٢ — ساعات العمل .
- ٣ — المجهود والمثابرة في أوقات العمل .
- ٤ — نظام الوقت وأجور القطعة .

الجزء الثالث — عوامل الإنتاج

رأس المال

الفصل الثامن — السلع الرأسمالية وأنواعها

- ١ — السلع الرأسمالية وأسباب البطالة .
- ٢ — تعريف الأرض .
- ٣ — رأس المال الثابت والصناعات الانشائية — عدم الانتظام في الإنتاج .
- ٤ — انتشار البطالة .
- ٥ — رأس المال العامل والمخزون من السلع — عدم الانتظام في الإنتاج فيما يتعلق بالمخزون من السلع .

الفصل التاسع — الملكية الخاصة لرأس المال

- ١ — تطور نظام ملكية رأس المال .
- ٢ — المنشأة الخاصة أو شركة الأشخاص .
- ٣ — الاقتراض والاقتراض — ملكية رأس المال في شكل صكوك من الورق .
- ٤ — الشركة المساهمة .
- ٥ — لماذا يرغب الناس في أن يكونوا من حملة الأسهم ؟
- ٦ — هل يحتفظ صاحب رأس المال بوظيفة اقتصادية في الآونة الحاضرة ؟

صفحة

٩٩

الفصل العاشر - رأس المال الأهلى

- ١ - الأصول والخصوم .
- ٢ - العلاقة بين رأس المال فى معناه الاقتصادى ورأس المال فى معناه التجارى .
- ٣ - طبيعة رأس المال الأهلى .
- ٤ - الدين الأهلى .
- ٥ - تقديرات رأس المال الأهلى وحدودها .
- ٦ - رأس المال الأهلى لبريطانيا .

الجزء الرابع - الناتج الأهلى

١١١ الفصل الحادى عشر - الناتج الأهلى والدخل الأهلى

- ١ - التفرقة بين رأس المال الأهلى والناتج الأهلى .
- ٢ - التماثل بين الناتج الأهلى والدخل الأهلى فى حالة مبسطة .
- ٣ - التعقيدات : الأرباح غير الموزعة ، ايجار المنازل ، خدمات العمل .
- ٤ - التعقيدات المترتبة على المعاملات فيما بين المنشآت .
- ٥ - حسابات الأرباح والخسائر للمنشآت وموضعها فى الدخل الأهلى .
- ٦ - طرق تقدير الدخل الأهلى .

١٢٨ الفصل الثانى عشر - الدفعات الأجنبية والدخل الأهلى

- ١ - الدول الدائنة والمدينة .
- ٢ - حساب الدخل فى ميزان المدفوعات .
- ٣ - ميزان المدفوعات .
- ٤ - الطريقة النقدية لمعادلة ميزان المدفوعات .
- ٥ - كيفية الافتراض الدولى .
- ٦ - الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة .

صفحة

١٤١ الفصل الثالث عشر — الدولة والدخل الأهلى

- ١ — الخدمات الاجتماعية لإقرار النظام والدفاع .
- ٢ — الفائدة عن الدين الأهلى .
- ٣ — الصناعات المؤممة .
- ٤ — الخدمات الاجتماعية والدفعات المحوطة .

١٥١ الفصل الرابع عشر — الدخل الأهلى فى معنىء الحقيقى - الأرقام القياسية

- ١ — مشكلة التصحيح بسبب التغيرات فى الأسعار .
- ٢ — مبدأ التصحيح .
- ٣ — الأرقام القياسية للأسعار .
- ٤ — الأوزان .
- ٥ — الرقم القياسى لتكاليف المعيشة .
- ٦ — الأرقام القياسية لأسعار الجملة .

١٦٢ الفصل الخامس عشر — الدخل الأهلى والتقدم الاقتصادى

- ١٠ — إلى أى حد يمكن استخدام الدخل الأهلى كمقياس للتقدم الاقتصادى .
- ٢ — متوسط الدخل الحقيقى فى بريطانيا من ١٩٢٤ إلى ١٩٣٨ .
- ٣ — الهبوط المتكرر فى منحنى الدخل الحقيقى .
- ٤ — الاتجاه العام التصاعدى وأسبابه الداخلية : تراكم رأس المال ، التحسينات الفنية ، التحسينات فى مهارة اليد العاملة .
- ٥ — الأسباب الخارجية : ازدياد الدخل الحقيقى من الأصول الأجنبية والتغير فى شروط التجارة .
- ٦ — البطالة وشروط التجارة .
- ٧ — انتشار التقدم الاقتصادى

١٧٨ الفصل السادس عشر — التفاوت فى الدخول

- ١ — تفاوت الدخول والطبقة الاجتماعية . درجة التفاوت فى بريطانيا

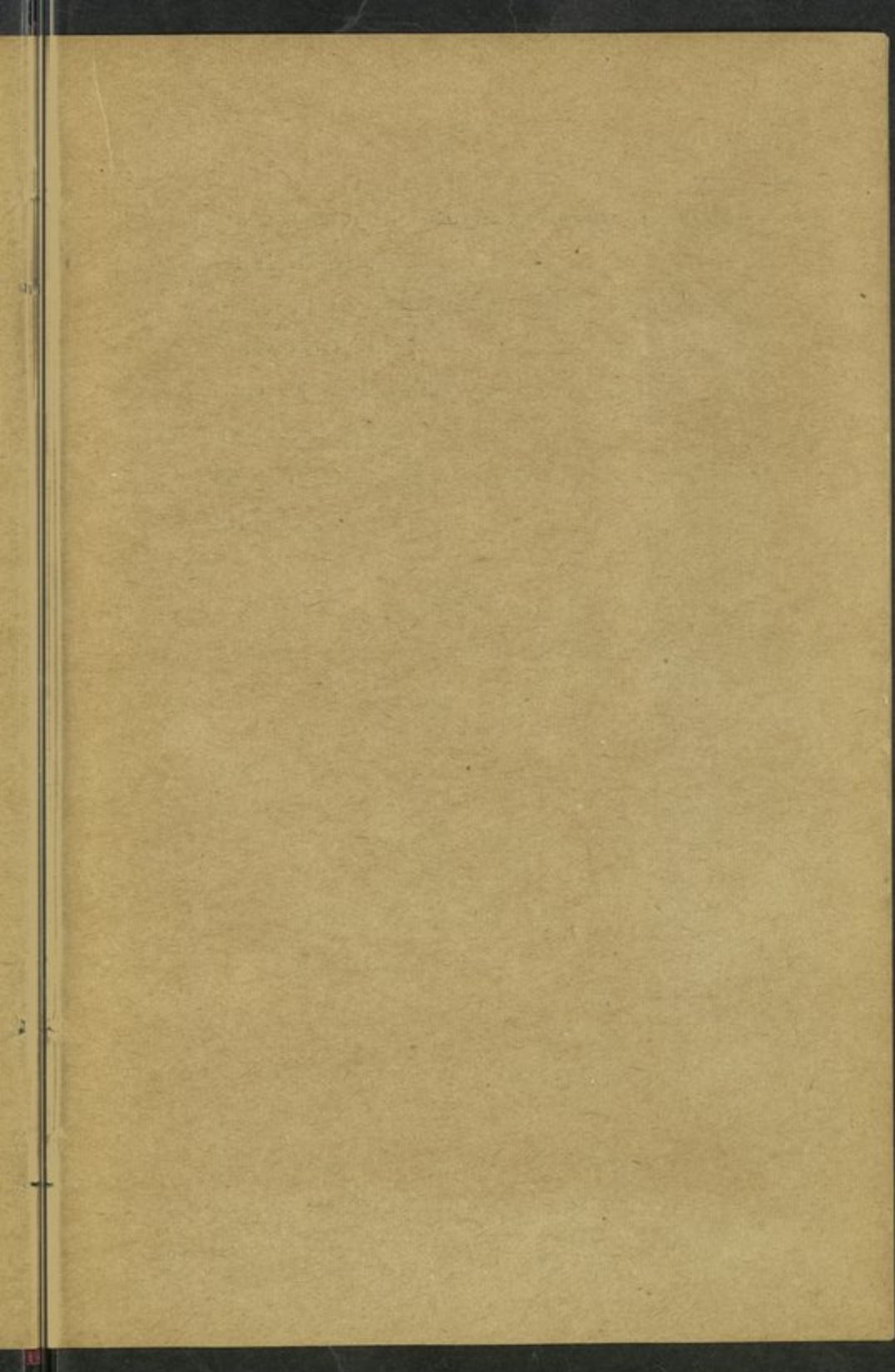
(١٩٣٧)

منفعة

- ٢ — أسباب التفاوت . التفاوت في ملكية رأس المال .
ضرائب التركات .
- ٣ — توزيع الدخل الممكن الحصول عليها ، (بعد أداء الضرائب
والمصروف الاجتماعي) .
- ٤ — مدى فائض الاستهلاك ، من جانب الأثرياء .
- الخاتمة . آفاق أخرى للدراسة ١٩١
- التشريح الاقتصادي والاقتصاد الوظيفي . المحاسبة الاجتماعية
ونظرية القيمة .

ملاحق

- ١ — مشكلة السكان في مصر بقلم الدكتور صلاح الدين نامق . ١٩٥
- ٢ — الدخل الأهلي في مصر بقلم الأستاذ حسين عمر . ٢٠١



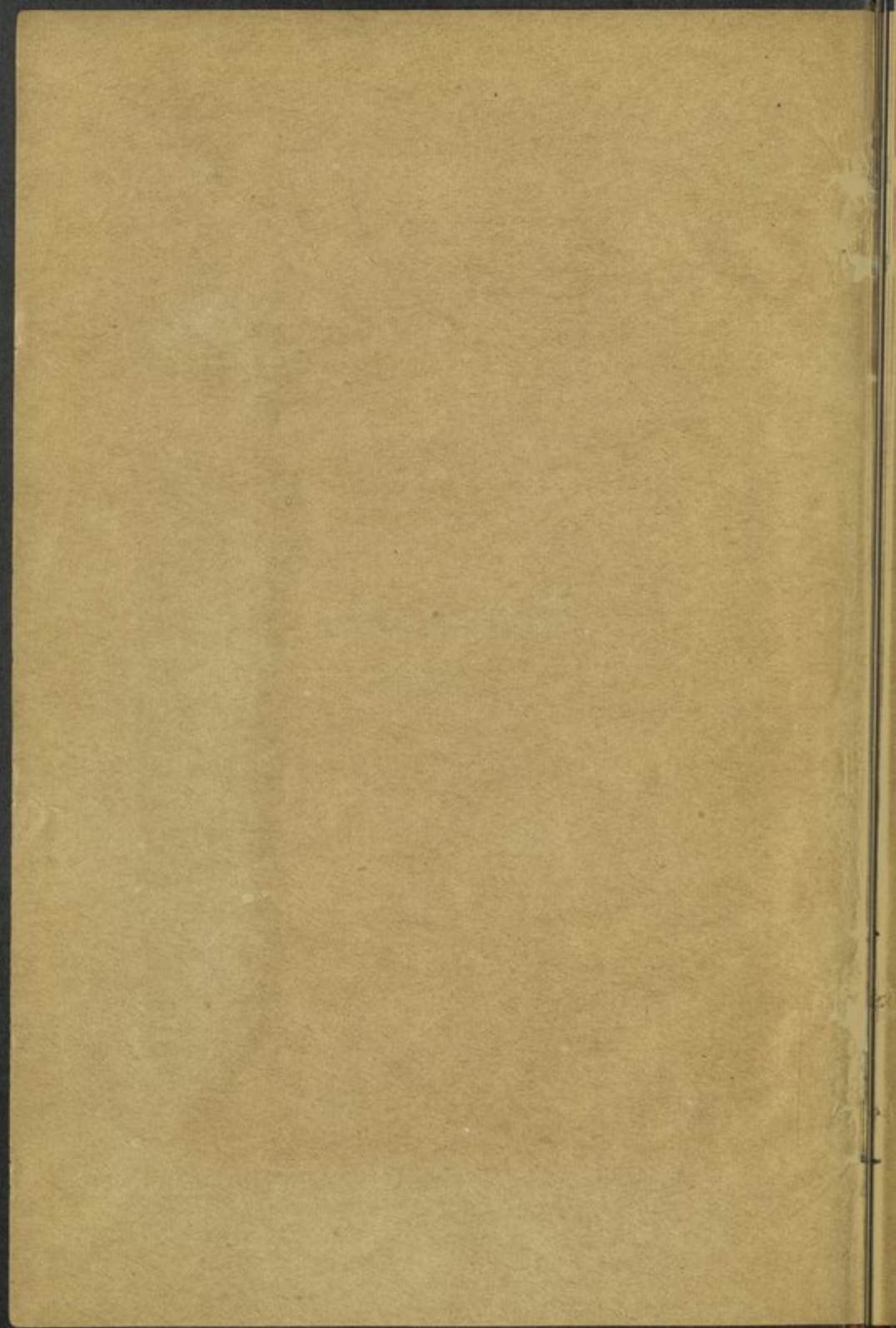
تصحيح أخطاء.

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٤	١٤	نظيرا	نظير
٤	١٦	طريقة	طريق
٥	١٢	أساسة	أساسه
٨	٤	نسطيع	نستطيع
١١	٥	بعضهم	بعضها
١٢	٦	أجرا	أجر
١٢	١٢	لكن	لكي
١٢	١٤	مختلفة	مختلفة
١٣	١٩	الكفايات	الكفايات
١٤	٣	فكثيرا من منتجات مؤسسة مانباغ	فكثيرا ما تباع منتجات مؤسسة
١٤	٤	إلى	إلى
١٥	٦	والمنتجين	والمنتجون
١٥	١٣	كانوا في	وكانوا في
١٥	١٧	نسج	ينسج
١٧	٤	فالذين	فالذين
١٧	٤	يرجون	يرجون
١٧	٢٠	بنظام	لنظام
١٨	٦	ملك	ملكاً
١٨	٧	لأفراد	للأفراد
١٨	٢٤	تستلها	نستلها
٢٠	٩	إليها	إليه
٢٣	٣	والحامون	والحامين
٢٣	٥	والموسقيون	والموسقيين

الصفحة	السطر	خطأ	صواب
٢٣	٢١	المباشرة	المباشرة هي
٢٣	٢٦	عنصر اساسي	عنصراً أساسياً
٢٤	٤	الصناعة	بصنع
٢٤	٤	لها	له
٢٤	١٣	مراحلها	مراحل
٢٤	١٥	لم تكفي	لم تكن
٢٤	١٧	عملية	بعملية
٢٤	١٩	وقت	وقتا
٣١	١٨	من	من
٣٢	٢٤	بعض هذه السلع	وبعض هذه السلع هي سلع إنتاجية
٣٢	٢٤	حتى لا تحسب ضمن إنتاج العام	ولا تحسب ضمن إنتاج العام
٣٥	٦	نتعرف	أن نتعرف
٣٦	٩٠٨	الخالص	الصافي
٣٧	٢	لسكان	سكان
٤٢	٣	أوفى	أدنى
٤٢	١١	وبذلك	وذلك
٤٣	١٩	ارتفاع	ارتفاع
٤٥	١٦	معاصر	معاصراً
٤٨	١	فيه	في
٥١	٤	وكادت تظهر	وكاد يظهر
٥٢	٣	كثوداً	كثود
٥٦	٤	يكن	يمكن
٥٧	١٢	يتأثر	بتأثر
٥٧	٢٣	تتو	تتوفر

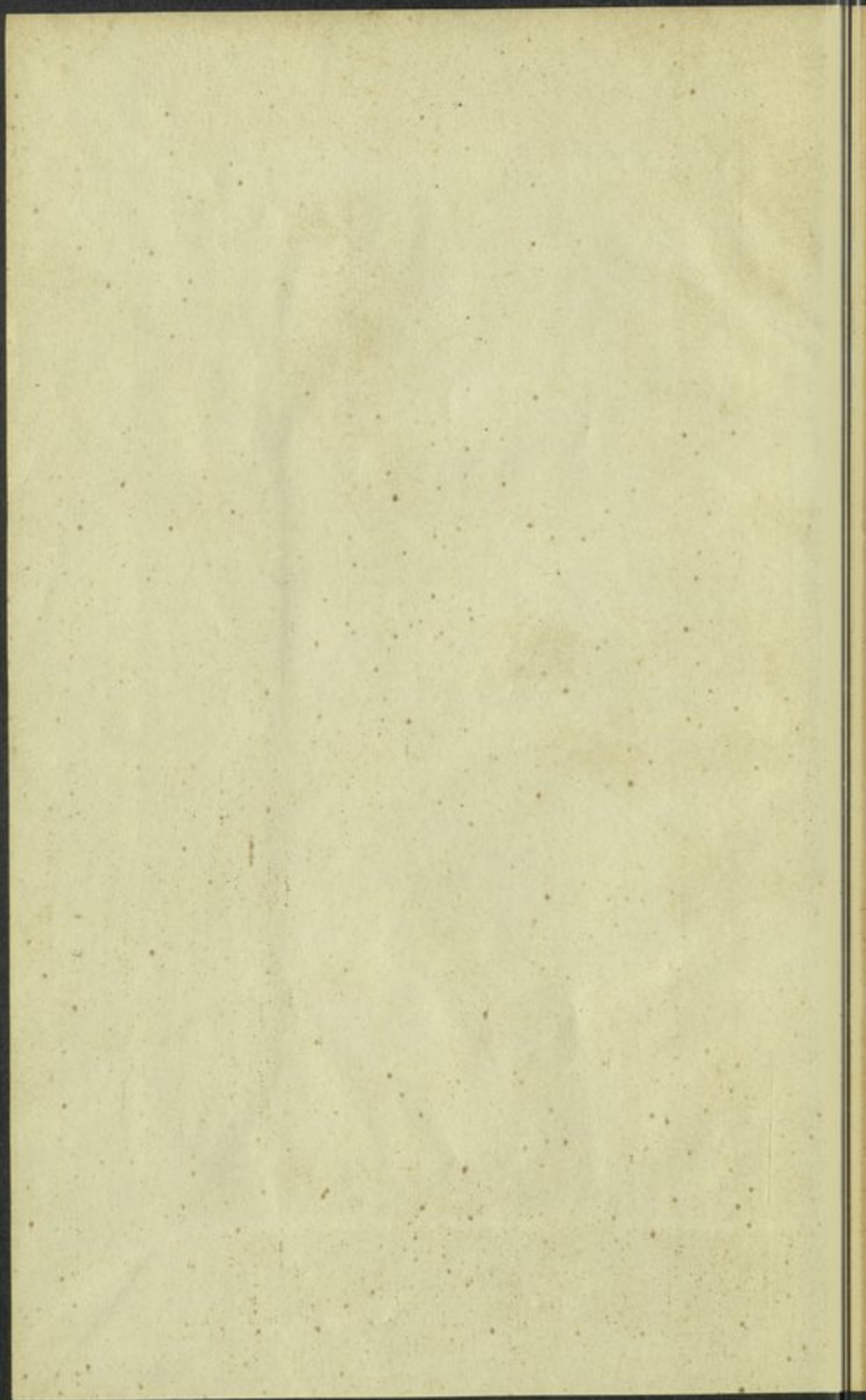
صواب	خطأ	السطر	الصفحة
المستحيل تقليل	المستحسن تقليل	١٤	٥٨
متعمد	متعمدا	٩	٦٠
راجع إلى	راجع هذا إلى	٩	٦٠
٧٢٢	٧٢	١٠	٦٢
يصل	تصل	٢١	٦٢
مقسمين	مقسمون	٤	٦٣
كالخرب	كالخرف	٢٤	٦٣
عمالا	عمال	٢٤	٦٥
عددا مناسبة	عدد مناسب	١١	٧٠
الاجور	الاجر	٢٠	٧١
المرضية	المرصية	١٠	٧٤
العمال	العمالى	١٤	٧٤
التحكم	للتحكم	١٩	٧٤
الصدد	الصدر	٢٥	٧٤
الوصول	الحصول	٢٦	٧٤
الدائم	الدائم	١	٧٦
أنواعا	أنواع	١٥	٧٦
ولذا	ولذى	١٤	٧٨
بعد تغطية	تغطية	٢٥	١٢٢
تنتج	تنج	١٥	١٢٥
زائدا	زادا	٣	١٣١
فهناك	فإن هناك	٧	١٣٤
وفى	فى	١٥	١٣٨
البريطانيون	البريطانيين	٢٢	١٤٠

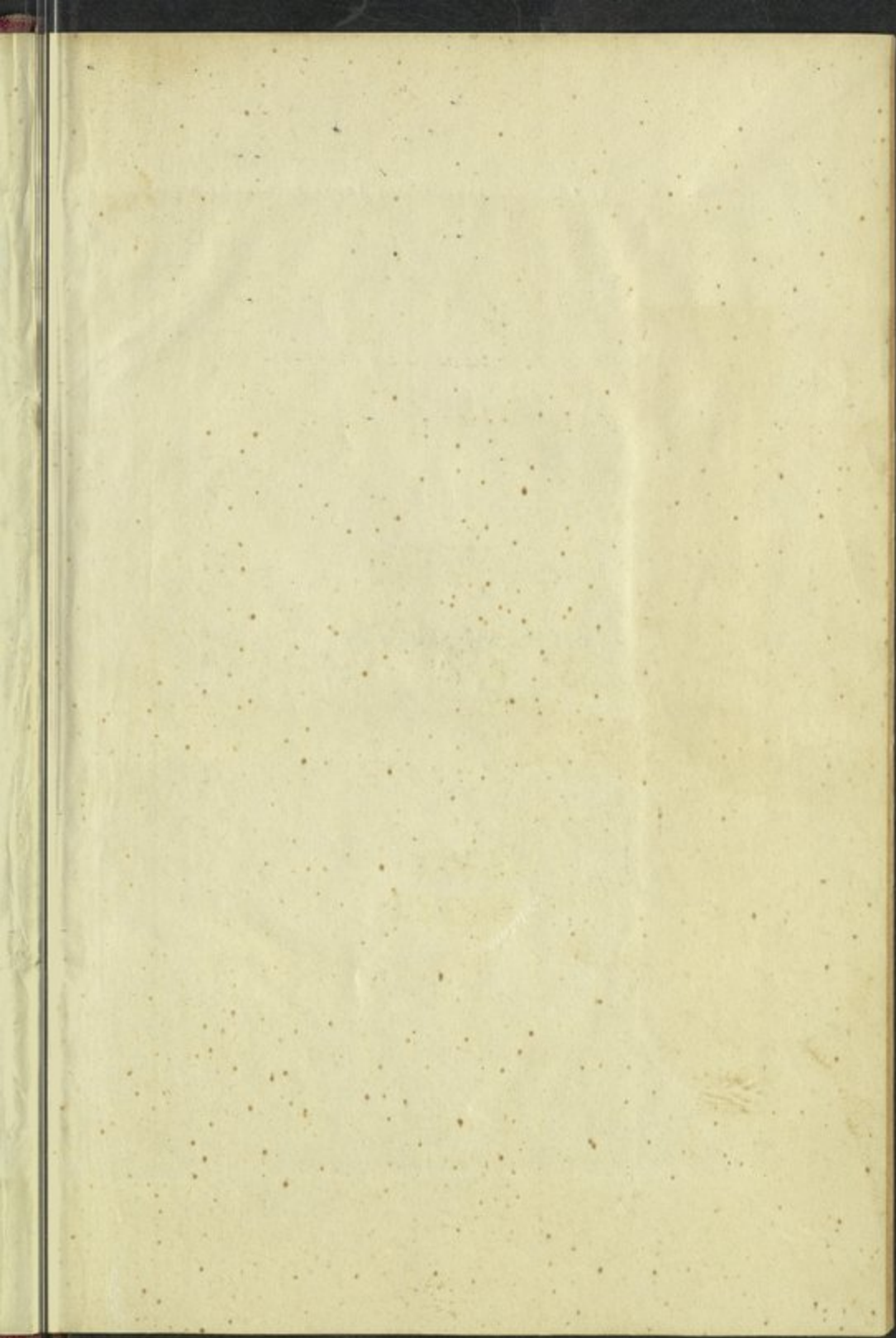
الصفحة	السطر	خطاً	صواب
١٤٣	٤	جزء	جزء ا
١٤٦	١٥	جزء	جزء ا
١٥٢	١٠	شارة عارة	إشارة عارة
١٥٦	٢٣	الاساس	سنة الاساس
١٥٧	٨	بنسبة الاساس	بنسبة الاساس
١٧١	١٨	(السلعة)	(لسلعة)



دار النيل للطباعة

تليفون ٥٨٨٥٥





American University of Beirut



General Library

330.8
H631sA
c.1